



سلسلة الحوارات الدولية

العرب والصين

من التأييد عن بعد الى التعاون عن قرب

حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل

الاستاذ تشن تشوند (الصين)
الدكتور سمير أمين (مصر)
الدكتور جواد العناني (الأردن)
السيدة لوهايتشنج (الصين)
البروفيسور خوان تسيانغ (الصين)
الدكتور محمد السيد سعيد (مصر)
الدكتور هاشم بهبهاني (الكويت)

منتدى الفكر العربي
عمان

العرب والصين

من التأييد عن بعد الى التعاون عن قرب

حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل





الناشر : منتدى الفكر العربي
هاتف : ٦٧٨٧٠٧ ، ٦٧٨٧٠٨
ص.ب : ٩٢٥٤١٨ تلكس : ٢٣٦٤٩ اي تي إف
فاكسيميلي : ٦٧٥٣٢٥
عمان الأردن

٣٢٧ر٩٥٦٠٥٥
عرب العرب والصين، من التأييد عن بعد الى التعاون
عن قرب / منتدى الفكر العربـي
.- عمان : المنتدى ، ١٩٨٧ .
(١٧٥) ص
ر.أ (١٠١/٣/١٩٨٧)
١ - العرب - علاقات سياسية - الصين
٢ - الصين - علاقات سياسية - العرب
(تمت الفهرسة بمعرفة مديرية المكتبات والوثائق الوطنية)

الطبعة الأولى
عمان - مارس / آذار ١٩٨٧

رقم الإيداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ١٠١/٣/١٩٨٧

المحتويــات

القسم الثالث

البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الصينية
وآفاق التعاون

القسم الرابع

وثائق الحوار

تقديـــم

الصين هي واحدة من أهم دول العالم. فهي اكبر هذه الدول سكاناً اكثر من مليار نسمة، ومن أضخمها مساحة، ومن أقدمها حضارة. وهي ترتبط في العقل العربي الحديث بكثير من الغموض والرومانسية وألاحجاب. فرغم أن أحد الأحاديث النبوية الشريفة قد خصها بالتكريم (أطلبوا العلم ولو في الصين)، ورغم أن التجار العرب المسلمين قد وصلوا إلى مدنها عن طريق البحر والبر على السواء في القرون الاسلامية الوسيطة، وأنتظمت القوافل التجارية بين الوطن العربي والصين فيما كان يعرف وقتها باسم «طريق الحرير»، ورغم أن عدة ملايين من الصينيين (وخاصة في الجنوب) قد أعتنقوا الاسلام، إلا أن العلاقة بين العرب والصين تقلصت منذ القرن الثالث عشر الميلادي. فبعد إجتياح التتار المغول للجناح الشرقي للوطن العربي، وسقوط بغداد (١٢٥٨م) تدهورت العلاقات التجارية والثقافية مع الصين؛ وظلت كذلك إلى منتصف القرن العشرين.

سمع المثقفون العرب وقرأوا عما يحدث في الصين منذ أوائل هذا القرن. وتابعوا عن بعد أخبار الثورة الوطنية الصينية بقيادة صان يات صن. وتعاطفوا معها، لأنها تزامنت وتشابهت في كثير من الوجوه مع ثورات وطنية عربية. ثم تابعوا قيام الثورة الاشتراكية الصينية في عشرينات هذا القرن، وانتصارها في عام ١٩٤٩. والهبت هذه الثورة خيال الكثير من المفكرين العرب ومفكري العالم الثالث. وأنبهروا بانجازاتها خلال العقدين التاليين. فقد نجحت تلك الثورة في القضاء على الجوع والمرض والجهل في سنوات قليلة. وأهم من ذلك خلقت تلك الثورة ما سمي في أدبيات التنمية «بالانسان الصيني الجديد»، وأبتدعت صوراً مستحدثة من أشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي. وأصبحت الصين بفضل ذلك كله، قولًا وعملا، دولة عظمى. وتضاعف اعجابنا بالصين في ذلك الوقت. ولكنه ظل مرة أخرى إعجاب عن بعد. وبالمقابل تعاطفت الصين الثورة مع قضايا الوطن العربي، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. فمع أن كل دول المعسكر الاشتراكي الأخرى أعترفت باسرائيل في ذلك الوقت، إلا أن الصين رفضت أن تعترف بها، رغم الاتصالات الدؤوبة للقيادات الصهيونية ساعية لهذا الاعتراف، ورغم أن الدول العربية نفسها لم تكن قد اعترفت بالنظام الثوري الجديد في الصين.

أنتهى هذا **التعاطف عن بعد** بين الصين والوطن العربي في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥. فقد كان اللقاء التاريخي بين الزعميين تشواين لاي وجمال عبد الناصر بداية مرحلة جديدة من **التعاطف عن قرب**. إعترفت مصر بالصين وتبعتها معظم الدول العربية والأفريقية. وتوسطت الصين في عقد أول صفقات سلاح بين مصر (ثم دول عربية أخرى) ودول المعسكر الشرقي. وضاعفت الصين من تأييدها لكل قضايا العرب في المحافل الدولية، ومن العلاقات التجارية والثقافية مع أقطار عربية عديدة. ولكن حجم هذه العلاقات ظل محدوداً، لا يتناسب مع حجم وحرارة العلاقات السياسية، ولا مع حجم قاعدة السكان والموارد عند الطرفين. كما ظلت العلاقات بين المفكرين الصينيين والعرب محدودة للغاية. ويرجع ذلك بالطبع لأسباب عديدة. منها بعد المسافة، وعوائق اللغة، وعدم التخطيط المفصل والاستراتيجي لبناء مثل هذه العلاقات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. ونتحمل نحن العرب جزءاً من هذا التقصير. فمعظم التكنوقراطيين العرب ما يزالوا أكثر انبهاراً بالغرب وبآخر صيحات التكنولوجيا الحديثة. ومن ثم لم يعطوا التجربة التنموية الصينية (أو الهندية) حقها في الدراسة والتمحيص، للاستفادة بمنجزاتها أو التعلم من أخطائها.

لذلك أخذ منتدى الفكر العربي على عاتقه أن يكسر الجليد. وبمبادرة من سمو رئيس المنتدى الأمير **الحسن بن طلال**، تم الاتصال **بالمعهد الصيني للعلاقات الدولية** لعقد أول حوار فكرى عربي– صيني في عمان. وهو الأمر الذي تم بالفعل في المدة ١٨–١٩/١٠/١٩٨٦. وتطرق الحوار لموضوعات شتى؛ تكشف عنها الأوراق والمداولات التي يحتويها هذا الكتاب. لقد كان الحوار، ككل حوارات المنتدى، صريحاً وأمينا وموضوعيا. وكانت فائدته بالغة للطرفين. وقد فتح الحوار أفاقاً جديدة لامكانيات التعاون العربي الصيني في اكثر من مجال. وعلى هامش الحوار تمت بعض الاتفاقات المبدئية مع بعض المسئولين العرب لتنفيذمشروعات بعينها (مثل خط طيران منتظم بين الصين والعالم العربي، وشركة تجارة مقابلة يكون مقرها عمان، وانشاء كراسي جامعية للدراسات الصينية، وما إله ذلك). كما أتفق على مواصلة هذا الحوار، على أن تكون الجولة الثانية في بكين في أواخر عام ١٩٨٧ أو أوائل عام ١٩٨٨.

وما كان لهذا الحوار أن يتم بنجاح لولا الدور الكبير الذي قام به السيد/ تشان تشن /

سفير الصين في الاردن، وعدد من مساعديه في السفارة الاردنية في عمان. فلهم من المنتدى عميق الامتنان. كما أنه لم يكن لهذا الكتاب أن يظهر بالصورة التي يجدها القارىء، دون مساعدة عدد ممن اشتركوا في الحوار، وفي مقدمتهم د. **محمد السيد سعيد** (الخبير بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام) الذي اشترك في تحرير اتجاهات النقاش، كما أسهم **د. هاشم البهبهاني** (استاذ السياسة بجامعة الكويت) بالشيء الكثير .وهو أول عربي يتخصص في الشئون الصينية ويجيد لغتها. وقد وفر للمشاركين العرب مادة خلفية غزيرة من العلاقات العربية الصينية، بما في ذلك نسخاً من الكتاب الذي نشره منذ سنوات حول نفس الموضوع. وقام د. **فهد الفانك** (كبير الباحثين بالمنتدى) والسيدة **لينا عبد الهادي** (الباحثه بالمنتدى) بمراجعة المخطوطة والاشراف على خطوات طباعتها. لهؤلاء جميعاً أتقدم بأعمق الشكر.

سعد الدين ابراهيم

كلمة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن
ولى العهد المعظم

كلمة الإفتتاح*
لسمو الأمير الحسن بن طلال

البروفسور خوان تسيانغ
الاصدقاء الصينيون الاكارم
الزملاء العرب الاعـزاء:

من دواعي الشرف والسرور ان نرحب بكم جميعاً في عمان وفي منتدى الفكر العربي. انني ازجي تحية قلبية خاصة إلى الأخ المدير العام واعضاء جمعية الدراسات الدولية لجمهورية الصين الشعبية. ولي كل الثقة بان حوارهم مع منتدى الفكر العربي سيكون مثمراً، وان اقامتهم في الأردن ستكون سعيدة تماماً كما كانت اقامتي في بلادهم العظيمة عام ١٩٧٧.

ايها الاصدقاء:

لقد تأخر هذا الحوار الصيني العربي كثيراً. ومنذ تأسيس منتدى الفكر العربي عام ١٩٨١، كان احد أهم اهدافه توجيه الانتباه لحوار الجنوب – الجنوب، وشق طريق جديدة، من الناحيتين المفهومية والعملية، في سبيل تطوير نظام عالمي جديد اكثر عدلاً وإنصافاً. واشعر انه كان علينا ان نبدأ حواراتنا الدولية مع اصدقائنا الصينيين. ولي كل الأمل بأن نعوّض عن الوقت الذي فات، لأن شعورنا نحن العرب تجاه هذا الوضع العالمي المتفجر يشاركنا به زملاؤنا الصينيون. فنحن نواجه عالماً تزداد فيه الفجوة اتساعاً بين الاغنياء والفقراء، كما ان صلف القوة واضح للعيان بشكل مكشوف. هناك اشكال جديدة من التقسيم في العلم والتكنولوجيا والعمل تبرز تدريجياً وتبرز معها انماط من عدم التوازن في النظام العالمي. لقد حان الوقت لكي نبذل اقصى جهودنا، ونُعمل خيالنا، ونحشد مواردنا البشرية والمادية، لكي نكسر حلقة هذا الهيكل غير المتوازن ونخرج منه.

لا شك انكم واعدون تماما لحقيقة اصطدام حوار الشمال– الجنوب بعقدة صعبة الحل. وتدفعني الصراحة الموضوعية للقول – كمراقب – بان التعاون العالمي على الصعيد الاقليمي وبين اقليم وآخر قد هبط الى ادنى مستوى.

---

* القيت باللغة الانجليزية، وهذه ترجمتها

وترسم القوتان الاعظم، وخاصة بعد فشل قمة ريكافيك، مستقبلاً غير مرض للعالم. وتعني المجابهة بينهما وجها لوجه دمار البشرية. وبينما نحاول نحن في الجنوب بكل جهدنا ان نحقق الحاجات الاساسية لشعوبنا، وان نردم فجوة الفقر واليأس، فان القوتين الاعظم منغمستان في لعبتهما الخطرة. وقد جاء الوقت لتأخذ دول الجنوب زمام المبادرة، وان تقدم قدوة للتعاون والتعايش السلمي، مما يعزز قوتها وثقلها في وجه سباق القوى المدمر في الشمال.

يستطيع الصينيون والعرب ان يعززوا تعاونهم بطريقة تؤدي الى النفع المتبادل لهما وللمجتمع الانساني ككل. والعلاقات بينهما ليست من مبتكرات الجيل الحاضر، فهي تعود إلى اكثر من ثلاثة عشر قرناً. وطرق الحرير لم تكن مجرد طرق لعبور التجارة، بل كانت جسوراً حضارية ربطت بين الصين والوطن العربي ومن هنا الى اوروبا. وفي يومنا ذاك قرعنا ابواب الحضارة الصينية، المادية والثقافية، وكنا قادرين على استيعابها واعادة تصديرها إلى بلدان أخرى في أقصى الارض. إن اغلاق الابواب لم يعد ممكناً او مقبولاً اذا اخذنا بالاعتبار حالة العالم والتوزيع الجغرافي للتقدم. ان كلاً من العرب والصينيين قادر الآن على التعلم من المعرفة المتفوقة في الشمال. وتعاوننا يجب ان يتوجه نحو اختيار افضل التقنيات التي تستطيع تقوية علاقاتنا ومساعدتنا على توطين المعرفة وتحويلها إلى اداة مفيدة وطيعة لخدمة مصالحنا. ولا يجوز ان نسمح بتحويل بلادنا إلى مكان لطرح فضلات التكنولوجيا التي يتجاوزها التقدم.

أيها الاصدقاء:

ان اجندة مشاوراتنا تغطي الحالة الراهنة للعلاقات الصينية – العربية، وتتطلع إلى المستقبل، إلى ما نستطيع عمله وما نأمل في انجازه على ضوء الصعوبات والتحديات. ومع ذلك فارجو ان تسمحوا لي بالمشاركة ببعض الانطباعات.

اولاً، نحن العرب تابعنا بإعجاب النموذج الصيني للتنمية، وبعيداً عن القضايا الداخلية التي واجهت بعض جوانب السياسات الانمائية في الصين، فان ما يلفت نظرنا هو روح هذا النموذج. وما اقصده على وجه الدقة هو المفهوم الرئيسي للاعتماد على الذات. وما تم انجازه منذ عام ١٩٤٩ يبدو لنا مثيراً للاعجاب، وخاصة الابداعات المحلية، والتصنيع بدون هجرة للمدينة، والاعتماد على النفس في انتاج الحبوب، والقضاء

على البطالة والامرض المستوطنة، وضبط الشراهة الاستهلاكية. ونحن نراقب باهتمام عمليات التحديث الاربع التي انطلقت منذ ١٩٧٩. وفي ندوة نظمها المنتدى مؤخراً حول الأمن الغذائي في الوطن العربي، لاحظ عدد من المتحدثين النتائج الاولية لتلك المجهودات في الصين اي التصاعد الكبير في انتاج الغذاء من حوالي ١٦٠ دولاراً للفرد الواحد عام ١٩٧٨ الى ٢٥٠ دولاراً في ١٩٨٥. نحن مهتمون جداً بان نتعلم من هذه التجربة ومن الوجوه الأخرى لعمليات التحديث. واذا جاز لي ان اضيف ملاحظة شخصية هنا، فهي تقديري الخاص للمرونة الوطنية التي تطبع الاسلوب الصيني في التنمية. فهذه المرونة التي لم تسقط في شرك النص الجامد اسهمت في النمو الاقتصادي بمعدل عال بلغ متوسطه ٨ر٧ ٪ سنوياً على مدى ست سنوات.

ثانياً، نحن العرب نقدّر دعم الصين لجميع القضايا العادلة في العالم الثالث. وسواء كان ذلك في افريقيا او آسيا أو امريكا اللاتينية، فقد كانت الصين دائماً مع الجانب المحق في اي نزاع، مع نضال الشعوب للتحرر من السيطرة الاجنبية ومن اجل التنمية القومية. ويمكنني أن أضيف بان الصين فعلت ذلك بدون شروط، وبدون ادعاءات التفوق الاخلاقي او الايديولوجي. ربما كانت مساعدات الصين لحركات التحرر والى الدول الحديثة الاستقلال متواضعة من الناحية المادية والكمية، ولكنها كانت ذات اهمية فائقة من ناحية الكيف. معونة كهذه لا تؤدي إلى التدليل او الفساد او الانقسام. لقد شهدنا معونة صينية تقدم إلى بلدان في الجنوب ذات انظمة اجتماعية وسياسية متنوعة. وليس هناك اية حالة اعرفها، حصلت فيها اية محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية او في اسلوب التطور الطبيعي في هذه البلدان.

واحترام الصين للخصوصيات الاجتماعية والتاريخية للشعوب المناضلة يستحق الاشادة فيما يخص باسلوب ممارسة العلاقات الدولية.

ثالثاً، تستطيع الصين ان تلعب دوراً هاماً في تحقيق السلام لمنطقة الشرق الاوسط المبتلي بالحروب. وقرار الصين بالتفاعل والتجاوب مع المجتمع العالمي جعل الجنوب يشعر بقوة اكبر طالما ان الصين موجودة إلى جانبه.

وبالاضافة الى ذلك فان المقعد الدائم للصين في مجلس الامن الدولي كان تطوراً ايجابياً لقضية السلم وخاصة في الشرق الاوسط. ودعم الصين لحق الشعب الفلسطيني

في تقرير مصيره على ترابه الوطني يمكن ان ينتقل الى آفاق جديدة. واصرار العرب على عقد مؤتمر دولي للسلام بحضور الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي يوفر الفرصة للصين لاستعمال ثقلها ونفوذها من اجل هذه القضية العادلة.

لا شك انكم واعون تماماً للحروب الممتدة في هذه المنطقة. فقد حاربت كل من العراق وايران لمدة تزيد عن ست سنوات واستهلكتا طاقاتهما في حرب مدمرة. ولم تقابل دعوات العراق المتواصلة للسلام سوى بالعناد والرفض من ايران. ويستطيع كل من العالم العربي والصين ان يستفيد من اعادة السلام إلى منطقة الخليج. وهكذا، فان دور الصين الايجابي في انهاء اعمال العنف في المنطقة هو تعبير عن صداقتها والتزامها العميق بالسلام والرخاء.

وبالنظر إلى المستقبل، فانني الاحظ بعدم رضى التباطؤ في علاقاتنا الاقتصادية خلال السنوات الثلاث الاخيرة. ومع ان التجارة بين الصين والعالم العربي ضاربة في اعماق التاريخ، فانه يقال لنا بأن بعض المخالفات في المواد المشحونة تسبب اعاقة التجارة والتبادل. واذا كان اجدادنا قادرين على ايجاد الوسائل لتجاوز الصعوبات فاننا لا نقبل في عصرنا هذا ان لا نكون قادرين على ايجاد الحلول لتسهيل التبادل. يستطيع العرب ان يستفيدوا من التقدم الهائل في الصناعة الصينية الثقيلة، كصناعة المعدات الزراعية وغيرها من المنتجات. وفي مقابل ذلك فان الصين تستطيع استيراد الزيت، والبتروكيماويات، والاسمدة من العالم العربي.

وفي حقل العلاقات الاقتصادية على سبيل المثال، يمكن تأسيس المشاريع المشتركة في مجالات التجارة، والخطوط البحرية، والبنوك، والصناعة، والزراعة، والانشاءات، وصناعات الاغذية. مثل هذه المشاريع المشتركة يمكن اقامتها في الاراضي الصينية او العربية، تبعاً لمواقع الاسواق والمبررات الاقتصادية الرشيدة. ومثل هذه الامكانيات يمكن ان تبحث بالتفصيل، اما نماذج وانماط الاستثمارات التفصيلية فيمكن تجهيزها من قبل الخبراء الصينيين والعرب المختصين. والاستثمارات المشتركة ومشاريع جذابة يجب ان تؤخذ بجدية اكبر. والتعاون يمكن ان يتوسع ليشمل شركاء آخرين من بلدان العالم الثالث في كل من آسيا وافريقيا.

وفي مجال التعاون الاقليمي، تستطيع الصين ان تلعب دوراً رئيسياً. فاقاليم البحر

الاحمر الحيوي مثلاً يمكنه الاستفادة من الوجود الصيني لتعظيم جهوده الانمائية. من ناحية أخرى فان بلدان الساحل الافريقي الشرقي، وخاصة السودان والصومال، تستطيع ان تستفيد استفادة كبيرة من الخبرة الصينية وخاصة في مجال تطوير الامكانيات الزراعية. وبينما تعاني البلدان من نقص مواد الغذاء، فانهما يملكان اكثر الاراضي خصوبة لانتاج الاغذية الاساسية كالقمح والحبوب واللحوم. ان كلا القطرين يعانيان من النقص المزمن في العملة الاجنبية. مما يحد بقسوة من قدرتهم على استغلال مواردهم الموجودة. ومؤسسات البنية الاساسية فيهما فقيرة وتضيف قيوداً أخرى على طاقتها الانتاجية. والتعاون مع الصين هو الجواب المثالي لمشاكل البلدين. ومثل هذا الاحياء الزراعي ليس مفيداً لكل من السودان والصومال فقط، بل لقضية الامن الغذائي في الوطن العربي باسره.

السلام الدائم والعادل في الشرق الاوسط هو مجال آخر نستطيع منه ان نتطلع إلى الشراكة الصينية. وموقف الصين الشعبية من الصراع العربي - الاسرائيلي والحقوق الفلسطينية هو موقف داعم لما نأمل في تحقيقه. وفي مجال حرب الخليج فان الصين مؤهلة أكثر من اية قوة رئيسية أخرى لأخذ دور اكثر فاعلية لاسترداد السلام. فرصيد الصين في السمعة والثقة الذي تتمتع به لدى الجانبين كما في العالم الثالث باسره لا يجعل الدور الصيني الفعال ممكناً فقط بل مرغوباً فيه جداً.

ليس من قبيل المصادفات ان جميع النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية قد وقعت في الجنوب. وبينما نتحمل نحن جميعاً في العالم الثالث جانباً من المسؤولية، فانني لا أشك ابداً في ان هذه النزاعات ما كانت لتطول وتصبح شديدة لولا المؤثرات الشريرة التي تقوم بها مباشرة او بالوكالة بعض القوى المسيطرة في الشمال. فمن الواضح أنهم الموردون الرئيسيون للاسلحة المكلفة والفتاكة. كما انني لا أشك أبداً في وجود علاقة ارتباط بين هذه النزعات المسلحة وبين المديونية المتعاظمة لدول الجنوب. وهذه الحسابات البائسة للنظام العالمي اليوم يجب ان تعالج. هنا مرة أخرى فان الصين والعالم العربي يتحملان مسؤولية خاصة. وعلى الجانبين ان يتصديا لتحريك حوار الجنوب - الجنوب، للخروج بطرق ووسائل تتجاوز الشعارات البحتة إلى مجالات العمل والتنفيذ. وعندما يتمكن الجنوب من أن يعيد ترتيب بيته، فان الشمال يصبح اكثر استعداداً للدخول في حوار جدي من اجل صياغة نظام عالمي منصف.

هذه، أيها الاصدقاء، بعض الافكار التي آمل ان أكون قد اسهمت بها بطريقة متواضعة في مداولاتكم. انني ادرك ان الطريق امامنا طويلة، ولكن اخواننا الصينيين يقولون بان رحلة الالف ميل تبدأ بخطوة واحدة. ومن دواعي الشرف لمنتدى الفكر العربي ومدينة عمان أن يشجعا هذه الخطوة. وآمل ان تكون الخطوة التالية في بلادكم العظيمة.

اهلاً بكم مرة أخرى، وشكراً لكم، واتمنى لكم إقامة سعيدة في الأردن.

كلمة البروفيسور خوان تسيانغ
رئيس الوفد الصيني

صاحب السمو الملكي، ايها الزملاء المحترمون،

سيداتي وسادتي

ان فريق المثقفين الصينيين سعيد جداً بهذه الدعوة إلى اول حوار عربي – صيني في هذه العاصمة الأردنية الجميلة، عمان. اننا نقدر عالياً هذه المبادرة ذات الرؤية البعيدة لصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسن بن طلال. الذي افتتح المداولات الرسمية بين المثقفين الصينيين وزملائهم العرب.

تعود الصداقة بين الشعبين الصيني والعربي الى العصور الغابرة، والتي تشهد عليها طريق الحرير المشهورة تاريخياً. وان من الاهمية بمكان ان نقوي هذه الصداقة والتعاون بين الصين والدول العربية.

يحتل الشرق الاوسط مكانة هامة في العالم. واي تغيير يحدث في هذا الاقليم لا بد ان يترك اثراً على اوضاع العالم بأسره. والشعوب العربية اليوم في طليعة النضال، ليس فقط من أجل الحفاظ على السلام والرخاء في العالم العربي، بل ايضاً من اجل الحفاظ على السلم والعدل في العالم. وقد كانت الصين على الدوام تتابع التطورات في هذا الاقليم باهتمام شديد وبتعاطف قوي، كما انها تقدم الدعم رسمياً إلى الامة العربية في كفاحها. ونحن نأمل ان نبحث مع اصدقائنا وزملائنا العرب المشاكل التي تواجه هذا الاقليم بشكل خاص والعالم بشكل عام، مما سيعمق تفاهمنا المشترك، ويقوي الدعم المتبادل بيننا.

يواجه العالم هذه الأيام مختلف انواع التحديات، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد، التي ستقودنا إلى القرن الحادي والعشرين، حيث تناضل جميع البلدان من اجل تعزيز قوتها الوطنية الشاملة. وبما اننا كلينا من الدول النامية، فان على كل من الصين والدول العربية ان تحاول بجدية اكبر اللحاق بالركب المتقدم. ونحن في الواقع منهمكون في عمليات استكشاف وصياغة وتنفيذ استراتيجيات انمائية تتوافق مع الاوضاع والظروف العملية لبلادنا. وفي هذا المجال فان لدى كل منا قدر من التجارب والخبرات التي نستطيع ان نتبادلها.

ان العلاقات والروابط الاقتصادية الصينية العربية تزداد قوة يوماً بعد يوم، وما زالت هناك امكانيات هائلة للتوسع. وهذا التعاون يسهم في التنمية المستقلة للصين والدول العربية، وكذلك لنمو وقوة العالم الثالث بأسره. وباعتقادي ان هناك مزايا عديدة لكل من الصين والدول العربية في تقوية اقتصادها وتعزيز تعاونها مما يعطي القدوة لما يجب ان يكون عليه تعاون الجنوب – الجنوب.

هناك الكثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك التي تستحق ان يناقشها المثقفون الصينيون والعرب، حيث ان العلاقات الحكومية تتوثق، وتبرز مشاكل معقدة كثيرة، وعلى الدول ان تنطلق من الحقائق الراهنة مع ابقاء النظر معلقاً دائماً على تحديات المستقبل. سوف نناقش كل هذه المشاكل، ونجرب مختلف الاحتمالات لنتوصل الى احسن الخيارات.

لقد تأثرنا كثيراً وتعلمنا من الخطاب البناء الذي القاه صاحب السمو. ونعتقد بان جميع التفاعلات الاكاديمية بين المثقفين العرب والصينيين سوف تساعد في زيادة الفهم المشترك والمتبادل والتعاون بين الصين والدول العربية.

واخيراً فأنني اتمنى لأول حوار عربي – صيني كل النجاح، واشكركم.

القسم الاول

البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية

القسم الأول

مقدمة

دارت العلاقات العربية الصينية الى وقت قريب حول محور سياسي. فطوال الخمسينات والستينات لم تكن العلاقات الاقتصادية قد بلغت حجماً يعتد به. وقد اكتسبت الروابط السياسية بين الصين والبلاد العربية أهمية بالغة منذ أوائل الخمسينات لأسباب شتى. فالنظام العالمي كان في ذلك الوقت في مرحلة تشكل جديدة. ومثلت العلاقات العربية مع الصين النواة الرئيسية لحركة عدم الانحياز التي بدت في منتصف الخمسينات وكأنها تحمل وعوداً هائلة لاحداث تغيير ايجابي في هيكل العلاقات الدولية. وبالتالي قدمت حركة عدم الانحياز فرصة كبيرة للصين ولدول عربية عديدة لتأكيد ذاتها في الساحة الدولية، ولايجاد مدخل مناسب لطرح قضايا السلام والتنمية والاستغلال على صعيد عالمي.

ولم يكن من الممكن لهذا التحالف أن يتكون ويزدهر لفترة طويلة إلا مع القناعة العميقة بوحدة– أو على الأقل تناسق– التوجهات الاستراتيجية طويلة المدى للصين وأكثرية من أقطار الوطن العربي. إن مناهل هذه الوحدة متعدده. فمنها الصلات الثقافية التاريخية، وخاصة في عصور إزدهار الحضارتين الاسلامية والصينية، والتي لا شك أن الحنين لها كان قوياً في وحدات القيادات الكبرى للعالمين العربي والصيني. ومنها كذلك شعور هذه القيادات بوجود مهمة عظيمة تستنفر الطاقات وتستدعي الحس العنيف بضرورة الاضطلاع بالدور. هذه المهمة كانت متعددة الجوانب: إنقاذ العالم الثالث، أي أغلبية الانسانية من البؤس والاضطهاد في نظام دولي بحت، التنمية والعدالة الدولية، إستكمال الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذا العالم والحيلولة دون انفجار حرب عالمية والدفاع عن السلام كقيمة ومثل أعلى للعلاقات بين الشعوب.

كما أن هذا التحالف بين العالمين الصيني والعربي لم يكن له أن يسطع في سماء العلاقات الدولية لولا أنه كان يعني ويخدم المصالح الجوهرية للطرفين. لقد قام العرب بدور هام في إكتساب دولة الصين الحديثة للشرعية الدولية، وفي تعزيز منزلة الصين وهيبتها في العلاقات الدولية. وفي المقابل كانت الصين أكثر القوى العالمية إخلاصاً ونزاهة في الاعتراف بالحقوق العربية عامة والفلسطينية خاصة.

ولا شك أيضاً أن قلب العلاقات العربية الصينية يقع في دائرة القضية الفلسطينية فالتحولات في العلاقات العربية مع الصين قد ارتبطت على نحو وثيق بتطورات القضية الفلسطينية وبمواقف الأقطار والقوى العربية نحو هذه القضية.

صحيح أن الروابط المتينة بين الصين وأغلبية الأقطار العربية قد إستمرت بعد الانكسار المؤقت للمد الاستقلالي التحريري في الوطن العربي، إلا أنها أصبحت معرضه للتأثيرات السلبية ولتناقضات عديدة. ومما يضاعف القلق القومي العربي على مصير التحالف الثمين بين الصين والعرب ما حدث من تحولات في التوجهات العامة للسياسة الخارجية الصينية نحو درجة ملموسة من البراجماتية السياسية.

ولهذا فقد كان أحد مجالات إهتمام الحوار الصيني هو إستكشاف المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه التحولات الهامة في التوجهات العربية والتوجهات الصينية نحو قضايا السياسة الدولية عامة، ونحو القضية الفلسطينية على وجه الخصوص على مضمون وشكل العلاقات العربية الصينية.

وفي هذا الاطار تقدم السيدة لوهايتشنج التصور الحالي للسياسة الخارجية الصينية نحو المسألة الفلسطينية. ومن الورقة التي قدمتها السيدة لو يتضح بعض جوانب الاستمرار في الموقف الصيني من هذه المسألة الحيوية للعرب أجمعين، وبعض النواحي الأخرى للتغير. ولم تفت هذه الجوانب الأخيرة عن ملاحظة الجانب العربي في الحوار كما سيتضح في التعقيبات والمناقشات. ويشرح الدكتور البهبهاني على نحو مفصل نسبياً عوامل التغير في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية ويقدم تفسيراً لها.

وقد أثارت التعقيبات والمناقشات دائرة أوسع من القضايا والمشكلات، وأكدت الحاجة بصورة خاصة للتعرف عن كثب على الصين. كما أكدت أكثر على حيوية إحياء وتوسيع نطاق الروابط الثقافية بين العالمين أو الحضارتين الصينيةوالعربية.

الماضي والحاضر والمستقبل
في سياسة الصين الخارجية في العالم العربي
١٩٤٩ - ١٩٨٦

د. هاشم بهباني

١ - الأرضية الفكرية لسياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٤٩ - ١٩٥٤:

في تاريخ الافكار في أي مجتمع يبرز هناك اطار معين يؤثر تأثيرا مباشرا على بلورة الافكار التي تحدد مصير شعب ودولة ما. وعليه، فالمراقب السياسي للصين يجب أن يتطرق الى ما سمي فيما بعد بفكر (ماوتسي تونغ). ومن احدى نتوءات هذا الفكر، ذلك الذي تولد عنه رؤية معينة للمسيرة التاريخية لدى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهذه الرؤية بزغت في مرحلة كان الحزب الشيوعي الصيني في طور البناء الداخلي. آنذاك كان اصطلاح الدول المتخلفة هو الدارج في الغرب. ومن هذا الواقع السياسي، ذهب (ماو) الى أن الطريقة النافعة الوحيدة للدول المتخلفة للحصول على الاستقلال، هي طريقة الحرب الشعبية المسلحة، أو كما يحلو للبعض تسميتها بحرب العصابات.

ومن هذا المنطلق، فللدول (المتخلفة) خياران لا ثالث لهما، وهذان الخياران فرضا عنوة، وهما التأرجح بين الامبريالية من طرف والرجعية الداخلية من طرف آخر. الاولى وليدة الاستعمار والثانية ربيبة الامبريالية، وفي هذا الاطار فدول الاطراف المعنية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تجابه تناقضا رئيسيا، الا وهو الاطاحة بالرجعية الداخلية من خلال الحرب الشعبية المسلحة ومن ثم يتدرج التناقض الى منحنى آخر وهو مجابهة الامبريالية. ومن هذا المنطلق فأسلوب الحرب الشعبية، اذا نجح، سيؤدي الى انبثاق سلطة جديدة تقدمية مضادة للامبريالية.

لذا، فالتناقضات تأخذ منحى آخر. فعلى هذه المجتمعات اتباع خطين متساويين في مسألة الاطاحة بالرجعية الداخلية والامبريالية وذلك في اتباع اسلوبين متوازيين: الحرب

الشعبية المسلحة ووحدة الصف السياسي بين كتلة آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية خارجيا فوحدة كتلة الشعوب هذه أمر جذري في مسيرة ضمان نجاحها في رسالتها التاريخية .

والصين في هذا الاطار ، وضعت ، علاوة على الذي سبق ذكره ، كذلك اطرا سياسة محددة حامت حول التساؤل : ما العمل للدول المتخلفة في تطورها السياسي في العمل على التغلب على التناقضين اللذين ذكرا سابقا ؟ هناك أربعة بنود سياسية دونت في كيفية التعامل مع هذه الحقبة في تاريخ الدول الآسيوية والافريقية واللاتينية الامريكية . **أولا :** أضحى جليا وراسخا أن الصين اتبعت سياسة خارجية محددة تذهب الى أن لا (تصدر) الثورة لهذه الدول ، فتصدير الثورات من السلعات التجارية التي تتغاضى عنها الصين ، ولكن هذا يختلف تماما لانه يكون مانعا لامداد العون العسكري المحدود والسياسي المطلق لجيوب الجهات التحررية الشعبية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، ولكن لا بد من تدوين ملاحظة هنا ، وهي أن في المجالات العسكرية التي قدمتها الصين في مساندة جبهات التحرير الشعبية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ليست متقدمة عسكريا . ولكنها تتلاءم مع الظروف الموضوعية العسكرية والسياسية التي تغدو بها هذه الجبهات . فالاخيرة يجب في المحصلة النهائية أن تعتمد على ذاتها في حروبها .

ثانيا : ولكن في غياب نمط الحرب الشعبية في دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، فما العمل ؟ على المراقب السياسي في هذا الاطار أن يولي اهتمامه الى أن هذه الكيانات الآسيوية الافريقية اللاتينية الامريكية تعير انتباها خاصا لطورين :

أ – الاستقلال الوطني من قبضة الاستعمار القديم والامبريالية الحديثة .

ب – وعليه ، فالمرحلة التالية لا بد وان تمتاز بازدهار المد الوطني .

اذا فالمزج بين الشقين هي غاية استراتيجية يجب أن تضع في الاعتبار الصراع ضد الامبريالية . وهذه الخطوة ان أنجزت بحد ذاتها ، فهي تقدمية برأي الصين .

ثالثا : ومن ثم بزغت سياسة صينية بارزة المعالم تجاه الدول الآسيوية والافريقية واللاتينية مردها أنه ليس شرطا أن تتبنى هذه الكتلة الماركسية اللينينية كأرضية لانطلاقتها الثورية . واذا طبق هذا على العالم العربي فالصين رأت أن المفهوم الشيوعي أمر مرفوض عن بكرة أبيه لمسببات تاريخية واجتماعية وسياسية تختص بتطوره المميز . فلدى غياب وصول

اتباع الماركسية اللينينية الى السلطة في هذه الكتلة ، فالصين ارتأت أن المد الوطني مكمل اساسي في مواجهة الاستعمار والامبريالية . هذا هو التناقض الرئيسي من المنظور الصيني .

رابعا : وفي هذا المضمار بالذات ، فالماركسية اللينينية تواجه معضلتين رئيسيتين أخريين في نمط تطبيقها في مجتمعات الدول المتخلفة . من جانب المنظور الماركس الكلاسيكي ، الذي عماده الطبقة العاملة الصناعية ، فهو منعدم التواجد في مجتمعات آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية التقليدية ، تجربة الصين ذاتها مع الماركسية خير دليل على هذا . فالثورة الصينية نجحت وركيزتها الفئة الفلاحية في المجتمع الصيني . اضافة الى الماركسية اللينينية ما يعني برفع شعار (فكر ماوتسي تونغ) . ومن جانب آخر ، ان اتفق على الفرضية السابقة فان الماركسية اللينينية منعدمة التواجد في العالم العربي . فهذه الكتلة برمتها تمتاز بخاصية (ميوع) الطبقة فيها . فالمد السياسي فيها هو المد الوطني .

ولكن هنا يجب أن لا يفهم أن الصين كانت آنذاك ضد الاتحاد السوفيتي في مساندتها لمفهوم الثورة في العالم ، ولكن نظرة (ماوتسي تونغ) كانت مركزّة على البؤس الانساني في كتلة ما أطلق عليه الغرب آنذاك بالدول (المتخلفة) . لذا فهذه الكتلة بالنسبة (لماو) هي التي يجب أن تحتضن الثورة في مفهومها الواسع . وهذه الثورة الواسعة عليها أن تحتضن نمط الثورة المسلحة ضد الاستعمار . لذا فليس مستغربا أن يجد المراقب أن من أوائل العرب الذين أرسلوا برقية تهنئة الى الحزب الشيوعي الصيني لدى استلام السلطة واعلان الاستقلال ، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري في ٢٦ من تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٤٩ ، وكذلك فعلت اسرائيل ، ولكن الصين رفضت قبول هذا الاعتراف .

ومن هذا المنطلق يتبادر الى الذهن سؤال طالما تجاهله المراقبون السياسيون حول : لماذا لم تعترف الصين باسرائيل عام ١٩٤٩ واضعا بعين الاعتبار أن الاتحاد السوفيتي كان أول دولة في العالم اعترفت قانونيا باسرائيل ؟ ونحن بصدد الاجابة على هذا التساؤل ، علينا أن ندون حقيقة واحدة في هذا المضمار وهي أن الحزب الشيوعي الصيني كان مدركا لما غلّف الشرق الاوسط من ظروف سياسية . على أنه باستطاعة الباحث أن يدون خمسة احتمالات لعدم اعتراف الصين باسرائيل . **اولا :** فكما ذكرنا سابقا عن فكر

(ماوتسي تونغ) فان العالم العربي جزء لا يتجزأ من كتلة العالم الذي اطلق عليه جزافا بأنه يمتاز (بالتخلف). وهذا العالم بالنسبة (لماو) آن له أن يثور على الاستبداد. فالنظرة الشمولية للعالم احتضنت بؤس العالم العربي. **ثانيا**: كان ولا بد أن للصين نظرة مميزة لاسرائيل بكونها كيان سياسي خلق من العدم في فلسطين، وبأسلوب استيطاني بشري. وهذا بحد ذاته يخالف انطلاقة الصين في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. **ثالثا**: هذا الاستيطان الاسرائيلي أدى الى تشرد الشعب الفلسطيني، وهذا نمط جديد في تأسيس دولة على نمط استيطاني. **أخيرا**، وقد يكون هذا الأهم هنا، فاسرائيل من وجهة النظر الصينية، من خلق الاستعمار البريطاني، وهذا المنطلق يجرف معه أمرين آخرين فهو من ناحية اسرائيل عبارة عن امتداد لمصالح الاستعمار والامبريالية في الشرق الاوسط، ومن ناحية أخرى وجودها سيضحي منطلقا خطرا على العالم العربي برمته.

وعليه فسياسة الصين الخارجية تجاه الدول الحديثة الاستقلال وجبهات التحرير الشعبية المسلحة كانت تغدو في مسار متصل وذو أهداف موضوعية خاصة بها من حيث الانطلاقة والارضية الثورية والاهداف التكتيكية والاستراتيجية.

من نافل القول هنا أن الزعيم الراحل (ماوتسي تونغ) كان له الدور الرئيسي في بلورة أفكار الحزب الشيوعي الصيني سواء داخليا او خارجيا. المد الوطني في العالم النامي هو الاطار الذي دخلت محافل السياسة الخارجية تجاه هذه الكتلة.

٢ – من مؤتمر باوندنغ الى بداية– النهاية للثورة البروليتارية الثقافية العظمى: ١٩٥٥ – ١٩٧٥:

منذ استلام الحزب الشيوعي الصيني السلطة حتى بداية اندلاع الثورة البروليتارية الثقافية العظمى في منتصف عقد الستينات كانت من أهم عناصر سياسة الصين الخارجية التركيز على وجه الخصوص على المساندة، على وجه التحديد، المعنوية لدول العالم النامي. وهذه حامت حول الحصول على الاستقلال الوطني. ومن ثم ادراج معالجة الامور على حسب أولويات (التناقضات) السائدة، كما كان يحلو (لماو) اطلاقها آنذاك.

لعل من أهم الامثلة في هذا المضمار في العالم العربي هما الثورة الجزائرية، وانقلاب

ما أطلق عليهم (بالضباط الاحرار) في مصر. ففي كلتا الحالتين تواجد هناك قاسم مشترك بين تاريخ العرب المعاصر والوضع الصيني فهذا القاسم المشترك تميز بسلطة الاستعمارين الانكليزي والفرنسي.

هذه الارضية الاستعمارية في الصين كانت لها انعكاستها على سياستها الخارجية. العالم العربي غدا في مرحلة متماثلة. ولكن بفارق جذري واحد، الا وهو أن المد الشيوعي– العربي لم تسنح له الفرصة في استلام السلطة. لذا فالذي بدا للصين في أواخر الاربعينات ومنتصف الخمسينات أن هناك دولة عربية ترزح تحت قوة الاستعمارين البريطاني والفرنسي، فعليه كان من وجهة نظر الصين آنذاك أن على الدول العربية حديثة الاستقلال او تلك التي في طريقها لنيل استقلالها أن الوطن هو الشعار الذي يجب أن يتمسك به القادة العرب.

على هذه الوتيرة السياسية حضرت الصين مؤتمر (باوندنغ) في اندونسيا، الذي انعقد ما بيم ١٨–٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٥. انه من خلال هذا المؤتمر سنحت للوفد الصيني برئاسة (جواى لاى) الفرصة لمقابلة (جمال عبد الناصر). ومن خلال مساعي الاخير تعرفت الصين عن كثب على القضية الفلسطينية وأبعادها، وخصوصا بحضور (أحمد الشقيري). وهذا المؤتمر ضمن فيه الشريحة الكبرى من الوفود العربية والاسلامية. علاوة على ذلك، فمن خلال مساعي (عبد الناصر) بالأخص، أيّد (جواى لاى) بقوة أن يناقش المؤتمر قرارا عن فلسطين.

ولكن يجب أن لا يفهم خطأ أن الصين كانت آنذاك تنادى بتحرير فلسطين كاملا وذلك لثلاثة أسباب. **الأول**: أن الوفود العربية كانت تكتفي فقط الحصول على تأييد في الاعتراف بحقوق (اللاجئين) الفلسطينيين العرب. **ثانيا**: في غياب تواجد شرعي لجهة فلسطينية مخولة بذلك، فالصين كسائر الانظمة في العالم، اكتفت باحتضان القضية الفلسطينية من منظار الحكومات العربية. **ثالثا**: ان مفاهيم التحرير والكفاح المسلح وغيرها من هذه الاصطلاحات لم تكن تطرح من قبل الفلسطينيين، أو أي من القادة العرب. لذا فما هو المطلوب من الصين بالضبط؟ ازاء هذا التساؤل اكتفى العرب بالحصول على بيان ينادي في الحفاظ على حقوق (اللاجئين) الفلسطينيين. وفي (باوندنغ) برزت فكرة توحيد كتلة دول (عدم الانحياز) الهشة، الا أن العامل الرئيسي

المشترك لهذه الكتلة كان خلق وحدة سياسية ذات مركز لمناهضة الاستعمار والامبريالية.

ومن هذا المنطلق، كان للصين ثلاثة طرق اتخذتها في التعامل مع القضية الفلسطينية. **الاولى**: تلك التي انحصرت في سياسة العرب عامة حول حقوقهم المسلوبة، الا أن الصين لم تطالب بشعار (تحرير) كامل التراب الفلسطيني، لأن العرب أنفسهم لم يتبنوا هذا الشعار باطار ركيزته الحرب الشعبية المسلحة. ففلسطين آنذاك المفروض أن تحرر بجيوش عربية نظامية. وهذا بالتحديد ما حصل في حزيران ١٩٦٧ عندما استدرج العرب بقيادة (عبد الناصر) الى حرب نظامية كانت نتائجها وخيمة على العرب. وللصين رأى محدد في هذا الاطار، لما كان العرب يجب أن يؤدوه من حرب شعبية في تحرير فلسطين. ولكن هذا النمط في التحرير كان صعب المنال على (عبد الناصر) في الاطار الفلسطيني. هناك ثلاثة محاور تحركت من خلالها الصين واستمرت حتى الظروف الراهنة، (أولا): تواجدت دول عربية مناهضة للصهيونية التي ولدتها اسرائيل، في هذا الاطار الواسع كان للصين مجال سياسي واسع الافق، فالدول العربية كانت تهدف الى سحب أكبر عدد ممكن الى جناحها في الصراع العربي – الاسرائيلي. فهذه من الوجهة العربية الرسمية من أهم شروطا في ارساخ العلاقات الدبلوماسية، وأي تغيير يطرأ من الوجهة العربية فستقطع العلاقات الدبلوماسية معها على أقل تقدير. والصين من هذه الناحية لم تكن فقط ليست لها علاقة باسرائيل، بل كانت تتبنى سياسة العرب تجاه اسرائيل. (ثانيا): كان للصين مجال مفتوح على مصراعيه للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد (ناصر) و (أحمد الشقيري) وهو دور بناء في هذا الانعطاف السياسي في الصراع العربي– الاسرائيلي. ولكن مطالب (أحمد الشقيري) آنذاك كانت محدودة الاطار، علينا أن نتناسى أن منظمة التحرير الفلسطينية خلقتها الحكومات العربية. وهذه الحقيقة لها فرضية سياسية لاحقة الا وهو أن القرار السياسي الفلسطيني المستقل من الاستحالة اتيانه بدون موافقة الدول العربية المعنية. فمثلا قرارات منظمة التحرير الفلسطينية ان رغبت في اتخاذها وانطلاقا من مصر فرأي وموافقة هذه الدول العربية أمر لا بد منه لضمان نجاحه، وعليه فالصين هنا عليها أن تتحرك على جبهتين: الاولى: الحكومة العربية المعنية. والثانية: منظمة التحرير الفلسطينية. (ثالثا): هناك تطور سياسي على الساحة العربية كان من الاستحالة تفاديه. وهذه حامت حول أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في طور النشوء. ومن احدى الجهات التي خطتها

(فتح) في تطلعاتها خارج العالم العربي كانت الصين. فسمعة الاخيرة في نمط الصراع ضد الامبريالية كانت لا تشوبها شائبة. كانت الصين مدرسة مفتوحة لجبهات التحرر الشعبية. ولكن في هذا المجال على الباحث أن يطرق تساؤلا حول: لماذا ساعدت الصين (فتح) في هذه الحقبة المبكرة في انشائها؟ هناك ثلاثة احتمالات حول هذا التساؤل، الاول: هو أن (فتح) حركة وطنية بحته. وهي في الآن ذاته خاوية من تبني الماركسية اللينينية. وهذا الخلو النظري (لفتح) لقي تجاوبا على الصعيد العربي الرسمي. وهذا مرده أن (فتح) ارسخت لسامعيها أن الطريق الى تحرير فلسطين يأتي من خلال نبذ الخلافات العربية ومن ثم مواجهة اسرائيل. والصين، تعي تماما أن الماركسية لا مستقبل لها في العالم العربي. فهناك معضلات صعبة تواجه هذا الفكر والعمل لضمان نجاحه. الاحتمال الثاني هو ذاك الذي حام حول المنطق ان كانت (فتح) ركيزتها الساحة العربية الوطنية الواسعة النطاق، اذن فقاعدتها الشعبية لا حدود لها. ومن خلال استقطاب الشريحة العظمى من الشعب العربي فهذا، بحد ذاته، سيؤدي بالضرورة الى فتح جبهاتها على مصادر وقوى شعبية عربية التي تكفل اسمراريتها. وهذه الديمومة في مجال التحرر الوطني أمر كان للصين صعوبة تجاهله. الاحتمال الاخير هو أن الصين استشفت من قادة (فتح) الذين قاموا بزيارة الصين في النصف الاول من عقد الستينات أن هذه الجبهة انطلقت من ارضية ركيزتها الجذرية هي الحرب الشعبية المسلحة. لذا فاذا ربطنا المد القومي (لفتح) بالاسلوب العسكري في مواجهة اسرائيل معا، فالمراقب يستشف من كل هذا أن الصين وجدت نفسها أمام اطار سياسي من الاستحالة تجاهله. هذه الاحتمالات الثلاثة انصبت في قالب واحد الا وهو ذاك الذي انحصر في معاداة اسرائيل وموقعها كامتداد للامبريالية. وفي هذا الحقل فالصين لم تخسر شيئا يذكر بل العكس هو الذي حصل.

ولكن بعد منتصف عقد الستينات برز على الساحة السياسية الصينية اندلاع (الثورة البروليتارية الثقافية العظمى). ومن احدى انعكاساتها على سياستها الخارجية هو ازدهار ترسيخ فكرة مساندة تقريبا كل جبهات التحرير في العالم. ومن هذا المنطلق ساهمت الصين مساهمة فعالة في مساندة (جبهة تحرير ظفار والخليج المحتل). والمساعدات برزت على اطارين: السلاح وكتيبات عن فكر (ماوتسي تونغ). وللصين هنا باع قصير المدى على خلاف القضية الفلسطينية. ازداد التصاق (الجبهة) مع الصين بالاخص

عندما ازدهرت الماركسية بين الطرفين. ولكن الصين في هذا المجال وضعت نصب عينيها الدخول الرسمي في منطقة الخليج العربي. الا أن مستقبل الجبهة الواسع الاطار، وكذلك (الثورة الثقافية) كانتا قصيرتا الامد. فمع التغييرات الداخلية في الصين والتحولات السياسية التي طرأت على منطقة الخليج العربي وخصوصا بعد التطورات الرئيسية التالية:

أ) وصول السلطان سعيد بن قابوس الى دفة الحكم.

ب) خلق الامارات العربية المتحدة.

ج) الانشقاق في داخل جبهة تحرير عمان والخليج العربي المحتل.

فكانت الكويت أول دولة خليجية تتبادل العلاقات الدبلوماسية مع الصين.

الانفتاح السياسي الخارجي للصين في العالم العربي: ١٩٧٦-١٩٧٧:

في مناسبة الغاء معاهدة الصداقة والتعاون في مارس من عام ١٩٧٦، بين مصر والاتحاد السوفيتي. وكالة الانباء الصينية (شنخوا) عادت بتعليقها بالذاكرة حول الذي أداه الاتحاد السوفيتي مع مصر في عقد الستينات. فالنقاط التي ابرزتها وكالة الانباء الصينية حدثت سابقا بين الاتحاد السوفيتي والصين.

فالصينيون ذهبوا الى أن الاتحاد السوفيتي يمنع تزويد مصر بالمعدات لتسليح قواتها. علاوة على ذلك فهو يطالب بتسديد كافة الديون المتراكمة عليها، كل هذا برأي الصينيين هدف منه الاتحاد السوفيتي محاولة تعزيز سيطرتها على مصر.

وذهبت كذلك وكالة الانباء الصينية في تعليقها السياسي أنه منذ قرابة سنة مضت فالسلطات السودانية قمعت تمردا في جنوب السودان، وذلك في محاولة لاهتزاز تعزيز الثقافة بين مصر والسودان. وهذا التطور- كما يرى الصينيون- كان وراء، الاتحاد السوفيتي. واقتبس مراسل (شنخوا) من الرئيس السوداني السابق (جعفر النميري) مقولته الذاهبة الى أن الاتحاد السوفيتي يحاول قدر المستطاع أن يطوق مصر في المنطقة سياسيا واقتصاديا الا ان من جراء هذه الخطوة فالسودان ومصر عقدتا معاهدة (الدفاع المشترك) للتعامل مع هذا الظرف.

فالاتحاد السوفيتي، جادلت الصين، وضع ثلاثة أولويات في التعامل مع الامور السياسية الطارئة، والتي شملت الخطوات التالية:

١ - تعميق التنافر العربي.

٢ - التقليل من دفع عجلة الوحدة العربية.

٣ - محاولة خلق أزمة اقتصادية لمصر.

ولكن في هذه الحقبة تعمقت العلاقات الصينية المصرية الاقتصادية والسياسية منهما.

هناك وجه آخر للعلاقات المصرية الصينية وهي تلك التي تنحصر في مسألة التسلح. فالقوات المسلحة المتعددة لمصر اعتمدت على مدى طويل على السلاح الممول من قبل الاتحاد السوفيتي وبعد قطع علاقاتها التسليحية مع الاخيرة، فلقد ارتأت مصر أن الصين قد تكون منذا دوليا لاعادة ترتيب وضعها العسكري الهزاز منذ استلامه السلطة في عام ١٩٤٩، فالحزب الشيوعي الصيني اعتمد اعتمادا شبه كامل على التمويل التسلحي القادم من الاتحاد السوفيتي. وفي خلال فترة ثلاثة عقود من الزمن تمكنت الصين من أن تعتمد على سياسة الاعتماد على الذات. وعليه فمصر لم تترك هذا الباب التسلحي مغلقا.

ومصر ليست الدولة العربية الوحيدة في هذا المجال من السعي وراء السلاح الصيني، فهناك على سبيل المثال كل من اليمن الجنوبي والجزائر الى حد ما. وهذا كله لا يعني أن الصين في مصاف الدول العظمى والدولية التي انفرجت على تجارة الاسلحة للعالم العربي، وذلك لعدة اسباب عبّر الصينيون لفترة طويلة من الزمن والتي انحصرت في ثلاثة أولويات:

أولا: الصين منذ استقلالها حتى الآن ترفض ان تستثمر سياستها الخارجية في الانخراط في بيع الاسلحة الى أي دولة كانت سواء الكتلة الشيوعية أو دول العالم الثالث. فقد تعلمت درسا من تجربتها السابقة مع الاتحاد السوفيتي ان هذه التجارة عملية تتغلب عليها الصبغة السلطوية في التعامل.

ثانيا : هناك استمرارية معينة في السياسة الخارجية الصينية وهي رفضها أن يسبغ عليها الفاظا أو تعبيرات في انها في مصاف الدول العظمى ، فكلتا الدولتين العظميين في العالم ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، بنظر الصين تهدفان الى الهيمنة على دول العالم الثالث ، وهذه بحد ذاتها ، ليست من خصائص الصين الخارجية .

أخيرا ، الصين من الدول التي تعي حدودها في امكانياتها ومدى قدراتها الذاتية في التحكم بالسياسة الدولية . فهي من جانب من أهم الاعضاء في الامم المتحدة ، وفي الآن ذاته معادية لسياسات الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي في العالم الثالث . لذا تترك سياستها مفتوحة على مصراعيها مبنية على المبادىء التي ذكرت سابقا . وهذه العلاقات لها تاريخ بعيد المدى .

العلاقات المصرية الصينية كانت مبينة على أسس قديمة . فالاولى كانت أول دولة عربية أنشأت علاقات دبلوماسية مع الصين . (الرئيس مبارك) كان دائما يطلع الصينيين على آخر التطورات المهمة التي تغلف الصراع العربي الاسرائيلي . فقد قام بزيارتين للصين في عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٠ وهاتان الزيارتان تزامنتا مع ما عرف (بكامب ديفيد) . لذا ففي نهاية عام ١٩٨٢ عندما وصل رئيس وزراء الصين الى (القاهرة) أعلنت الصين تأييدها التام لجميع الدول في منطقة الشرق الاوسط بأن تعيش بسلام ، ولها (جميع الحقوق في الاستقلال) وفي هذا تركت الصين المجال مفتوحا أمام سياستها الخارجية في الشرق الاوسط وبالاخص فيما يختص في مسألة تواجد اسرائيل كدولة ذات كيان سياسي مستقل .

ولكن على الاطار العربي الواسع والرافض في الاعتراف بدولة اسرائيل ككيان سياسي مستقل يخلق للصين عدة صعوبات ، فللخطوة السياسية هذه ان تتأتى لا بد من وضع اسس سياسية سابقة لها :

أولا : على جميع الدول المتاخمة لاسرائيل ان تعترف بدولة اسرائيل ككيان سياسي مستقل . مصر لوحدها لن تكفي . وهذا ان حدث فالقاعدة العربية عليها أن تتوسع وتواكب مسيرة الاعتراف باسرائيل . فالصين ازاء هذا الموقف الحرج عليها أن توازن أولوياتها في العالم العربي ، فان حدوث انشقاق رسمي آخر كالذي حدث بعد توقيع

معاهدة (كمب ديفيد) فان الصين عليها أن تقرر مع أي كتلة عربية سترمي بثقلها السياسي فيها . فالموقف الصيني هنا حرج عندما توقع سوريا والاردن والمغرب والسودان مثلا على معاهدة سلم مع اسرائيل ، ولكن تنشق الدول العربية الاخرى من هذا التيار وتكون جبهة رفض عربية لهذه السياسة .

ثانيا : هناك دائما العنصر الفلسطيني في الصراع العربي الاسرائيلي . فالصين هنا موقفها أحرج من الذي سبقتها ، فهي رفضت تاريخيا التعامل مع اسرائيل لاسباب دونت من ذي قبل . فالصين خلافا عن الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية لم تعترف باسرائيل . وعلى مدى هذا التاريخ أقامت علاقات وطيدة مع (منظمة التحرير الفلسطينية) . هذه العلاقة تميزت بالدعم الدبلوماسي والانماط المختلفة مع التسلح . وفي هذا ، هناك البعد الدولي للمشكلة الفلسطينية ، فالصين عضو في مجلس الامن بالامم المتحدة . فعلى فرض أن المشكلة الفلسطينية طرحت على بساط البحث وحدث انشقاق عربي رسمي ازاء هذه المشكلة بين الدول العربية التي اعترفت باسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فالصين هنا ستقع في مأزق سياسي حرج . موقف الصين سيكون أحرج عندما يحصل انشقاق موسع في منظمة التحرير الفلسطينية . الصين من خلال تاريخها مع القضية الفلسطينية كانت ولا تزال مع جناح (ياسر عرفات) في (فتح) وهنا تغيرت سياسة (فتح) وخطت خطوة للحل السلمي مع اسرائيل ، فالصين ستخطو نفس الطريق . ولكن ان تغلب الخط التشددي لقيادة (فتح) فالموقع السياسي الصيني سيغدو محرجا لها . على المراقب أن يضع امام عينيه انه بعد الجلاء العسكري من لبنان في عام ١٩٨٢ فقدت المقاومة الفلسطينية أهم عنصر عسكري لها في مناهضة اسرائيل . عندئذ فالمراقب يتحدث عن منظمة تحرير خاوية من الاسس الواقعية . فلا يوجد تحرير لفلسطين بلا أرضية سلاحية . علاوة على هذا كله فللصين مصالحها الذاتية في العالم العربي التي يجب أن توضع في عين الاعتبار هنا . فمع التغييرات الداخلية التي حدثت في الصين بالاخص بعد ممات (ماوتسي تونغ) حدثت تغييرات جذرية في سياستها الخارجية ، والتي من أهمها اتباع سياسة الواقعية في العلاقات الدولية . فالصين هنا توضع أمام خيارين : اما أن تتجاهل الوجود الاسرائيلي تماما ، أو أن يطرأ النقيض من هذا . والارجح أن الخيار الثاني هو الوارد .

ثالثا : هناك دائما الحل الوسط الذي قد ترتضي به الصين ، وهذه كذلك لها أولويات

يمكن ادراجها كالتالي :

الاولى : انه لا بد من الحصول على اعتراف صيني ضمني أنه من المستحيل عودة الفلسطينيين الى اراضيهم الى ما قبل عام ١٩٤٨ .

الثانية : الاكتفاء بالضفة الغربية كموطيء قدم للفلسطينيين . ولكن حتى هذه تعني في المحصلة النهائية اعتراف العرب باسرائيل ، والصين في هذا المجال لا خيار لها الا الاعتراف باسرائيل .

وفي هذا المضمار يظل التساؤل الاخير واردا ، الا وهو ما سيحدث عندما يستتب السلام في الشرق الاوسط وتتبادل الصين العلاقات مع اسرائيل؟ هناك ثلاثة أوجه باستطاعة المراقب أن يتطرق لها في هذا المجال ، (أو) : هناك عامل مهم هنا ينحصر في التبادل التقني بين اسرائيل والصين ، فالاولى كل تقنياتها من الغرب او تلك التي بنتها بذاتها ، وهذا هو بالتحديد الذي يصبو اليه الصينيون ، فالمجالات التقنية المتعددة في هذا العلم هي من احدى القوى الرئيسية لاسرائيل ، فمثلا هناك مجال سلاحي الحربي والمدني اللذان قطعت فيهما اسرائيل شوطا كبيرا . وكذلك هو الحال للعلوم التطبيقية الاخرى . (ثانيا) : هناك المجال التجاري بين الدولتين ، فالسوق السلعية الصينية محيط لا ينضب ، وهذا بدوره سينعش السوق الاسرائيلية ، فالفائدة التجارية متبادلة هنا . (وأخيرا) هناك التبادل الثقافي بين الدولتين .

ولكن كل الذي سلف ذكره لن يرى النور طالما هناك العازل السياسي ، الا أن هذه المسألة زمنية . وعليه فالتطورات اللاحقة في الصراع العربي الاسرائيلي قامت الصين بدور مدروس الجوانب في الشرق الاوسط .

٤ – كانون الثاني (يناير) – آذار (مارس) ١٩٧٨ – آذار (مارس) ١٩٧٩ : الصين واتفاقية كامب ديفيد :

في بداية عام ١٩٧٨ تعثرت محادثات (الكامب ديفيد) كانت الصين سابقة في الهجوم على جميع الاطراف ما عدا مصر . فبعد زيارة (السادات) للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ والتي تلتها زيارة (بيغن) لمصر في ديسمبر من نفس العام ارتأت الصين أن اسرائيل هي التي تقف حجر عثرة اما تطورات محادثات مبادرة السلام . بالنسبة الى

الصين فمصر كانت تطالب بحل (عادل وشامل) لمشكلة الصراع العربي الاسرائيلي . وهذا الاقتراح المصري برأي الصينيين يتضمن انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وكذلك الاعتراف (بالحقوق الفلسطينية) ، وأكد الصينيون الى أن اسرائيل اتبعت سياسة استيطانية في الاراضي العربية التي احتلتها .

علاوة على ذلك ، فهناك بالنسبة للصين طرفان آخران بجانب تعنت اسرائيل ، أديا الى تعثر محادثات السلام ، (أولا) : هناك الولايات المتحدة الامريكية التي تهب اسرائيل مساعدات بلا شروط ، فبدون المساعدات المادية والعسكرية من قبل الاولى فاسرائيل لا تستطيع أن تحتل الاراضي العربية بتعنت . (ثانيا) هناك (الامبرياليين – الاشتراكيين) السوفيت الذين ظاهريا يساندون الشعب العربي ، ولكنهم في واقع الأمر يساندون ضمنيا اسرائيل . ولكن الصينيين لا يفسرون كيف هذا بالامكان حدوثه . فالمراقب هنا عليه أن يضع بعين الاعتبار أن هذه الفترة غدت على عدة مراحل تميزت بالتأرجح بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي . وفي المعسكر الثاني دخل الاتحاد السوفيتي العالم العربي بترحيب من قبل الرئيس الراحل (عبد الناصر) وغدت هذه الفترة على عدة مراحل مميزة حتى أتت محادثات (الكامب ديفيد) ودخلت الولايات المتحدة الامريكية بهالة جديدة المعترك السياسي العربي ، وبالاخص الصراع العربي الاسرائيلي . والصين لها تحفظ سياسي معين حول هذه التطورات التي تغلغل الى أبعد حدود تواجدها في العالم العربي ، فهي سياسيا مهمة ، ولكن عسكريا بعيدة كل البعد في التدخل مباشرا في الصراع العربي الاسرائيلي ، ففي السياسة الدولية ، القوة العسكرية هي الحاسم المشترك في تغيير ميزان القوى الدولي .

والصين ، علاوة على ذلك ، خارجة عن اطار اللعبة السياسية في الشرق الاوسط ، لذا تجدها في هذا المحك تأخذ موقفا متشددا بالنسبة للاطراف المتعددة التي يحوم حولها الصراع العربي – الاسرائيلي . فهي بطرف معادية للامبريالية منطلقة من أرضية فكرة معينة . وفي هذا المضمار فالولايات المتحدة الامريكية على رأس هذه القائمة . ومن طرف آخر هي مساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية بمفهومها الواسع . ولكن في هذا المضمار الاخير تدافع الصين عن بند سياسي مفتوح الاطراف ، وهو شعار (عودة الشعب الفلسطيني الى موقع رؤوسهم) ، وهذا قد يفهم منه عدة معاني . فمثلا ، هل هذا الشعار يعني ضمنا

القبول بشعار تحرير كافة التراب الفلسطيني، أم هو يعني قبول دولة اسرائيل ككيان سياسي مستقل، ولكنها تقبل في الآن ذاته التعايش بين يهود اسرائيل وعرب فلسطين على بقعة ارض مستقلة سياسيا لكلا الطرفين؟ ازاء هذا التساؤل ليس للصينيين جواب قاطع. وفي هذه الفترة هناك دائما دور يؤديه الاتحاد السوفيتي في الصراع العربي الاسرائيلي. فبالنسبة للصين فهذه الاخيرة لها تاريخ غير جيد معها. بالاضافة الى ذلك فالصراع في المعسكر الاشتراكي الدولي انعكس على العالم الثالث والعالم العربي شاسع سياسيا متأرجح بين الشرق والغرب سواء على فترات متصلة أو غيرها. فعلى الميزان الدولي السياسي وجدت الصين نفسها أمام معسكرين معادين لمبادئها وبالتالي لمصالحها. والعالم العربي كذلك، جزء لا يتجزأ من العالم الثالث، لذا فهذا العالم بالنسبة للصين يعاني من نوعين من الامبريالية: الرأسمالية والاشتراكية، وكلاهما له تاريخ مميز في الصين. والصين في الآن ذاته ليست بمصاف الدول العظمى. ولكن في نفس الوقت ترى الصين أن شعوب العالم الثالث مسلوبة الارادة وكافة معضلاتها تنبع من مؤامرات هاتين الدولتين العظميين. وبرأي الصين أن الدول العربية يجب أن تعي هذا البعد الدولي. ولكن على النقيض الاخر هناك عالم مليء بالتناقضات الداخلية والخارجية، هناك تناقض بين الذين يحكمون، والمحكومون، والتناقضات الطبقية، والتناقضات الفكرية والتناقضات العقائدية ... الخ. الصين ازاء هذه التناقضات لا تتطرق علنا لأي منها بل تكتفي بدحض الامبريالية بشقيها، حتى ان تواجد تنافر بين دولتين عربيتين فالصين تأخذ موقفا حياديا ازاء الخلافات العربية، الامر يختلف عندما تواجه سواء الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الامريكية في العالم العربي.

وفي هذا المجال بالنسبة للصين فالعالم العربي ممزق بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية. وبالتالي فتناقض العرب الرئيسي هو تناقض مع هذين المعسكرين. أما التناقضات العربية الداخلية فبالامكان حلها بالتدرج. وفي هذا الاطار فالصين حذرة من الاملاء على العرب نمطا فكريا مميزا كالشيوعية مثلا. فعلاقتها مع العالم العربي من حكم الحزب الواحد والعسكري والوراثي. وهذه العلاقات تغدو على مراحل مبتدئة بالتجارة ومن ثم بالسياسة وفي بعض الحالات الخاصة عسكريا.

الصين كانت على علم بحيثيات معاهدة الصلح الثنائية بين مصر واسرائيل

(فالسادات) قد أرسل مبعوثه الخاص (حسن محمد التهامي) الى (بكين) في نهاية شهر آذار (مارس) ١٩٧٩، لتدارس امور المباحثات الثنائية. ولكن الصينيين ظلوا ثابتين على أولويات سياستهم في الشرق الاوسط وبالاخص الصراع العربي الاسرائيلي، فمثلا دعوتهم بالتخلي عن الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في حزيران ١٩٦٧ وعودة فلسطين الى مواطنيها الاولبين، وللمرة الاخرى أعلن (التهامي) بالمقابل أن الرئيس (السادات) يقدر الدور الذي تؤديه الصين على الصعيد الدولي وهذا ان دل على شيء فهو يظهر أن الصين لا تزال متشبثة بموقفها حول القضايا الرئيسية التي تواجه الشرق الاوسط. ولكن حتى هنا فالصين حاولت ان تسترضي كافة الاطراف العربية المنشقة حول محادثات (الكامبد ديفيد). لذا فالمخرج الوحيد للصين كان الهجوم المستمر على اسرائيل التي سلبت الحقوق العربية. ولا ضرر هنا للصين فحديث سياسي كهذا النوع لا يؤذي أي من العرب بكافة اطرافهم السياسية تجاه اسرائيل، فالصين لم تظهر معاداة لأي طرف عربي يذكر. فهي طالبت بكل بساطة أن الاراضي العربية التي احتلها اسرائيل عام ١٩٦٧ يجب أن تعاد الى اصحابها العرب وفي الآن ذاته دافعت عن الحقوق الفلسطينية بمفهومها الواسع.

لدى عقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في آذار (مارس ١٩٧٩) كان تعليق الصين عليها عبارة عن سرد لحيثيات المحادثات لا غير على اطار المنطقة بشكل عام، فالصين كانت من الرأي في تلك اللحظة أن الاتحاد السوفيتي قد حصل على نفوذ في افغانستان والصين الجنوبي وأثيوبيا. وحتى الوضع في ايران فقد ارتأت الصين انه قد اصبح بمثابة تراجع للولايات المتحدة الاميركية. فالتغيير السياسي برأي الصين في ايران قد أثر على الشعوب العربية وبالاخص على دول الخليج. هذا الوضع العربي الاقليمي في الخليج العربي قال الصينيون أدى بالمنطقة الى أنها اصبحت مفتوحة للاتحاد السوفيتي وبالاخص ان وضع الولايات المتحدة الامريكية قد تراجع نسبيا، وهذا هو الاهم بالنسبة للصين. فهي رأت هذا الوضع دعا (كارتر) بأن يدفع بعجلة المحادثات بين مصر واسرائيل. وعليه فالولايات المتحدة وهبت مصر واسرائيل مساعدات مالية سخية وعدة أمور أخرى التي تدفع بتواجدها بقوة في المنطقة العربية. وهذه الضغوط الامريكية برأي الصين كانت أكثر وضوحا على اسرائيل لتستدرجها الى التوقيع على معاهدة السلام، والولايات المتحدة

الامريكية كذلك ذهب الصينيون الى أنها حاولت أن تستدرج منظمة التحرير الفلسطينية الى طاولة المحادثات لتعزز نفوذها. ومن هذا الاسلوب السياسي تهدف الولايات المتحدة الامريكية الى عزل نفوذ الاتحاد السوفيتي من المنطقة. فالصينيون هنا يرون أن للولايات المتحدة الامريكية هدفان آخران، الاول يتضمن تعزيز نفوذها الاستراتيجي في الشرق الاوسط، والثاني يكمن في حماية مصالحها النفطية في المنطقة العربية. وهذان العاملان لهما تأثيراتهما الدولية التي يجب وضعها في الحسبان، فهناك اولا التغيير الذي طرأ على ميزان القوة في الشرق الاوسط. وهذا بحد ذاته، ثانيا، يعطي للصينيين برهانا بأن العالم مقسم سياسيا بين قطبي الدولتين العظميين. وقد اختار الصينيون اطلاق مفهومين سياسيين في هذا الاطار، الامبريالية الرأسمالية والامبريالية الاشتراكية. وبين هذين القطبين يسقط العالم الثالث، والعرب هنا من جراء هذا انجرفوا الى محادثات (الكامب ديفيد) وسقطوا في هذا الفلك.

هذا التصور العام الصيني شمل الادلاء بالرأي الذاهب الى أن منظمة التحرير الفلسطينية والاردن والسعودية اتفقوا على عدم قبول معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، فبالنسبة لهاتين الدولتين العربيتين والمنظمة فعلى اسرائيل ان تنسحب من كافة الاراضي التي احتلتها. وهنا يرى الصينيون أن الاتحاد السوفيتي يعزز بذور الانشقاق بين الدول العربية، الا أن الصينيين في هذا المضمار طرحوا تساؤلا أجابوا عليه وهو: هل معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ستكون بمثابة مرحلة نهائية في انهاء حالة الحرب بين اسرائيل ومصر؟ كان الاستشهاد بتصريحات الرئيس (السادات) هو الدليل الوحيد الذي قدمه الصينيون للتعبير عن وجهة النظر العربية. وفي الآن ذاته سردوا وجهة نظر (بيغن) بأن اسرائيل سوف لن ينسحب ابدا من الاراضي العربية التي احتلتها منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧. في كل هذا السرد الصيني لحيثيات معاهدة (كامب ديفيد) فقد نشأت خطة سياسية صينية واضحة المعالم. أولا: محاولة التوفيق بين تقصير فجوة الانشقاق العربي من طرف، ومن طرف آخر ابراز التعنت الاسرائيلي في اخلاء الاراضي العربية. ثانيا: الاتجاه العربي الخارجي المعادي يجب أن يتجه الى غلاف دولي يمنع التلاعب بالمصالح العربية. وبالتحديد يجب مناهضة سياسات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ولكن في هذا المضمار قد يتساءل المرء: على من يعتمد العرب؟

حول هذا التساؤل فللصين جواب قاطع وهو وجوب اتباع سياسة (الاعتماد على الذات) فهذه السياسة مارسها الصينيون ولا يزالون منذ فترة طويلة ونجحوا في اجرائها، الا أن الظروف العربية الموضوعية تختلف اختلافا جذريا داخليا عن التجربة الصينية، وهذا ينعكس على السياسة الخارجية.

٥ – المرحلة الراهنة: من ١٩٨٢ – ١٩٨٦:

في نيسان (ابريل) ١٩٨٢ قام الرئيس الجزائري (بن جديد) بزيارة رسمية للصين، وفي الحفل الرئيسي احتفاء بالرئيس الجزائري في ٢٦ نيسان (ابريل) تحدث رئيس الوزراء الصيني (زاوزه يانغ) في مأدبة العشاء، مرسخا أولويات سياسة الصين تجاه العالم العربي عامة، والجزائر بالتحديد. (أولا) فبعد الحصول على الاستقلال الوطني، فعلى السلطة الوطنية الجديدة أن ترسخ اللبنات الاساسية الداخلية لبناء الصرح الوطني. هذه الخطوة اعتبرها (زاو) يجب أن تضحي من أهم الاهداف الوطنية للسلطة الجديدة، الا أنه من الجدير بالذكر هنا أن في هذا المضمار فالصين باستطاعتها أن تؤدي دورا رئيسيا في بناء الاقتصاد الداخلي لدول عربية مماثلة للجزائر. والصين بتمويلها مساعدات للجزائر انما تصبو الى أن تبرهن للعالم الثالث والغرب معا أن بامكانها أن تسد فراغا سياسيا واقتصاديا لسد احتياجات دول عربية كالجزائر، لذا فعلى هذه الدول أن تعتمد على ذاتها في المقام الاول، ومن ثم ان قررت دول العالم الثالث العربية بناء اعمدتها الداخلية فالصين على أهبة الاستعداد أن تلبي طلباتها.

(ثانيا): الجزائر برأي (زاو) كانت ولا تزال دؤبة على اتباع سياسة (عدم الانحياز) في المحافل الدولية، وتعارض في الآن ذاته الامبريالية والاستعمار. ولكن (زاو) لم يتطرق الى الدور الذي تلعبه الامبريالية الاشتراكية في العالم الثالث. قد يكون مرجع ذلك الى أن الجزائر لها علاقات جيدة مع الاتحاد السوفيتي.

(ثالثا): عاد (زاو) بالذاكرة السياسية الى التطور السياسي الذي الحق بالعالم وبعد الحرب العالمية الثانية حيث من ابرز تطوراتها أن اعدادا كثيرة من الدول الافريقية والاسيوية وأمريكا اللاتينية قد حصلت على الاستقلال الوطني. وهذه الظاهرة أدت الى بروز كتلة سياسية دولية من الضروري الاعتراف بقدراتها السياسية في تسييس المحافل

الدولية . وهنا (زاو) لم يختلف تماما عن السياسية الصينية السابقة عن تقسيم العالم سياسيا . فدول العالم الثالث قد رزحت لسنوات طويلة تحت السيطرة الغربية الاستعمارية السابقة ولا تزال تحت نمط جديد اطلق عليه بالامبريالية . ولكن في عقد الثمانينات من هذا القرن في نهايته عندما انقسم العالم الى معسكرين على نقيض لبعضهما البعض بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، فبؤس العالم الثالث اضحى جليا على كافة الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، لذا فالصين رأت كما كانت في السابق أن أولويات التناقضات التي تواجه كتلة العالم الثالث هو تناقض وتصارع الدولتين العظميين .

(رابعا) : أعاد (زاو) ذكر المطالبة بتعديل الواقع الاقتصادي الدولي الى أن يكون اكثر عدالة في النمط التوزيعي لمصادر الثروة . وهذا التوزيع الاقتصادي الدولي برأي (زاو) سيغير حتما الميزان الاقتصادي الدولي ، ومن الجدير بالذكر هنا أن اتباع هذه السياسة الاقتصادية لم تكن جديدة في فلك العالم الثالث ، فقد اقترحت (الجزائر) في عام ١٩٧٤ ، هذا التغيير في محافل هيئة الامم المتحدة . هذا التطور الاقتصادي الدولي بالنسبة للصين ، هو تطور يشهد له بالبنان لان الصين تعتبر تغيير هذا الميزان الاقتصادي الدولي قد آن له أن يلقي جانبا باغلال الاستعمار وخليفته الامبريالية بشقيه الرأسمالي والاشتراكي .

الا ان الامر هنا برأي الصين متروك في المطاف الاخير الى وحدة كتلة العالم الثالث . والجزائر هي ليست فقط سباقة في هذا المعترك خارج العالم العربي بل لها ثقلها السياسي المتراكم منذ عقد الستينات ، والصين تضع مكانة مرموقة للجزائر لانها نالت استقلالها السياسي من احدى مخلفات الاستعمار ، وهي كذلك نالت استقلالها السياسي عن طريق حرب نضالية شعبية مسلحة ، ومن ثم تسلمت الجزائر قيادة العالم الثالث في تغيير الخطوة التالية الأهم وهي انه قد حان لبؤس العالم الثالث الاقتصادي أن يتغير جذريا . وهذا التغيير الدولي الاقتصادي هدفه الاساسي وضع حد لاستغلال ثروات العالم الثالث المهدورة . والصين في هذا المجال والاطار لا تتطرق بتاتا للخلافات التي تدب بين كتلة العالم الثالث ، بل تحاول بقدر المستطاع أن تتخطى هذه المعضلات الداخلية التي تواجه دول العالم الثالث لأن برأيها أن التناقض الرئيسي لها في هذه الحقبة هو تناقض خارجي .

الا أنه بالنسبة للصين هنالك يتواجد محوران اقتصاديان ينحصران في تضاد العالم الثالث مع الامبريالية الرأسمالية الغربية وتلك الاشتراكية منها . فلا بد من تواجد شرطين جذريين : الاول يتمثل في البناء الاقتصادي الداخلي ومن ثم الاطار الاقليمي الشامل لدول العالم الثالث هذا لا يعني بتاتا أن من احدى الاهداف الصينية الخارجية في العالم الثالث تصدير الماركسية اللينينية فكر (ماوتسي تونغ) هذا ان نبع من شيء فهو نابع من العقيدة الصينية الداخلية الى ان مجتمعات العالم الثالث لكونها تلهث وراء رمقها الاقتصادي الاخير ، عليها أن تواكب موجة الثورة الداخلية بحيث تتقلب وتتغير موازين القوى داخل الثورة الوطنية ، ومن ثم عندما تتحقق هذه الخطوة الرئيسية تنبلغ مرحلة جديدة . ومن ابرز هذه التغييرات على الساحة الدولية هو عندما تأخذ دول العالم الثالث مسار الاستقلال الوطني وعليه فسياستها الخارجية تفرض عليها أن تعارض الامبرياليتين الغربية والشرقية وفي هذا المحك فالصين ستتسارع الى مد يد العون في هذا المجال ، ولكن من الجدير بالذكر هنا أن هذه المساعدات الاقتصادية الصينية غير مشروطة انما تمول وتقبل حسب قدرات الدولة المستلمة من العالم الثالث .

فالمرمى الصيني هنا كما بينها (زاو) بخطابه ، هو تغيير ميزان القوى الاقتصادي الدولي القديم ، وفي هذا المجال ، بالامكان تغييره طالما يتواجد تقارب الجنوب بالجنوب في المحك الدولي . فوحدة هذه الكتلة الاقتصادية من الضروري أن تحسم لتتعاظم التناقضات الدولية فلكل تناقض نقيض . ومن هذا الاطار الفكري الماركسي ان امتد الى محور الاقتصاد سيؤدي حتما الى مجابهة الامبرياليتين .

الا أن مصداقية وجهة النظر الصينية الاقتصادية بحاجة الى تحفظات تخص كتلة العالم الثالث بالذات ، هناك أولا الوضع السياسي الدولي الذي وصل الى مرحلة أن الكون مقسم الى قطبي كتلتين رئيسيتين: الولايات المتحدة الامريكية من طرف والاتحاد السوفيتي من طرف آخر . وهذا التقسيم له فرضيات وشروط لا بد من وضعها بالحسبان لكي لا يهتز ميزان القوى الدولي بحيث يهدد السلام العالمي . ومن هذا المنطلق السياسي تنبثق كتلة العالم الثالث . وهذه الاخيرة حاولت ممارسة عدم الانحياز لفترة وجيزة ولكنها فشلت وهذا المأزق السياسي الدولي أدى بهذه الكتلة ان تختار بين واحد من النقيضين ، والاختيار السياسي من كتلة العالم الثالث هو اختيار خارج عن ارادتها . فالوضع السياسي داخل هذه الكتلة ان اتسم بشيء فهو ذاك الوضع الذي يمتاز بحالة من عدم الاستقرار

داخليا وبالتالي لا توجد ضمانات سياسية تؤدي الى عدم تذبذب موازين القوة الداخلية والتي في الآن ذاته تعكس ذاتها في السياسة الخارجية، ومثال على ذلك عهد (السادات) خير دليل على ذلك. وهكذا ينجرف الوضع على البقية المتبقية من العالم الثالث.

ثانيا: تظل مسألة توزيع السلاح من احدى هموم قيادات العالم الثالث. واطار التسلح المتقدم اما نابع من المعسكر الغربي او نقيضه المعسكر الاشتراكي التأرجح بين النقيضين هو من احدى السياسات التسلحية الحساسة. وفي هذا المعترك فالصين ليس لها دور يذكر بالمقارنة مع المعسكرين السالفي الذكر ولكن الصين لديها خبرة غنية في نمط الحروب الشعبية، العرب بغنى عن هذا النمط.

ثالثا: هناك مجال محدود بالنسبة للتصنيع المصغر البعد، فالصين هنا باستطاعتها أن تدلف مجالا قد تستطيع البعض من الدول العربية اطراقها بنمط مصغر ولكن حتى في هذا المعترك فاحتياجات العالم الثالث محدودة الابعاد والتي مجملها تنصب في الصناعات الثقيلة. فالغرب والاتحاد السوفيتي سابقون على الصين في هذا المضمار، أخيرا تظل ابواب الساحة الاستثمارية العربية في الصين مفتوحة على مصراعيها للمال العربي لكونه جزء لا يتجزأ من العالم الثالث ولكن حتى في هذا المضمار فالدول العربية، بالاخص المملكة العربية السعودية، ليست لها علاقات دبلوماسية مع الصين، علاوة على ذلك فالدول العربية المنتجة للنفط تولي اهتماما مركزا بادارة استثماراتها الخارجية من عائدات النفط في الغرب الا أن الاهمال العربي للاسواق الاستثمارية الصينية ليس له مبرر. فالصين بخلاف كافة الانظمة الشيوعية الأخرى لها تاريخ يذكر له في احترامها لسداد كافة الديون والاستثمارات المترتبة عليها ولكن هذه مسألة زمنية.

النقطة الخامسة في خطاب (زاو) انحصرت في الصراع العربي الاسرائيلي فبرأيه أنه بعد استيلاء اسرائيل على القدس ومرتفعات الجولان فحكومة (بيغن) مواكبة على اضطهاد سكان الضفة الغربية من الاردن وتهدد بالحرب على لبنان. هذه النظرة الصينية للعالم العربي لها دلالة سياسية راسخة في تلك الحقبة: الا وهي أن الصين ظلت ملتزمة بالدفاع عن حقوق العرب اجمعين في مواجهة التعنت الاسرائيلي في اضطهادها للعرب. ولكن (زاو) لم يقترح أي بديل للعرب في اسلوب التصدي لاسرائيل من الاسلوبين اللذين

يشملان اتباع الحرب الشعبية أو النظامية منهما. وفي هذا المجال في السياسة الخارجية، فالصين حذرة في اسداء نصائح محددة في مواجهة أي عدوان على الاعضاء من كتلة العالم الثالث.

(سادسا): (زاو) كرر مساندة الصين للحقوق الفلسطينية المسلوبة وذهب الى أبعد الحدود في هذا الصدد معلنا أن على اسرائيل ان تعيد الاراضي التي سلبتها الى الشعب الفلسطيني والسماح لهم بالعودة الى (موطنهم الاصلي) بفلسطين. تظل هذه المطالبة الصينية بحقوق الشعب الفلسطيني من أهم أعمدة سياسة الصين الخارجية في العالم العربي. الا أن هذه المقولة بحاجة الى ادراج تحفظات ازاء مصداقيتها. فالشعار العربي عن تحرير فلسطين هو شعار اطلق من منطلق تكتيكي - الدبلوماسي. لانه كيف للشعب الفلسطيني أن يعود الى مسقط رأسه واسرائيل متواجدة ككيان بشري وعسكري بفلسطين المحتلة؟ علاوة على ذلك هناك البعد الدولي في اطار هذا التكتيك في حال استحالة تحقيق هذا الهدف، فان الصين تحاول أن تساير على الاقل احدى مطالب منظمة التحرير الفلسطينية وذلك بالاكتفاء بجزء من اراضي الاردن أو بالأحرى (الضفة الغربية) هذا المطلب السياسي سترضى به منظمة التحرير الفلسطينية ولكن التحفظ السياسي الفلسطيني هنا وارد الا وهو من ذا الذي لديه صلاحية، والقدرة بأن يهب منظمة التحرير الفلسطينية اجزاء من الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في سنة ١٩٤٨ و ١٩٦٧؟ الصين ازاء هذا التساؤل تكتفي بترديد المطالب العربية العامة المنطلق. فلا يتواجد خلاف عربي حول هذا. لذا فالصين تكتفي بادراج سياسة عامة مرضية لكافة الاطراف العربية المعنية بالاضافة الى ذلك فهذه السياسة الصينية تتعارض تعارضا راسخا مع مطامع اسرائيل في العالم العربي. ولا ضرر هنا ايضا في هذا المضمار.

وأخيرا، أعرب (زاو) عن امتنان الصين للجزائر مساندتها في دخولها هيئة الامم المتحدة. هذه المسألة حساسة بالنسبة للصين لانها انتظرت منذ عام ١٩٤٩ حتى اضحى بالامكان احتلال مقعد الصين الوطنية بهيئة الامم المتحدة. وفي هذا المضمار اصبحت القيمة السياسية للصين مركزا مرموقا لان لها قوة حق النقض في (مجلس الامن).

بعد زهاء شهرين غزت اسرائيل لبنان وحاصرت المقاومتين الفلسطينية والحركة الوطنية

اللبنانية في (بيروت الغربية) وفي هذاالصدد اصدرت حكومة الصين في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ بيانا نددت فيه بالاعتداء الاسرائيلي ، وكررت من جديد المطالب العربية التي تحوم حول الحقوق الفلسطينية بالرجوع الى مسقط رؤوسهم وحق تقرير واقامة دولة لهم ، وأخيرا احلال سلام عادل بالشرق الاوسط ، الا أن المطلب الاخير هو الذي يحتاج الى توقف من نوع ما . لان مفهوم احلال سلام عادل له معاني عدة ومن احداها تلك التي تختص بقبول الوضع الراهن ، الذي بدوره لا بد وان يملي شرطا تجاه التساؤل حول كيفية التعامل مع الكيان الصهيوني بفلسطين ، ان اتخاذ أي خطوة ايجابية تجاه اسرائيل بهذا الصدد يعني اتخاذ خطوات دبلوماسية من الطرفين الاسرائيلي والعربي في اجراء محادثات سلمية التي تتضمن اول ما تتضمنه اعتراف العالم العربي باسرائيل او على الاقل الدول العربية المتاخمة لها . وهذا التطور السياسي يضع الصين في مأزق دبلوماسي . فعلى فرضية أن بعد ابرام معاهدة سلام اسرائيلية عربية اخرى ، وتعلن منظمة التحرير الفلسطينية أنها ستواكب (نضالها) من خلال بلاغات لا حدود لها فماذا يتطلب من الصين أن تفعل ازاء هذا المأزق .

ولكن قبيل تدوين هذه الاحتمالات على المراقب أن يضع أمورا عديدة كخلفية لهذه التوقعات .

وهذه الخلفية لها فرضيات مبينة على تسلسل تطور العلاقات الصينية العربية خلال اربعة عقود من الزمن ، فالصين خلال تاريخها مع العرب حرصت على أن تكون علاقتها بالقضية الفلسطينية مبنية على ابعاد ذات عنصرين ، الاول ان مسألة حقوق الشعب الفلسطيني هي قضية تنحصر في أن شعبنا من العالم الثالث قد اهدرت حقوقه الوطنية باسلوب استيطاني استعماري من نوع مستحدث . ولكن على النطاق الفلسطيني يختلف العرب حول كيفية علاجها . والصين متورطة في هذه المسألة الحساسة فالبعض من العرب يفضلون الحلول السلمية الثنائية مع اسرائيل . فمصر أدت هذا الدور من قبل الا أن منظمة التحرير الفلسطينية بعد الانجاز العسكري الذي واجهته في حزيران ١٩٨٢ برهن على حقيقتين ، الاولى أن منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من بيروت فقدت قاعدتها العسكرية ، أي أن المقاومة الفلسطينية اضحت جهازا اعلاميا للقضية الفلسطينية لا غير . وهذا بحد ذاته اطاح بشعار الكفاح المسلح في سبيل تحرير فلسطين ، ففلسطين

لن تتحرر من احراش السودان ، وفي هذا المجال ليس بامكان الصين تمويل اي من فصائل المقاومة الفلسطينية بالاخص (فتح) بأي نمط تسلحي ممكن . ولكن الصين ان رغبت أن تدلف هذا الباب فالذي باستطاعتها تقديمه هو التدريب العسكري . ولكن حتى هذا لا طائل من ورائه ، لأن الطرق العسكرية المؤدية لاسرائيل مغلقة .

في نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢ قام (زاوزة يانغ) بزيارة خاصة الى القارة الافريقية وكان توقفه الاول في القاهرة ، آنذاك أضفت الصحافة المصرية نوعا من الاطراء الخاص على الصين . فالصين لها مكانتها المرموقة في العالم الثالث والعربي بالتحديد ، لكونها من احدى الدول الخمس الدائمين في (مجلس الامن) .

هناك على أي حال ، ثلاثة ابعاد وراء زيارة (زاو) لمصر ، فقادة الصين قد توصلوا الى حصيلة مفادها أن كتلة العالم الثالث ، خلال تاريخهم القصير ، قد وعوا المشاكل الرئيسية التي تواجههم . اعتقد الصينيون أن هذه الكتلة من العالم الثالث قد حصلت على دروس مهمة حول تقسيم مصادرها من الثروات الطبيعية من هذا المنطلق ، يذهب الصينيون الى أن هذه التجربة أدت الى معرفة أحسن وأجدى من هذه الدروس وبالاخص في مجال توزيع عادل لهذه الثروات الطبيعية .

ثانيا : أما بالنسبة لكل دولة على حدة من كتلة دول العالم الثالث فالصين كانت على معرفة بالدور الذي لعبه الاستعمار في بؤس أي من هذه الدول ، هذا الدور الاستعماري لا يزال قائما . (فزاو) على معرفة تامة لما يدور في فلك الاستعمار والامبريالية ، وما يجب أن تؤديه دول كتلة العالم الثالث للخروج من سيطرة الاستعمار والامبريالية . وهناك وجه آخر لزيارة (زاو) الى القارة الاوروبية فهي كانت تصبو الى معرفة صينية مكثفة وعن قرب لبعض المعضلات التي تواجهها كتلة العالم الثالث .

ثالثا : الانطلاقة الصينية في افريقيا كانت مصر ، وهذا يعني التطرق الى مشكلة الشرق الاوسط . وفي هذا الاطار كانت الصين في موقف حرج . فمصر قد عقدت معاهدة صلح مع اسرائيل . وفي الآن ذاته هناك جناح من الوطن العربي يعارض لهٰذا التطور السياسي ازاء هذا المأزق . فالصين حاولت أن تسترضي كافة الاطراف المعنية . فقبل مغادرته (بكين) أعلن (زاو) أن على اسرائيل أن تنسحب من كافة الاراضي التي احتلتها

منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧ ودافع كذلك عن الوجوب في المحافظة على كافة الحقوق الفلسطينية .

الصين في موقفها هذا لها كل التبريرات باتخاذها ، وذلك لعدة اسباب :

أولا : المعاهدة الثنائية بين مصر واسرائيل تركت الصين في موقف لا تحسد عليه ، فالعالم العربي بكافة انظمته المختلفة ، وضعت الصين في موقف فرض عليها أن تسيس اطارها الدبلوماسي بحيث لا يؤدي الى اختلال في توازنها تجاه العالم العربي لكتلة متحدة . حتى لو أخذنا المعاهدة المصرية الاسرائيلية كمشكلة جانبية ، فالصين كما تفرض عليها مصالحها كأي دولة أخرى ، اتخذت موقفا محايدا فيما يختص في النزاعات العربية الرسمية حول هذه المعاهدة الثنائية ، لذا فانه ليس من المستغرب أن يرى المراقب أن الصين دائما تنادي بوحدة الصف العربي في حل المشاكل التي تواجهها . فهذا الانشقاق العربي المزمن هي مشكلة العرب أنفسهم في المحصلة النهائية . وبناء عليه ، فما المطلوب اذن من الصين أن تتخذ من مواقف؟

ثانيا : ابّان زيارة (زاو) لمصر ، فالخريطة السياسية والاستراتيجية الفلسطينية الاسرائيلية قد طرأ عليها تغيير جذري . فخروج المقاومة الفلسطينية من (بيروت) أظهر من بين العوامل الاخرى العجز العربي الرسمي في مواجهة اسرائيل عسكريا . كل هذا أدى الى تقييم جديد لميزان القوى في الشرق الاوسط ، ولكن في كل هذا فالصين ما زالت متشبثة في سياستها القديمة وهي الحفاظ على (الحقوق الفلسطينية) . هذه المقولة السياسية المطاطة لها عدة معاني ، والتي من أهمها أن شعار (تحرير فلسطين) قد سقط . لذا فمعنى (الحقوق الفلسطينية) هنا قد يعني الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني من طرف ، ومن طرف آخر تظل مسألة انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ شعارا يسترضي كافة الانظمة العربية تظل في المحصلة النهائية الخيار السياسي الذي هو الحد الادنى من كافة الاحتمالات للعرب : وهو أن يعترف العرب باسرائيل لكي تقام دولة فلسطينية من نوع ما على تراب الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، ولكن حتى في هذا الاطار الضيق فاللعبة السياسية بيد اسرائيل.

ثالثا : تظل سياسة الصين الخارجية تجاه العالم العربي هي التي تندرج في اطار سياستها ومفهومها للعالم الثالث تماما . وهذه تنحصر في الواقع السياسي أن العالم العربي تناقضه الرئيسي ينحصر في مجابهة ومحاربة الامبريالية بشقيها الغربي والشرقي . وفي هذا المضمار تنقسم الانظمة العربية فيما بينها ازاء هذه المسألة فهناك أنظمة عربية محاربة للامبريالية الغربية ، وكذا يقال للبعض الاخر الذين يناهضون سياسة الاتحاد السوفيتي في العالم العربي . ولكن في الآن ذاته ليس في الامكان لبعض من الانظمة العربية للظروف الراهنة والسائدة ان تتخذ موقفا صريحا وواضحا تجاه احدى هاتين القوتين فالصين ازاء هذا المأزق السياسي العربي تحاول قدر المستطاع أن تتأقلم مع كل دولة عربية حسب أولويات بنود سياستها الخارجية . فمثلا في هذه الحقبة لمصر تحفظ معين تجاه الاتحاد السوفيتي . والصين سباقة في التنديد بالاخيرة . وكذا يندرج على الدول العربية الاخرى .

رابعا : الصين لمحت خلال زيارة (زاو) للقاهرة أن على اسرائيل أن تذهب الى أبعد من هذا الحد بالنسبة للفلسطينيين، فعليها أن تقبل برجوع الفلسطينيين الى مسقط رؤوسهم . وهذا الموقف بالتحديد كان أكثر حدة من الموقف المصري الذي برز في أواخر منتصف السبعينات عندما أبرمت معاهدة سلام مع اسرائيل . علاوة على ذلك فموقف الصين هنا قد يتناقض مع موقف مصر ، ولكن اصرار الصين ازاء هذه القضية كان الاجدى به أن يوجه الى منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الشأن ، الا أن الصين بموقفها هذا كانت أكثر تصلبا من بعض الانظمة العربية .

وأخيرا ، طلب (زاو) باسترداد العرب (القدس) في هذا المجال ، فالصين أظهرت تعاطفا مباشرا مع الاردن ، فالقدس اغتصبت وعليها أن ترد الى اصحابها الاصليين العرب .

على أي حال (فزاو) خلال زيارته كرر التزام دولته بالبنود الخمسة التي اعلنها رئيس الوزراء السابق (جوآن لاي) في عام ١٩٦٤ خلال زيارته الخاصة للقارة الافريقية والتي تضمنت التالي :

١) تساند الصين الشعوب الافريقية والعربية في مناهضتها للامبريالية والاستعمار وحفاظ هذه الدول على استقلالها الوطني .

٢) تساند الصين هذه الدول في السعي وراء السلم والحياد .

٣) تدعم الاهداف المدونة لهذه الدول في مساعيها حسبما يختارون .

٤) تساند مساعي الدول الافريقية والعربية لحل نزاعاتها من خلال المبادرات السلمية .

٥) تقرر الصين أن استقلال الدول العربية والافريقية يجب أن يحترم من قبل جميع الدول. وان التدخل في شؤونها هو أمر يجب معارضته .

في الاطار الواسع لسياسة الصين الخارجية في العالم العربي ، كان جليا أن الهدف الرئيسي للصين أن تدون للملأ أن القضايا التي تدافع عنها هي بمثابة حلول للمشاكل التي تواجه العالم العربي، أولا : هناك في العالم العربي معضلات سياسية عصيبة التي تواجهها في مسألة الحياد السياسي بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية . فالنقيضين السياسيين العربيين سوريا ومصر متجهتان على طرفي نقيض في السياسة الدولية . وكذا الامر في شطري اليمن ، وفي افريقيا الشمالية هناك ليبيا والمغرب .

ثانيا : كمخرج أولي لهذا المأزق ارتأت الصين أن قضية الوحدة هي التي يجب اخذها بعين الاعتبار بجدية . لعل المشاكل هنا تكمن مع العرب انفسهم وذلك لاسباب تاريخية بحتة ، فالوحدة العربية قد جربت بين سوريا ومصر ولكنها فشلت ، هناك ، علاوة على ذلك، بقع عربية متناثرة في هذا الوطن الشاسع حاولت أن تتحد ولكنها لم تر النور . فمثلا هناك شطري اليمن على سبيل المثال . وهنا الصين لها علاقة مميزة بينهما ولكن الصين لم تتدخل بتاتا خلال العقدين الماضيين في شؤونها الداخلية . علاوة على ذلك فالصين تركت مسألة الوحدة العربية حسبما ترتأى الدول العربية . وهذا البند بحد ذاته يعني أن الصين لا تمانع في اقامة علاقة مع الدول العربية التي تتخذ طريق الوحدة سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية وما بينهما .

ثالثا : هناك مسألة مزمنة في المحك السياسي العربي الرسمي التي لا تستوعبها الصين من خلال مجرى علاقاتها مع العرب وهذه تحوم حول النزاعات العربية مردها أن الامبريالية هي القضية الرئيسية التي تواجه العرب ، فالصين من تاريخها السياسي الحديث غدت خلال الاضطهاد الاستعماري وفي زمن لاحق الامبريالية ، فالاستعمار جزّأ الوطن العربي الحديث والامبريالية تلعب دورا رئيسيا في استمرارية هذا الوضع ، لذا ازاء هذا الوضع السياسي فالصين تذهب الى أن التناقض الرئيسي للعرب هو تناقض خارجي .

زيارة (زاو) لمصر أتت في مرحلة مهمة للطرفين ، فالصين من طرف قد خرجت من عزلة سياسية بعد سنوات طوال من صراع داخلي على السلطة ، فرئيس الوزراء الصيني حل

على مصر ممثلا أرفع شخصية صينية تصل الى القاهرة منذ تسعة عشر سنة منذ زيارة رئيس الوزراء السابق (جوان لاي) لافريقيا ، فالانفتاح الصيني على العالم أتى بعد استقرار السلطة الجديدة في الصين .

والاولويات السياسية الصينية بدأت تأخذ منعطفا جديدا ، وبالاخص تلك التي تهتم بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية . ولكن هذا الانفتاح لم يؤثر على سياستها تجاه أنظمة العالم الثالث ما عدا ذلك الذي يختص بمساندة جبهات التحرير الشعبية .

فالسياسة الواقعية الصينية هي المؤشر المستحدث في هذه الفترة في حقبة الحكم الشيوعي في الصين ، من طرف واحد فالصين لم تر ضررا في اقامة علاقات مع أكبر دولة امبريالية ، ومن طرف آخر ظلت الصين ملتزمة بمبادئها فيما يختص بالعالم الثالث ، الذي يعتبر العالم العربي جزء لا يتجزأ منه ، وفي هذا الاطار فالعالم الثالث يغدو بمرحلة سياسية حرجة التي من أهم نتؤاتها استغلال الامبريالية لثرواتها الطبيعية وتعزيز الوطن وبناء اقتصادها الداخلي .

ولكن الدول العربية لا تزال تواجه اسرائيل التي هي بمثابة عائق سياسي انقسم العرب تجاه اسرائيل ، التي اعتبرتها الصين آنذاك جسر بنته الامبريالية لتعبر المشاق التي تعيق املاء شروطها السياسية في منطقة الشرق الاوسط واسرائيل، من وجهة النظر الصينية ، كانت في موقع عسكري ملتهمة الاراضي العربية وهي تعزز مواقعها العسكرية على البؤس العربي ، لذا فالصين رأت انه من المحتم على العرب أن يتحدوا في سبيل مواجهة معسكرين : الاول يتمثل بمفهوم الامبريالية الواسع والثاني قاعدته على الارض العربية المتمثلة باسرائيل. ولكن بين الفكين كان رأي الصين أن تسير سياستها الخارجية في العالم العربي بعداء ثابت ضد اسرائيل .

اضافة على الذي سلف ذكره ، فمصر منذ عهد السادات بعد ابرام معاهدة الصلح الثنائية مع اسرائيل ، كانت في موقف انعزالي من معظم الدول العربية لذا فتعزيز الترابط المصري الصيني سيوهبها دورا انفراجيا من نمط جديد . علاوة على هذا هناك قطعة أخرى أدت الى التقارب الصيني المصري ، وهي أن الاخيرة قد وصلت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي الى الحضيض.

في السادس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤ ، القى مندوب الصين الدائم في هيئة

الامم المتحدة خطابا اختص به معالجة القضية الفلسطينية بالتحديد وطرح المندوب الصيني عدة قضايا التي تعيرها الصين اهتماما مميزا على وجه الخصوص، فذهب أولا الى أن القضية الفلسطينية هي جوهر السلام في الشرق الاوسط، وبدون الاتيان بحل عادل لها فلن يستتب استقرار السلام في المنطقة. وذهب الى أن (اسرائيل) في تحد صارخ للقوانين الدولية وقرارات هيئة الامم المتحدة واتخذت ذريعة الحفاظ على شعار (أمنها القومي) واعتدت بتعمد على الحقوق الفلسطينية واحتلت اراضي جيرانها الدول العربية، والاسرائيليين في تحد، رفضوا كافة الحلول التي تضمن احترام الحقوق العربية ومن دون أن يذكر المندوب الصيني اسم الدولة العظمى فهاجمها لانها ساندت بلا تحفظ اسرائيل المعتدية على العرب. وأعرب عن أمله أن هذه الدولة العظمى ستغير تحزبها لاسرائيل وتساهم بايجاد حل عادل ومقنع للمسألة الفلسطينية. وبالنسبة للعرب فقد ذهب المندوب الصيني الى أن الاول قد قام باختراق صارخ لكل القرارات وبالاخص قرارات مؤتمر (فاس) وأخيرا أعلن المندوب الصيني أن دولته تساند بلا تحفظ كافة الحقوق العربية في استرجاع اراضيهم المسلوبة وبالاخص فلسطين بمفهومها الواسع أي بالتحديد انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران عام ١٩٦٧ ومساندة الفلسطينيين في دولتهم الخاصة بهم.

هذا الموقف السياسي كان تعبيرا عن موقف يطابق الى حد كبير الطموحات السياسية العربية، قد يبدو للوهلة الاولى مبهما ولكن هذا يعود الى العرب أنفسهم لان هذا الموقف ليس له اطر محدودة. فمثلا أي اراضي هي التي يتحدث عنها المراقب السياسي التي تختص بفلسطين؟ أهي حدود ١٩٦٧ أم حدود قبل تأسيس دولة اسرائيل؟ من الجدير بالذكر هنا أن العرب انفسهم اكتفوا بهذه السياسة الواسعة الاطر. وفي هذا المجال، فالصين على خلاف المنظومة الاشتراكية جارت العرب بقدر استطاعتها حسب الظروف العربية الموضوعية الراهنة.

الا أن الصين ظلت تتأقلم مع المناخ الاقليمي العربي السائد، فهناك في العالم العربي عدة أشكال سياسية من الانظمة، ففي ١٩ آذار (مارس) سنة ١٩٨٥ قام وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الشعبية اليمنية بزيارة خاصة للصين. هذه الزيارة أتت في ظروف سياسية لها نتوءات سياسية بارزة والتي من أهمها الخلافات العربية المزمنة. من أهم هذه

الظروف التي برزت على الساحة العربية السياسية هو الانشقاق الذي حصل داخل منظمة التحرير الفلسطينية وبالاخص (فتح) الذي ادى الى تأرجح دفة وثقل الحكومات العربية في قراراتها السياسية حول هذه الازمة.

أتت زيارة وزير خارجية اليمن الجنوبي للصين في هذه المرحلة السياسية الحرجة، وعليه فوزير خارجية الصين (شوجيان) اعلن في خطابه مركزا على النقاط التالية:

١) في العلاقات الدولية اتبعت جمهورية اليمن الديمقراطية سياسة محددة في مناهضة الامبريالية.
٢) هي دائمة السعي وراء تحسين العلاقات مع جاراتها.
٣) تساند الحقوق الفلسطينية ودؤوبة في صدع الانشاق في منظمة التحرير الفلسطينية وساعية لوحدتها.

اضافة الى ذلك، فقد أعلن وزير الخارجية الصيني أن دولته تتبع سياسة مستقلة في المحافل الدولية، وفي الآن ذاته تعارض الصين السيطرة العالمية من قبل أي طرف وتتبع سياسة خارجية سليمة. ولكن ذهب وزير الخارجية الصيني انه يجب بناء صرح يمتد لضمان وحدة العالم الثالث، وأخيرا ذكر أن اسرائيل هي الدولة التي تخلق المشاكل في الشرق الاوسط وتضع عقبات في سبيل احلال سلام عادل في الشرق الأوسط.

خاتمة:

المأزق السياسي الذي تواجهه الصين في سياستها الخارجية في العالم العربي كوحدة سياسية ينحصر في تعاملها مع ثلاثة أنماط مختلفة من الحكم السائد في العالم العربي.

١ – الحكم الوراثي.
٢ – الحكم العسكري.
٣ – حكم الحزب الواحد.

الا أنه من الجدير بالذكر هنا، أن الانشقاقات التي تطفو على الساحة الاقليمية العربية تتجاهلها الصين وتدعو العرب الى وحدة الصف، وبالتالي خلق قاعدة داخلية متراصة لتضحي النواة التي ينطلق منها العرب لولوج ابواب السياسة الدولية وفي هذا الاطار تحبذ

الصين ان امكن ذلك ان يساهم العرب في خلق جبهة أرضيتها معتمدة على مناهضة الامبرياليتين الرأسمالية والاشتراكية .

ولكن هذه تخلق للدول العربية مأزق سياسي من نوع آخر ، الا أن العالم بالنسبة للصين تتقاسمه مناطق نفوذ للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، وبين هذين الشطرين يقع االعلم الثالث الذي الوطن العربي جزء منه ، فعلى هذه الشريحة من العالم أن تأخذ موقفا سياسيا صارما تجاه هذين المعسكرين هذا ان امكن ذلك ، في حالة عدم حدوث هذا فالصين تسير بخطى سياسية مدعمة حسب قدراتها في ترسيخ اللبنات الاسياسية في العالم العربي ذات الابعاد البعيدة المدى .

على كل ، في كل الذي سبق ذكره ، بامكان المراقب السياسي أن يحدد أطر وأبعاد السياسة الخارجية للصين في العالم العربي في عدة نقاط رئيسية :

أولا : من خلال تاريخ علاقات الصين بالقضية الفلسطينية ، فهي قد مرت بعدة مراحل مميزة التي بزغت بوادرها بمساندة حركة تحرر وطني ذات استراتيجية بعيدة المدى ، وفي هذا الاطار الواسع فالصين بين الكتلة الاشتراكية كانت سباقة بمد يد العون العسكرى والسياسي سواء لمنظمة التحرير الفلسطينية أو (فتح) الا أن هنا لا بد من تدوين ملاحظة جذرية ونحن بصدد التطرق للقضية الفلسطينية ، وهي أن المرء عليه أن يسجل هنا أن الصين كانت ولا تزال تتعامل مع موضوع وقضية شعب بلا ارض فعليه ، فالمراقب يتحدث عن ما تسمى بثورة بلا أرضية قتالية ، علاوة على ذلك فالصين لها علاقات وثيقة مع أنظمة عربية مختلفة ، البعض من هذه الانظمة تصادمت عسكريا مع المقاومة الفلسطينية ، السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال : ما المفروض من الصين أن تفعله سواء عمليا أم بتعليقات سياسية ، الصين في موقف كهذا تعبر اهتماما الى عنصرين رئيسيين : اتخاذ موقف صارم من اسرائيل اولا ، ومن ثم ثانيا القاء اللائمة على الامبريالية .

الا أن للصين نظرية مغينة في نمط الحرب الشعبية التي لها شروطها الموضوعية ، أعمدتها الراسخة هي تلك الذاهبة الى أن الثائر يجب أن يعيش كالسمك في الماء ، وعليه فالثورة الفلسطينية أمامها مجال عربي شاسع من الخليج العربي الى شمال افريقيا وهنا الصين تقع في مأزق سياسي حيال هذا الامر ، فأيهما تفضل الثورة الفلسطينية ،

العربية الشعبية أم علاقاتها الدبلوماسية مع أنظمة عربية؟ ازاء هذا الموقف فالصين تأخذ موقفا تجاهليا حيال الانقسامات الداخلية .

الا أن هناك تحفظات صينية حول مسيرة (الثورة) الفلسطينية كثورة . وهذه تنحصر في تمازج السلاح بالفكر ، ولكن حتى في هذه فالمقاومة الفلسطينية بأرضيتها الواسعة لم تقدم شيئا فعالا وملموسا في نمط الثورة الشعبية العارمة التي باستطاعتها تغيير ميزان القوى في العالم العربي ، ولكن التركيز الصيني هنا يذهب الى أن على اسرائيل ومخططات الامبريالية الواسعة المنطلق ، فموقف الصين هنا ثابت وفي ضوء انعدام تواجد نمط عربي للحروب الشعبية فتتأرجح الصين مع رغبات العرب اجمالا . وفي هذا الاطار فبامكان الصين أن تدمج أولوياتها في السياسة الخارجية حسبما تتطلبها الظروف العربية الراهنة . الا أن من الجدير بالذكر أن يدون المرء هنا أن للصين عداء مزمن للاتحاد السوفيتي بشكل محدد وفي الآن ذاته يتواجد في العالم العربي قسم من الدول العربية تكن ذات العداء للاتحاد السوفيتي ، كذا يمكن أن يقال عن الولايات المتحدة الامريكية فالعالم العربي مرتع للعداءات حتى على ذاته .

بالاضافة على الذي سبق ذكره ، فهناك محور واقعي من نمطآخر وهو الذي ينحصر في المعضلة التي تواجهها الصين في سياستها الخارجية في اطار العالم العربي الشامل والقضية الفلسطينية المصغرة في الاطار الاول هناك الدول العربية المختلفة في اتجاهاتها في السياسة الخارجية التي تنصب في المحصلة النهائية في احدى الكتلتين اما الشرقية أو الغربية من وجهة النظر الصينية . فالتحالفات العربية مع كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ، فللصين موقف سياسي علني تجاههما ، بالاول كانت الامبريالية الرأسمالية التي هي برأي الصين وليدة عهد الاستعمار ومن ثم طفت على السطح الدولي الامبريالية الاشتراكية ، وهي من نوع مستحدث على الخريطة الدولية . وبين هذين الشقين يقع العالم الثالث . والعالم العربي جزء منه ، وهو كذلك مقسم بين الكتلتين السابقتي الذكر .

والصين في هذا المضمار تحاول بقدر المستطاع أن تحمل رسالة سياسية الى العرب معنونة بأن عليهم بادىء ذي بدء اتباع سياسة الاعتماد على الذات ، الا أن هذه لها قوانينها ، فالبنية الاقتصادية الداخلية يجب أن تكون منطلقها ومن أهم أولوياتها ومن ثم

تتبعها سياسة خارجية تعتمد على اسلوب عدم الانحياز في المحافل الدولية . في الاطار الأول فبامكان الصين أن تمد يد العون نوعا ما ، فعندما تتطرق بعض من الدول العربية لقضايا استراتيجية دولية التي تحتم عليها اتخاذ موقف سياسي محدد اما مع الولايات المتحدة الامريكية أو الاتحاد السوفيتي فالصين ازاء الخيارين تفضل أن تأخذ الدولة العربية المعنية حيادها بشكل يضمن استقلالية القرار السياسي.

وفي هذا المنول، فلدى طرح تساؤل حول كيفية تعامل الصين مع كتلة العالم العربي كوحدة سياسية متحدة فللصين هنا أولويات في سياستها الخارجية نحو العرب . أولا : على العرب ، اجمالا أن يوحدوا صفوفهم في مواجهة الاخطار التي يتعرضون لها . هذه السياسة الصينية اتبعت منذ تأسيس النظام الشيوعي بالصين عام ١٩٤٩ فالخلافات العربية التي تطفو على الساحة السياسية العربية والخارجية يجب وضع حد لها والا فكيف تبنى الاعمدة الاساسية في العالم العربي؟ وعلى العرب تناسي التناقضات العربية الرسمية لان هناك تناقض رئيسي في الفلك السياسي العربي الخارجي الا وهو معاداة الامبريالية بشقيها الرأسمالي والتحريفية الاشتراكية.

ثانيا : تفضل الصين التعامل مع كافة الانظمة العربية التي لها علاقات دبلوماسية معها بلا تفرقة . فالصين ليست لديها تفضيل ما اذا كانت احدى الانظمة العربية ذات منهاج ملكي أو جمهوري أو حتى ان كانت تتبع نظاما اقتصاديا معينا كالاشتراكية أو الرأسمالية أو ما بينهما . وخير مثال على هذا هو علاقة الصين بشطري اليمن الشمالي والجنوبي .

ثالثا : تظل سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية مسألة تقع في المطاف الاخير على عاتق العرب أنفسهم . فان اعترف العرب تدريجيا ، بالاخص منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل فلا توجد مسببات لعدم اعتراف الصين باسرائيل .

أخيرا : هناك أمر داخلي صيني له تأثير مباشر على سياستها الخارجية . وهذه تتمثل في التغيير الداخلي في السلطة ، من نتوأتها هو التقليل من فورة مساندة جبهات وحركات التحرير العالمية . ان طبقت هذه الوتيرة على الوضع العربي الراهن فالصين سوف لن تمد يد العون لا عسكريا ولا سياسيا . فالافضلية هنا التعامل مع الانظمة العربية السائدة ، فجبهات وحركات التحرر العربية الداخلية لا مستقبل لها .

الصين ومشكلة الشرق الاوسط

السيدة لوهايتشنج

— ١ —

الصين والشرق الاوسط بعيدان كثيرا عن بعضهما . اذ تفصل بينهما جبال وانهار . ولكن الشعوب العربية ترتبط مع الشعب الصيني وتقترب منه بوحدة الهدف . وقد شاركا بعضهما في المسرات والملمات . وقد تفاهمت الشعوب العربية والشعب الصيني وايد كل منهما الاخر دائما في النضال من اجل المحافظة على السلام العالمي وتحقيق العدالة الدولية وفي جهود كلاهما في بناء بلادهما . وقد وقفت الصين بصورة منسجمة مع الحل العادل والشامل للمشكلة الفلسطينية ولقضية الشرق الأوسط . وقد وقفت الصين ايضا باستقامة الى جانب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى وايدت هدفهم العادل .

ومنذ انشاء الصين الحديثة ، كانت دائما تشعر بالقلق ازاء مصير الشعوب الخاضعة للاستعباد والقهر في العالم ، ودعمت كفاحها من اجل الاستقلال والحرية والديموقراطية . وبصدد منطقة الشرق الاوسط اصدرت الحكومة الصينية بيانا مبكرا لتأييد مصر في تأميمها المشروع لشركة قناة السويس في ١٩٥٦ . واصدر معهد الشعب الصيني للشئون الخارجية ومنظمة التحرير الفلسطينية بيانا مشتركا في ١٩٦٥ عبر بوضوح عن التأييد الحازم من جانب الشعب الصيني للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى في كفاحهم العادل ضد العدوان الاسرائيلي من اجل العودة لوطنهم واستعادة حقوقهم في فلسطين . فبالنسبة للقضية الفلسطينية اعطت الصين دعمها الكامل للشعب الفلسطيني وسوف تستمر في ذلك .

ولقد سعت الصين لعشرات السنين ان تنمي علاقات الصداقة والتعاون في مختلف المجالات مع البلدان العربية . ففي مجال الصراع بين البلدان العربية واسرائيل وقفت الصين بحسم الى جانب الشعوب العربية وايدت كل المطالب العادلة للشعوب العربية سواء داخل او خارج الامم المتحدة . كما امدت الشعب الفلسطيني بالمعونة المادية والمعنوية

وغيرها ، وفي نفس الوقت ادانت الصين دائما بقوة أعمال العدوان الوحشي من جانب السلطات الاسرائيلية على سيادة التكامل الاقليمي للبلدان العربية متحدية الاعراف والقانون الدوليين .

ومن وجهة نظري ، فان الشعب اليهودي يستحق تعاطفنا العميق ازاء المذابح الهمجية واعمال الاضطهاد التي عاناها على يد الفاشيين . واليوم ، فإن الشعب اليهودي يظل فريسة مباشرة لسياسة العدوان التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية . ولهذا ، فاننا لا يجب ان نناصب الشعب اليهودي العداء ، ولكن يجب معارضة السياسة العدوانية للسلطات الاسرائيلية بكل حزم . وقد عبرت السلطات الاسرائيلية بدون كلل منذ نشأة الصين الحديثة عن رغبتها في مناسبات عديدة لانشاء وتطوير علاقاتهم معنا . وعندما اصبح شيمون بيرز رئيس وزراء اسرائيل عام ١٩٨٤ ، عبر مرة اخرى عن رغبته في ان يطرق ابواب سور الصين العظيم . ولكن الحكومة الصينية التي تلتزم بالمبادىء لم تلق بالا لكل هذه المحاولات على الاطلاق . ان موقفنا المبدئي واضح ، فالحكومة الصينية لن تقيم اية علاقات مع السلطات الاسرائيلية طالما ان اسرائيل تستمر في اتباع سياستها مع التوسع والعدوان . ان حقيقة ان اسرائيل لا تستطيع فتح ابواب الصين تمثل دليلا عمليا على جهود الصين في رفع لواء العدالة الدولية وفي دعم الشعب الفلسطيني والشعوب العربية .

— ٢ —

الموقف السابق ذكره للحكومة الصينية يقوم على قاعدة صلبه للغاية ويمكنه ان يصمد للاختبار . وقد كان الشعب الصيني خاضعا للقهر والاستغلال من جانب الامبرياليين والاستعماريين لاكثر من مائة عام قبل قيام دولة الصين الحديثة . ان الايام السوداء الطويلة قد مكنت الشعب الصيني من تفهم المرارة التي تشعر بها الشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والقهر ، والتعاطف معها ، وان يقدر افضل تقدير اهمية معارضة العدوان والنضال من اجل الحرية والاستقلال الوطني ، كما ان النضال من اجل التحرير الوطني للشعب الصيني قد تلقى ايضا كل التأييد من جانب الامم المضطهدة في العالم اجمع . ولهذا اصبحت المبادىء الاساسية للسياسة الخارجية للصين بعد مولدها الحديث ، باعتبارها بلدا اشتراكيا ناميا وجزءا من العالم الثالث ، هي معارضة الهيمنة ودعم السلام

الدولي . ان تقوية التضامن والتعاون مع بلدان العالم الثالث ودعم كفاحها المشروع من اجل المحافظة على سيادتها واستقلالها وتنمية اقتصادها القومي ، يمثل حجر الزاوية لسياستنا الخارجية . ان سياسة الصين في الشرق الاوسط هي انعكاس وتطبيق امين لهذه السياسة الخارجية .

ان القضية الفلسطينية هي قلب مشكلة الشرق الاوسط . وتكمن جذور واسباب هذه المأساة الكبرى في التاريخ الانساني في سياسة «فرق تسد» التي اتبعها الامبرياليون والاستعماريون من اجل السيطرة طويلة الامد على منطقة الشرق الاوسط الاستراتيجية .

ان تحيز الولايات المتحدة ودعمها للسلطات الاسرائيلية لاكثر من اربعين عاما — بالرغم من الاعراف والقانون الدوليين — قد شجع هذه السلطات على التمسك بعناد لسياسة العدوان والتوسع . وبذلك قامت هذه السلطات بانتهاكات صارخة لسيادة البلدان العربية وتكاملها الاقليمي . واعتدت بقسوة على كرامة الحقوق الوطنية للشعوب العربية ، وقد قمعت ونظمت المذابح كيفما شاءت للابرياء . ان الملايين من الفلسطينيين قد حرموا من حقهم المقدس في الاستقلال والحرية والتواجد على ترابهم الوطني ، واجبروا على الترحال من بلد لاخر او للحياة البائسة في معسكرات اللاجئين . وفي السنوات القليلة الماضية كلما لاح الأمل في تحقيق دفعة قوية لعملية السلام في الشرق الاوسط فان الموقف المنفذ للسلطات الاسرائيلية يحيله الى سراب . وحتى الآن فان السلطات الاسرائيلية لا تزال ترفض اعادة الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني والاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره . وعلى النقيض فانها تطلب ان تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بقبول حق اسرائيل في الوجود وقبول شروط قاسية أخرى . ونتيجة لذلك تظل المشكلة الفلسطينية بدون حل .

— ٣ —

ان لهيب الحرب لاكثر من ثلاثين عاما في الشرق الاوسط قد جلب كدارة لا نهاية لها للشعوب العربية التي لم تتمكن من تركيز جهودها لدفع التنمية القومية ، وللشعب الفلسطيني الذي يعيش في قاع البؤس . ليس ذلك فقط ، بل انه قد سبب معاناة هائلة للشعب الاسرائيلي نفسه . والى جانب تطور الموقف والتغير الذي يكرس ميزان القوى ،

فان بلدان الشرق الاوسط والمجتمع الدولي يستكشفون ويسعون لتحقيق حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الاوسط، ولايجاد طرق لتحقيق السلام في الشرق الاوسط في اقرب فرصة ممكنة. واليوم، فانه من المعتقد في كل مكان ان المباحثات السلمية هي افضل الطرق لتسوية مشكلة الشرق الاوسط. ومن بين الخطط المتعددة لتحقيق السلام، نجد ان الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام تعلو باستمرار.

ان منظمة التحرير الفلسطينية او الاردن والبلدان العربية الاخرى تمشيا مع الاتجاه التاريخي في الوقت الحالي ومع ارادة الشعوب، قد قاموا بجهود حثيثة لتحقيق حل سلمي للمشكلة الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط. فمنذ ابريل ١٩٨٠ قدمت منظمة التحرير الفلسطينية اقتراحا بعقد مؤتمر بمشاركة جميع الاطراف المعنية وفي ظل الامم المتحدة، وفي سبتمبر ١٩٨٢ مثلت قرارات فاس التي تبناها مؤتمر القمة العربي الثامن عشر برهانا كاملا عن اخلاص الجانب العربي ونيته الصادقة في التعاون. وفي مارس ١٩٨٤ اصدرت مجلس النواب الاردني بيانا سياسيا يطلب فيه عقد مؤتمر دولي للسلام لمشاركة الاعضاء الخمس الدائمة في مجلس الامن للامم المتحدة وكل الاطراف المعنية بالصراع. وفي نفس العام اصدر الملك حسين والرئيس مبارك نداءا مشتركا لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة ويضم كل الاطراف المعنية شاملة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي نهاية ١٩٨٤ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا تبنته الدول العربية يؤد عقد مؤتمر مبكر للسلام في الشرق الاوسط والى جانب ذلك، فان الجماعة الاقتصادية الاوروبية وتجمعات دولية اخرى قد قدمت مقترحات وصياغات لدفع عملية السلام. واعلنت الحكومة الصينية عديد من المرات ان الصين تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة. وفي رأي الشخصي فانه من اجل ضمان نجاح المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط فانه يجب مراعاة النقاط التالية :-

١ - يجب ان يعقد هذا المؤتمر الدولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة، ويجب ان تشترك فيه كل الاطراف المشتبكة في الصراع : ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، يجب بالتأكيد ان تشارك في هذا المؤتمر على قدم المساواة. ويجب ان يعمل هذا المؤتمر الدولي على تحقيق العدالة والتسوية العادلة والشاملة للمشكلة الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط.

٢ - لقد اصدرت الامم المتحدة سلسلة من القرارات الهامة مثل القرارات ٣٢٣٦ و ٣٣٧٥. ويجب ان تشكل هذه القرارات جنبا الى جنب مع قرارات فاس لمؤتمر القمة العربي الاساسي الهام والمناسب محل هذه المشكلات. اما بالنسبة للقرارات الاخرى غير التامة التي اصدرتها الامم المتحدة فيجب تصحيحها وتجديدها بما يتفق مع مبدأ «نفض الغبار واختيار الجوهر» إذ يجب ان يعكس القرار الجديد روح دعم العدالة الدولية والتمسك بحزم بالحقيقة وتسوية مشكلة الشرق الاوسط بصورة شاملة ومنسجمة.

٣ - يجب ان تكون قرارات المؤتمر ملزمة ولها قوة التنفيذ لجميع البلدان المعنية. اذ يجب ان تتحمل اسرائيل التزامات وان تتخلى عن سياسة التوسع والعدوان، وان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية في نفس الوقت الذي تعترف فيه المنظمة باسرائيل، وان تتعايش سلميا مع البلدان العربية المجاورة. فليس لدى اسرائيل والولايات المتحدة سوى ان تقدم تنازلات.

وبطبيعة الحال، فانه يمكن استكشاف طرق اخرى لحل المشكلة، الى جانب المؤتمر الدولي. وانا اعتقد ان جميع المحاولات والاختيارات الاخرى التي تقوم بها الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لصالح استعادة الحق القومي القانوني والاراضي المغتصبة وحل المشكلة الفلسطينية بصورة دائمة من خلال المفاوضات يمكن تنسيقها مع المؤتمر الدولي للسلام حول مشكلة الشرق الاوسط، بحيث يلعب كل منهما دورا مكملا للاخر في دفع يحمله السلام الى الامام في الشرق الاوسط.

وبالرغم من ان ثمة دائما تغيرات مفاجئة في الموقف بالشرق الاوسط، فان العدل سوف يهزم الشر في النهاية. واعتقد انه طالما حافظت الشعوب العربية والشعب الفلسطيني على الوحدة والنضال فانها سوف تحظى بالتأكيد بالتأييد الحازم لجميع الشعوب المحبة للسلام والمناضلة من اجل العدالة في العالم. وبكل تأكيد فان المشكلة الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط سوف يتم حلها بصورة شاملة وعادلة وان السلام الدائم والاستقرار سوف يتحقق للشرق الاوسط في نهاية المطاف.

تعقيب على ورقة السيدة لوهايتشنج

الدكتور محمد السيد سعيد

أود أولاً أن أعبر عن تقديري لوجهات النظر المتضمنة في هذه الورقة. وقد ذكرتنا السيدة لو بالموقف المبدئي للصين الشعبية من قضيتنا الأساسية : أي فلسطين. وذكرتنا السيدة لو كذلك بأن موقف الصين نحو هذه القضية هو تطبيق للفلسفة العامة للسياسة الخارجية الصينية. ومن هذه المبادىء حق الأمم في تقرير مصيرها، والتضامن الجماعي الدولي بين الشعوب المحبة للسلام في وجه القهر الاستعماري.

ومع ذلك فإن المرء لا يسعه إلا ان يلاحظ وجود اتجاه نزولي في الموقف الصيني ازاء القضية الفلسطينية في السنوات العشر الأخيرة. وأعنى بذلك أنه عوضاً عن تمسك الصين برؤية مبدئية منسجمة ازاء حل القضية الفلسطينية، فانها قد أخذت تقترب تدريجياً من المواقف المهادنة لاسرائيل والاستعمار الامريكي والتي تنطوي حتماً على تنازلات خطيرة.

ويظهر هذا الخط النزولي في مسألة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. فحق تقرير المصير هو اعتراف للأمم بالأهلية الكاملة في تكوين دولة مستقلة تتمتع بسيادة كاملة على اقليمها، وحق هذه الأمم في اختيار حكوماتها أو الممثلين المتحدثين باسمها، وحقها في اتباع السياسات التي تحقق أغراضها القومية وقيمها.

إن اسرائيل تنكر هذه العناصر المكونة للحق الفلسطيني في تقرير المصير. فهي تنكر مجرد وجود الشعب الفلسطيني رسمياً. ومن هنا فإن اصرار إسرائيل على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار ٢٤٢ بدون تحفظ وبدون وضعه في سياق العدد الكبير من قرارات الأمم المتحدة، يهدف الى إجبار المنظمة على التنازل عن صفه الشعب وبالتالي عن حق تقرير المصير والقبول بصفه اللاجئين.

على أنه حتى مثل هذا الاعتراف لن يعطي المنظمة جوازاً للمرور الى مائدة المؤتمر الدولي الذي يرى الكثيرون الآن – ومن بينهم الصينيون – أنه الحل المناسب للمشكلة الفلسطينية. فالاسرائيليون لا يعنون فقط بمجرد انكار شعب قائم بالفعل، بل ان هدفهم

الاساسي هو تصفيته. وأقصر الطرق لتصفية أي شعب هو تحطيم مؤسساته وقياداته القومية. وفي هذا المضمار فإن إسرائيل لا تكتفي بإنكار وجود الشعب الفلسطيني بل تذهب إلى رفض حتى الحق في اختيار الممثلين الشرعيين لهذا الشعب. فهي لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وربما يكون ذلك مفهوماً. ولكن غير المفهوم هو أن إسرائيل تذهب الى اختيار وتسمية هؤلاء الفلسطينيون اللذين يمكنها التفاوض معهم. إن حق تقرير المصير يحتوي على جانبين أخريين وهما الاقليم الذي يمكن أن تقام عليه دولة مستقلة – الآن او في المستقبل – وتعريف الأمة التي يعترف بأحقيتها في انشاء مثل هذه الدولة. وفي واقع الأمر قام العرب بتنازل هائل، رغبة في التوصل الى نوع من الحل التاريخي للقضية الفلسطينية عندما حددوا الاقليم الفلسطيني المعين لانشاء دولة فلسطينية من نمط أو آخر بما هو أقل كثيراً مما عينه قرار تقسيم فلسطين (تحت الانتداب) لعام ١٩٤٧. وهذا الأخير هو بدوره جزء صغير من أرض فلسطين التاريخية التي هي حق مقدس وقانوني للشعب الفلسطيني. ومع ذلك فإن اسرائيل ترفض الاعتراف بهذا الجزء الأصغر وهو الضفة الغربية وغزة بكاملها كإقليم حتى لوحدة سياسية فلسطينية ذات أي درجة من السلطة الوطنية المقبولة.

وهناك الى جانب ذلك جانب ثالث من حق تقرير المصير وهو تعريف الأمة التي يجب ان تتمتع بهذا الحق. وهنا لا بد من الاشارة الى ان الشعب الفلسطيني يعني جميع هؤلاء اللذين ولدوا على أرض فلسطين والمنحدرين منهم. أي أن هذا الشعب هم سكان الضفة الغربية وغزة، واللاجئين الفلسطينيين. وهؤلاء الأخيرون يجب أن يملكوا حق العودة الى أرضهم الأصلية، في فلسطين. وهنا يجب ملاحظة أن ورقة السيدة لو تترجم انزلاق الموقف الصيني الرسمي خلال السنوات القليلة الأخيرة والذي أسقط المطالبة التاريخية للصين – مع العرب – بحق العودة، وهو أحد المكونات الجوهرية لحق تقرير المصير.

إن العائق الأساسي دون امكانية نجاح مجهود التسوية السلمية هو الموقف الاسرائيلي الذي يرفض جميع مكونات حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. على أن هذا الرفض ليس مجرد سياسة او قرار. بل هو شيء من ذات طبيعة المشروع التوسعي الصهيوني. فبغض النظر عن الموقف من القضية الفلسطينية بالتعريف الضيق، فإن اسرائيل تعتزم بدون شك تحقيق هيمنة عسكرية كاملة على المنطقة العربية عن طريق

احتكار التكنولوجيا المتطورة للعنف والاضعاف أو التحطيم المنظم للقوة العسكرية العربية .

وعند هذه النقطة فإن السيدة لو قد شخّصت المشكلة تشخيصاً صحيحاً ولكنه غير كامل . إذ أن تشخيصاً كاملاً للطابع العدواني والتوسعي لاسرائيل يجب ان يضع في الحسبان النطاق العالمي لهذا الطابع . ولا يعني بذلك أية مؤامرات مزعومة لسيطرة إسرائيل على العالم . على النقيض انه يعني حتمية انضمام اسرائيل كعضو فاعل في معسكر القوى المعادية للسلام العالمي ، والمصممة على السيطرة على مقدرات الشعوب . إن دور اسرائيل يتخطى مجرد الهيمنة السياسية والعسكرية على العالم العربي . فتحت مزاعم الأمن القومي يمتد تفويض اسرائيل لذاتها بحق العدوان مع نطاق جغرافي أوسع من العالم العربي . ولكن حتى بغض النظر عن هذا الجانب بحد ذاته ، فإن العدوانية والتوسعية المتأصلة في تكوين اسرائيل والتي تتجاوز بكثير العالم العربي تجد شروط تحقيقها بالفعل في اطار تحالفاتها الدولية . ويتضح ذلك في الدور المميز لاسرائيل في تطور آلة الحرب الامبريالية العالمية . فترسانة اسرائيل من القنابل الذرية التي قدرها تقرير لجريدة الصنداي تايمز بما يتراوح بين مائة ومائتين قنبلة ، اضخم كثيراً مما تحتاجه اسرائيل لتدمير العواصم العربية التي تشكل مرتكزات المقاومة العربية للمشروع التوسعي الصهيوني . وانما يقصد بها ساحة عمليات أوسع نطاقاً بكثير من الوطن العربي . واتفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والذي صدق عليه في ١٩٨٣ ، يحتوي على أكثرية من النصوص التي تعني صراحة بساحات عمليات عسكرية محتملة ، ليس العالم العربي الا جزءاً منها أو امتداد لها . وكذلك فإن مشاركة اسرائيل في برنامج الدفاع الاستراتيجي الأمريكي المعروف باسم حرب الكواليس – وفقا لمذكرة التفاهم المتبادلة بين الطرفين في ابريل ١٩٨٥ – تنطوي على احتمالات مدمرة للعالم الثالث برمته . فالشائع أن هذا البرنامج يقتصر على الآفاق الاستراتيجية . على أن الاشتقاقات التكتيكية لحروب اسلحة الأشعة والطلقات العاملة وأسلحة الطاقة الموجهة وغيرها أكثر اهمية ، وخاصة في ساحات الصراعات الساخنة في العالم الثالث . واذا ما تحققت أهداف هذا البرنامج فإن الفجوة التكنولوجية العسكرية بين شعوب العالم الثالث والمراكز الامبريالية لا يمكن مقارنتها مع الفجوة بين الرماح والاسهم ، والأسلحة البارودية .

إن المغزى العالمي حقاً لعدوانية إسرائيل يظهر واضحاً أيضاً إذا تتبعنا عن كثب دور إسرائيل المميز في الحرب ضد الوفاق بين العملاقين وتأجيج نيران الصراع بينهما . إن أصدقاء العرب في أنحاء العالم ، ومن بينهم الأصدقاء الصينيون ، لم يبدو إلا إهتماماً ضئيلاً بهذا الجانب . وهم عادة ما يعتقدون أن العرب يبالغون في إظهار هذا الجانب . على أن اثبات هذه الحقيقة العالمية للعدوانية الاسرائيلية لا تحتاج حتى لدراسة معمقة لمجمل تطورات السياسة الدولية في الأعوام الأربعين الأخيرة . بل ربما تحتاج فقط الى استخلاص خبرات العديد من الدول غير العربية ، ومن بينها الصين . فليس لدى أدنى شك أن الصين تتعرض لضغوط هائلة من جانب الولايات المتحدة وعدد من دول غرب أوروبا من أجل اجبارها على الاعتراف بإسرائيل في مقابل الحصول على فرص التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الذي تبحث عنه الصين في الغرب .

إن الاعتراف بهذه الحقيقة ينتهي بنا الى استخلاص نتيجة أساسية وهي أن النضال ضد الصهيونية ليست مهمة العرب وحدهم ، بل هي مهمة حقيقية لكل الشعوب المحبة للسلام والمناضلة من أجل الاستقلال والتقدم . ولا شك أن النضال السلمي من أجل حل عادل للصراع العربي الاسرائيلي هو نظرياً أحد طرق الكفاح ضد التوسعية الصهيونية . على أن القول بأن المفاوضات السلمية هي الآن التفضيل الأول للصين ولبقية العالم يعبر عن معنى مناقض لذلك . فطالما أن موازين القوة بين العرب والاسرائيليين مختلة الى الحد الحاصل الآن ، فإن أحداً لا يتوقع أن يحصل العرب والفلسطينيون على أية حل يرضى الحد الأدنى من مطالبهم ، وبالتالي فإن أحداً لا يتوقع أن يحصل العالم على السلام في الشرق الأوسط ، بل فقط على واقع الهيمنة . إن الاختبار الحقيقي لهذه التوقعات ليس هو مجرد عقد مؤتمر دولي بحضور الأعضاء الخمس الدائمين لمجلس الأمن ، بل التحديد الدقيق لقائمة موضوعات الصراع والمفاوضات والاعتراف من خلال هذه القائمة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في مقابل اقرار السلام والأمن في الحدود المتفق عليها في اطار الشرعية والقانون الدولي . وأشعر بأسف أن السيدة لو قد أسقطت من اقتراحاتها في الجزء الأخير من ورقتها هذا الجانب الهام المتعلق بالأجندا أو قائمة الموضوعات .

خلاصة المناقشات

تحركت المناقشات في هذه الجلسة على ثلاثة محاور أساسية، كالتالي :

١ - **العلاقات الثقافية بين الصين والعالم العربي**. فلا يجب أن تختصر العلاقات بين الصين والعرب في البعد السياسي. بل إن البعد السياسي ذاته له مصادر ثقافية هامة جداً. وهنا طرح عدد من التمييزات. هناك من ناحية العلاقات والتفاعلات الثقافية وهي حالياً ضئيلة جداً بالمقارنة بالماضي القديم، ومن ناحية أخرى المصادر أو المناهل الثقافية للسياسة الخارجية لكل من العرب والصينيين نحو الطرف الآخر، وهذه هامة للغاية الآن مثلما كانت في الماضي. تمييز آخر ورد في المناقشات بين التجانس الثقافي كما ينعكس في السيكلوجية الجمعية للشعوب من ناحية، والاتصال والتفاهم الثقافي الذي يرتهن بمعرفة الآخر: لغته وانجازاته الثقافية وعاداته والقدرة على التواصل الجيد والتخصيب الثقافي المتبادل.

٢ - **دوافع السياسة الخارجية الصينية عامة وانعكاساتها على العالم العربي**. وهنا أثار المتحاورون حقيقة أن السياسة الصينية نحو الوطن العربي ليست منعزلة عن مجمل أسس وتحولات هذه السياسة على صعيد العالم. وركزت المناقشات من الطرف العربي على العلاقات غير الدبلوماسية بين الصين واسرائيل، والحاجة الى فهم أعمق من جانب الشعب والمسئولين في الصين للطبيعة العدوانية لاسرائيل. أما من الطرف الصيني، فقد ركز المتحاورون على أن الصين قد بدأت تخطو نحو الواقعية والانفتاح في سياستها الخارجية العالمية دون أن يؤثر ذلك سلباً على الأهمية الخاصة التي يوليها المسئولون في الصين للعالم الثالث، ودون أن يؤثر ذلك سلباً أيضاً على الموقف الصيني المبدئي من القضية الفلسطينية ومن العالم العربي.

٣ - **المشكلات والتناقضات السياسية بين الصين والعالم العربية وضرورة التغلب عليها**. وهنا تركزت المناقشات على عدد من المشكلات أهمها هي علاقات الصين مع

إيران وما يشاع عن قيام الصين بتزويد ايران بالسلاح الذي تستخدمه إيران لتحطيم العراق والعدوان على العرب بصفة عامة. كما تناولت المناقشة آثار الشقاق العربي والصراعات العربية على مواقف وسياسات الصين في الوطن العربي. وفيما يلي موجز لمضمون الأفكار التي طرحت من الجانبين بصدد هذه الجوانب الثلاثة :

اولاً: الروابط الثقافية مع الصين :

ساهم في مناقشة وايضاح هذا الجانب بصورة خاصة د. هشام جعيط، أ. سيد ياسين.

وقد قدم د. جعيط خلفية تاريخية للروابط والتشابهات التاريخية الثقافية بين العالمين العربي والصيني. واشتمل هذا التقديم على العناصر التالية :

١ - في القرون الوسطى كانت الصين وكان العرب هما القوتين الأساسيتين في العالم. وحتى عندما خفض الغرب من قيمة وحيوية الثقافات غير الأوروبية بقيت الفكرتان الصينية والعربية - الاسلامية حيّتين وقادرتين على مواجهة التحدي الغربي.

والواقع أن الحضارتين الصينية والعربية - الاسلامية قد قامتا بدور مميز في التاريخ الحضاري العالمي. فقد اضطلعتا بدور المحافظة على الانجازات الثقافية للعالم القديم في وقت كانت فيه أوروبا في حالة انهيار ثقافي. وفي نفس الوقت فقد تجاوزت الحضارتان انجازات العالم القديم. وكانت هذه الانجازات مصادر مباشرة لمشروع الانطلاق الأوروبي. فبدونهما لم يكن من الممكن تاريخياً المضي قدماً في الحداثة الغربية.

٢ - ومع ذلك فإنه كانت ثمة عدة علامات للاختلاف في التكوين الأساسي للحضارتين الصينية والعربية - الاسلامية. فالحضارة الصينية قد إرتكزت على الوجه القومي منذ عصر الامبراطوريات (والتسمية الصحيحة هي الملكيات لانها كانت مركزية السلطة ومتجانسة من حيث التركيب الثقافي والعرقي للسكان). ومن هذه الرؤية القومية للعالم برزت اللمحة الوطنية الفريدة للصين والتي يمتزج فيها الاقتصاد والثقافة والدولة، وفي المقابل فإن الطفرة الحضارية الكبيرة للعرب اقيمت على الغزو ووجود قوميات متعددة، إنتظم تفاعلاتها وانجازها وصراعاتها اعتراف عام بدعوة دينية يحتل فيها التعالي الالهي مركزاً حاسماً. ولم يكن ثمة وجود لمثل هذه الدعوة الدينية العالمية من قيام الحضارة والدولة الصينية. وبالتالي فإنه على حين أن الصين لم تعتبر نفسها مركزاً للانطلاق الى نفوذ عالمي، ولم

تعرف التبشير أو تشعر بضرورة القيام بنشر رسالة إنسانية او دينية، بل كانت منطوية على ذاتها لانها كانت تؤسس في حدود الصين عالماً بأسره.

وقد ترتب على هذا الاختلاف وجود مسار مختلف للتطور السياسي. فالامبراطورية العربية – الاسلامية قد انحلت بعد ٣–٤ قرون عندما تفجرت فيها المسألة القومية. أما الصين فقد بقيت كحضارة قومية.

٣ – هذا التقديم هام لاستكشاف نواحي التشابه والاختلاف بين الواقع السياسي – الثقافي للصين والعالم العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين.

– فقد عرفت الصين وعرف العالم العربي تداخلات الغرب بصورة مهنية في جوانبه المختلفة مع وجود فارق هام. فالصين لم تُستعمر استعماراً استيطانياً، على حين أغرق العالم العربي في الاستعمار الاستيطاني وفي جهود دائبة لمسخ الهوية.

– وعرفت الصين نهضة وعرف العالم العربي فترة إصلاح ديني وثقافي قادتها حركات تعرف باسم الاصلاح والنهضة. وفي كل من الحالتين نجد عناصر مشتركة تتمثل في الدور الهام للطبقة المثقفة التقليدية والانتلجنسيا العصرية (مع ظهور الفكر الحديث).

ومع ذلك فقد كانت ثمة فروق هامة في اتجاهات الاصلاح بين الصين والعالم العربي. لقد عرفت الصين من البداية إلحاحاً للعودة الى الاصلاح الكونفوشيوسي كرد فعل أو جواب عن الاغتراب الصيني وإستلاب الذات الصينية مع تزايد دخول الأفكار الغربية للصين. على أنها ما لبثت أن إنجرفت إلى طرح للمثقفين يركز على القطع الكامل مع الثقافة القديمة والتقليد الكامل للغرب. أما عندنا فلاصلاحيون لم يقولوا بوجوب القطع التام مع الماضي، بل وقع الاجماع على ضرورة الحفاظ على الذات الاسلامية– العربية. فما نلاحظه في الصين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين هو الجسارة في القطع مع الماضي.

فبعد الفترة الأولى للاصلاح الصيني والتي شهدت رد فعل كونفوشيوسي دخلت الصين إلى مرحلة إصلاح فكري يستند على الأفكار التطورية وخاصة تقديس العالم واستيطان الرؤية الغربية للحياة. وفي هذه الفترة كانت الحركة التطورية في الصين قوية ولكنها فوضوية إصلاحية فيها عناصر القومية والنقد الاجتماعي والسياسي، والتركيز على التحديث. ويشبه ذلك عندنا مرحلة قصيرة إزدهر فيها الفكر الليبرالي التطوري

الاصلاحي. ولكن هذا الفكر لم يلعب سوى دور ثانوي في حركات الاصلاح العربية الحديثة.

أما في الفترة الثالثة فقد شهدت إنتصار الماركسية في الصين. ويأتي هذا الانتصار بمعضلة. فالماركسية فكرة غربية وقبولها هو نوع من التسليم بالتغرب والاستلاب على أن تفسير ذلك هو أنه لو لم يحدث هذا الانتصار لظلت الصين خاضعة وممزقة. فالماركسية في الصين هي نوع من تأكيد الذات الصينية والخروج من التبعية الى الاستقلال. وقد إنتصرت الماركسية في الصين في فترة كان أجمالي الفكر الصيني يلح على ضرورة أن يجد تحرر الصين نفسه في نظرية عامة لتحرر الانسانية. وقد وجدت الصين في الماركسية معنى العالمية. كما أن الماركسية كانت أقرب الفلسفات الاوروبية للفكر الصيني من الداخل، وبرزت الشيوعية الصينية باعتبارها شيوعية قرويين وعسكريين ووطنيين. ولعب العامل الوطني دور هام في تطور الشيوعية الصينية لأن الماركسية قادت المقاومة ضد الاحتلال الياباني. ثم جاءت الماركسية الى نقطة تحول في الصين إمتزجت فيها بالقومية وبالتالي لم تقم إنقطاعاً مع لب الحضارة الصينية الداخلي. بل إنها ذهبت إلى إتمام إرادة الانعزال إستجابة لرد فعل لتطويق خارجي دفعها للانطواء، دون أن يؤثر ذلك على حماس الشيوعيين الصينيين في الدفاع عن الأمم المتهدرة. كل ذلك يختلف عن حالة العالم العربي الذي لا يبدو أنه سيتجه أبداً للماركسية. كان ثمة نوع من القبول للفكر الماركسي بين قطاع من المثقفين العرب ولكن هذا القطاع وهذا القبول ظل ثانوياً.

واستكمالاً لمناقشة قضية الروابط الثقافية قدم الاستاذ السيد ياسين. تداخلاً هاماً يتلخص في التمييز بين التشابه والاختلاف في مسار التطور الثقافي من ناحية، والتفاعل والاغناء الثقافي المتبادل بين الصين والعالم العربي من ناحية أخرى. وفي هذا المضمار أضيفت النقاط التالية:

١ – إن مشروع استكمال الاستقلال السياسي والنضال ضد الهيمنة الأجنبية يجب أن يستند على مشروع أوسع حضاري – ثقافي. ومثل هذا المشروع يمكن أن يظهر عناصر وفعاليات ثقافية قومية صرفة، وعناصر وفعاليات ثقافية لها طابع إنساني عام. وفي نطاق هذه العناصر الأخيرة فإنه من الممكن بل والضروري أن يتم التركيز على تلك العناصر التي تطور وتدمج ما هو مشترك في الحضارات الكبرى في العالم الثالث، وخاصة الحضارتين العربية – الاسلامية والصينية.

٢ – مثل هذا المشروع التركيبي الثقافي لا يمكن أنجازه بدون تواصل ثقافي. والمبدأ الصحيح هنا هو أن التواصل والتركيب الثقافيين بين الحضارات الكبرى في العالم الثالث يجب أن يؤسس على توجه مختلف جذرياً عن التفاعل الثقافي مع الغرب. فعلاقة الغرب بالثقافات الأخرى تتسم بنوع من الغصب والاغتصاب الاتصالي والثقافي Cultural and Communicational plunder وفي المقابل فإنه من الممكن أن يؤسس التفاعل الثقافي بين حضارات العالم الثالث على الاغناء المتبادل والاتصال القائم مع التفاهم والتقدير المتبادل.

٣ – هذا المشروع يفرض إجراءات عملية لتحقيق التفاهم والاتصال. فالعرب لا يعرفون كثيراً عن الحضارة الصينية، وكذلك الصينيون. وليس هناك حتى الآن جهود حقيقية للتعرف والسماح بتدفق المعلومات والتعلم واتقان اللغات الصينية في العالم العربي، والعربية في الصين. وهنا أقترح أن تقوم مراكز ثقافية صينية ومعاهد لتدريس الثقافة والحضارة الصينية في الجامعات العربية. وثمة بداية لأمر كهذا في الجامعة الأردنية.

ثانياً: دوافع السياسة الخارجية الصينية وانعكاساتها على العالم العربي:

ساهم في مناقشة هذا الجانب عدد من المشاركين
وركزت المناقشات على النقاط التالية:

١ – أكد البروفسور تسيانغ على أنه من أجل فهم سياسة الصين نحو العالم العربي بصورة أعمق يجب أن نعود الى السمات العامة للسياسة الخارجية الصينية عامة، في هذه الحقبة. فمن وجهة النظر الصينية أن المهمة الأكثر الماماً الآن هي المحافظة على السلام العالمي. وهنا يجب ملاحظة أن المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هي المصدر الرئيسي للخطر. فالعلاقات بين العملاقين قد دخلت مرحلة جديدة من سباق التسلح وتكثيف المنافسات والصراعات الاقليمية. ومع ذلك فإن الطرفين لا يرغبان في اطلاق المنافسات بينهما وفقدان السيطرة عليها. والصين وشعوب العالم تطالب العملاقين بتقليص هذه المنافسات وبالعمل على تسوية منازعاتهما بالمفاوضات والطرق السليمة ولكنها تخشى أن تؤدي المصالحات بينهما الى التضحية بمصالح الشعوب الأخرى. فيجب أن نتذكر مطالبنا بأن لا تحتكر القوى العظمى النظام العالمي.

والسياسة الصينية تسعى لتطوير العلاقات مع جميع البلدان على أساس مبادىء المساواة والتعايش السلمى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. أما بالنسبة للصراعات والقضايا الدولية فإن الصين تنظر لكل حالة على حده وتطبق معيار ما اذا كان اجراء او سياسة معينة من صالح السلام العالمي والصداقة والرخاء الاقتصادي للشعوب.

والصين دخلت الى مرحلة انفتاح تسعى فيها لتقوية علاقات الصداقة مع كل البلدان وهي تتلقى المعونة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ولكن ذلك لا يعني أنها تقلل من أهمية العلاقات مع العالم الثالث. على النقيض فإتجاه الصين الأساسي هو الكفاح ضد القطبية الثنائية في النظام الدولي، وسوف تسعى دائماً لاحباط محاولات القوتين العظميين لاعادة فرض هذه الثنائية. وفي هذا الصدد نجد أنه حتى أوروبا الغربية تلتقي مع هدف تقليل ثنائية النظام الدولي. وترغب كل من منطقتي شرق وغرب اوروبا في التجاوز السريع للمنافسة الخطرة بين العملاقين نحو التعاون والصداقة. ان بروز العالم الثالث امر هام جداً في هذه المهمة. ومن الضروري لذلك أن تقوى الوحدة بين أعضاء هذا التكتل الهام في السياسة الدولية. ولهذا فالصين تحث دول العالم الثالث على نبذ الفرقة وحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وبما يدعم وحدتها، من أجل مصالح السلام العالمي.

وأضاف المشاركون النقاط التالية:

– ان السياسة الخارجية الصينية لا تزال امينة لثلاثة مبادىء وهي ألا تتحالف أبداً مع أياً من القوتين العظميين وألا تخضع لضغوطهما وابتزازهما للصين، وأنها تلتزم بمعارضة أيديولوجية وسياسة الهيمنة، وأن الصين راغبة في انشاء وتنمية علاقات طبيعية مع كافة الدول على أساس قاعدة التعايش السلمي.

– إن رغبة الصين في انشاء علاقات طبيعية مع كافة البلدان لا بد أن تؤثر على موقفها من العلاقات العربية مع القوتين العظميين. فالصين تحترم كثيراً سيادة الدول العربية واختياراتها الحرة. وهي تشجع الدول العربية على انشاء علاقات طبيعية ومتوازنة مع كل الدول بما فيها القوتين العظميين. وبتحقق ذلك على نحو أفضل مع تعاظم المعارضة العربية للهيمنة، وللتنافس حول الهيمنة. والعالم العربي يعاني من ضغوط خارجية وخطر التوسع، وهو أمر لا تعاني منه الصين. وهذا يدفع الصين الى تأييد حق العرب في التصرف بما يخدم مصالح أمنهم القومي.

٢ – وبدأ د. بهبهاني بإثارة مشكلة العلاقات بين الصين وإسرائيل. وتساءل عما يمكن أن يحدث في المستقبل اذا ما: أ) اعترفت بلاد عربية عديدة باسرائيل، ب) اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، وج) إستمرت منظمة التحرير في عدم الاعتراف بإسرائيل ولكن قوتها السياسية والعسكرية انخفضت أكثر. وأجاب احد المشاركين على هذا التساؤل بأنه طالما أن اسرائيل ترفض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتتشبث باحتلال الأراضي العربية فإن الصين لن تعترف بإسرائيل. وأجابت السيدة لو هايتشنج عن هذا التساؤل بصورة مختلفة نسبياً بالقول بأن الصين سوف تحترم الاختيارات العربية. وأضافت أنه اذا تحققت هذه الاختيارات العربية التي ذكرها د. بهبهاني لا يعدو ثمة ما يمنع من قيام علاقات بين الصين واسرائيل على المستوى السياسي والدبلوماسي. وأضاف السيد تشان تشن سفير الصين في الأردن النقاط التالية:

– إن الموقف الصيني من قضية الشرق الأوسط واضح جداً. فهي تعارض بحزم سياسة العدوان والتوسع التي تمارسها إسرائيل، وتؤيد قرارات مؤتمر قمة فاس والمقترحات العربية حول الحل العادل لقضية الشرق الاوسط.

– وترى الصين أن تشبث اسرائيل بسياساتها التوسعية والعدوانية يشكل العقبة الاساسية دون أي حل لقضية الشرق الأوسط على المدى الطويل. ونحن لا نقيم ولن نقيم علاقات رسمية مع السلطات الاسرائيلية ما لم تغير من سياساتها التوسعية. ومع ذلك يجب علينا أن نميز بين السلطات الاسرائيلية من ناحية وشعب اسرائيل من ناحية أخرى. فالصين قد انتهجت سياسة انفتاح، وهي تشترك في عديد من المؤسسات الدولية، مثل المؤسسات الأكاديمية الدولية. وهي تسمح – حسب الاعراف الدولية – بدخول بعض العلماء الاسرائيليين بأشخاصهم للصين لحضور مؤتمرات دولية شأن الاجتماعات والمؤتمرات في البلدان الأخرى. وهذه تعتبر اتصالات شخصية بحته. ومع تطور العلاقات الفنية والاقتصادية مع البلاد الأخرى ليس من المستبعد أن يصل بعض الاشخاص الاسرائيليين الى الصين. ولكن ذلك يختلف كل الاختلاف عن إقامة علاقات رسمية مع السلطات الاسرائيلية.

وهنا تدخل سمو الأمير الحسن، وأضاف نقطتين:

– فيما يتعلق بالاتصالات بين اسرائيل والصين في سياق رغبة الصين في الحصول على التكنولوجيا الراقية، فأنا أسأل ضيوفنا الصينيين عن أي إسرائيل يتحدثون: اسرائيل كبلد صغير، أم اسرائيل كقوة استراتيجية ضخمة في العلاقات بين الشرق والغرب؟ يجب إذن التمييز بين اسرائيل الدولة، واسرائيل كإستثمار استراتيجي أو كثقل اقليمي معادل للنفوذ السوفيتي. وباعتبارها بهذه الصفة الأخيرة فهي تتلقى تعويضاً متزايداً للسلطة الى دولة – قلعة حربية.

ثالثاً: مشكلات العلاقات العربية – الصينية وضرورة التغلب عليها:

وفي هذه المناقشة اثيرت القضايا التالية:

١ – نبه د. محمد سعيد الى أنه يعتقد أن العلاقات العربية – الصينية لم تعد بالقوة السابقة، وأن الاهتمام الصيني بالعالم العربي قد إنخفض من حيث البعد السياسي وارتفع من حيث البعد الاقتصادي. وهناك من ناحية اخرى عدم تقدير كاف من جانب الأصدقاء الصينيون لمدى المخاطر التي تمثلها اسرائيل على السلام الدولي عامة وعلى مصالح وأمن دول العالم الثالث خاصة.

٢ – وأثار احد المشاركين مشكلة قيام الصين بتسليح إيران. فهذا التسليح يتجه الى قتل العرب، وهذه أول مرة في تاريخ العلاقات العربية– الصينية يتوجه فيها سلاح صيني لقتل العرب وتهديد أمنهم وخدمة أغراض الايرانيين في اجتياح البلدان العربية. وألح على أن هذا السلوك الصيني يسبب قلقاً كبيراً في الضمير العربي واتجاهاته نحو الصين.

– وأضاف سمو الأمير الحسن إلى أن التقدير الأمريكي القائم على أن ايران حالياً هي أقرب إلى الاتحاد السوفيتي ولكنها تخشى التدخل المباشر، ولذلك فهو تفويض السلطة للاسرائيليين لكي يدعمون الغزو الايراني للعراق. واسرائيل متحمسة لدعم ايران لا حباً في ايران ولكن وفقاً لقاعدة أن عدو عدوي هو صديق. ونحن نعتقد أن الصين. باعتبارها

عضو دائم في مجلس الأمن عليها تحمل مسؤولية بذل الجهود من أجل احلال السلام بين ايران والعراق ، وأن تستمع إلى جميع وجهات النظر .

وهناك نقطة اخيرة أضافها د . بهبهاني بأن نبه الحاضرين إلى إنعكاسات الشقاق العربي على الموقف الصيني نحو العالم العربي . وأكد أن السياسة الصينية تتحدد تبعاً لعلاقات العرب أنفسهم .

٣ – وإجابة على هذه التساؤلات والقضايا أكد المتحاورون على النقاط التالية :

أ – أنه من وجهة النظر الصينية فكل من العراق وايران هما أعضاء في العالم الثالث وجبهة عدم الانحياز . وأنها تشجع الطرفين على نبذ الحرب والصراع وحل مشكلات العلاقات العراقية الايرانية بالطرق السلمية . ولأن الصين لا ترى أي فائدة من استمرار هذا النزاع فهي تدعو الطرفين لوقف القتال والبدء في المفاوضات .

ب – إن الصين تنكر إنكاراً تاماً أنها تزود ايران بالسلاح بطريقة مباشرة . وأنه اذا كانت هناك أسلحة صينية تصل إلى ايران فإن ذلك يحدث من جانب طرف ثالث . والصين لا تعرف على وجه التحديد مسالك هذا التسرب . وأنه اذا كان من الصعب على الدول الكبرى أن تتحكم في مسار صادراتها من الأسلحة وتسربها الى طرف ثالث فإن الصين يكون صعباً أكثر عليها أن تتحكم في صادرات الأسلحة الصينية من طرف ثالث الى ايران .

القسم الثاني
التحولات الاقتصادية ودروس التنمية في الصيـــــن

القسم الثاني

مقدمة

لا شك أن دروس الخبرة الصينية في التنمية كانت وستظل لها أهمية فريدة في دراسات التنمية والعلاقات الدولية على السواء. فالصين هي أكبر بلد نام في العالم من حيث عدد السكان والثراء الحضاري المتميز. ومن هنا فقد تطرق الحوار العربي الصيني كما أداره منتدى الفكر العربي لاستخلاص دروس التجربة الصينية في التنمية وتحولاتها، ويعود هذا الاهتمام العربي بتحصيل الخبرة الصينية، وخاصة التحولات البارزة في الهياكل الاقتصادية ونمط الادارة الاقتصادية في الصين الى ثلاثة أسباب، وهي:

أولاً: إن التحولات الاقتصادية الراهنة في الصين لها علاقة قوية بموقف وسياسات الصين نحو القضايا العربية الكبرى، وخاصة قضية الصراع العربي – الاسرائيلي. فلا يخفى أن الانفتاح الاقتصادي في الصين قد جلب لها أنماطاً جديدة من الانكشاف وعدم المناعة نحو الضغوط الغربية عليها. فالولايات المتحدة وفرنسا وبلدان غربية اخرى قد دأبت على الضغط على الصين لاقناعها بالاعتراف بإسرائيل وانشاء علاقات طبيعية معها في مقابل تسهيل حصول الصين على التكنولوجيا المتقدمة والقروض وفرص التجارة مع الغرب. وإسرائيل تقدم نفسها للصين كذلك باعتبارها قنطرة هامة للغرب.

ثانياً: وهذه التحولات من الفلسفة والادارة الاقتصادية للصين تؤثر أيضاً وبقوة على احتمالات التعاون الاقتصادي بين الصين واقطار الوطن العربي في شتى المجالات. وحيث أن اهتمام المنتدى بتنمية العلاقات الاقتصادية التعاونية مع الصين يمثل أحد دوافع الحوار فقد كان من الضروري التعرف عن كثب على طبيعة هذه التحولات، ومدى وأشكال تأثر فرص التعاون الاقتصادي مع الصين بهذه التحولات.

وثالثاً: فإن تجربة الصين الفريدة في التنمية القائمة على الاعتماد على الذات قد أثارت خيال وحماس العديد من المثقفين والاختصاصيين العرب. كما أن الانعطاف الى سياسة «الباب المفتوح» في الصين قد نكأ أيضاً جرحاً عربياً، اذ أثار الهموم التي تراكمت بصدد هذه السياسة في العديد من الأقطار العربية. وبطبيعة الحال فإنه لم يكن من الممكن الكف عن المقارنة بين سياسات الانفتاح هنا – في الوطن العربي – وهناك في الصين. غير أنه كان من الضروري أن نتفهم جيداً دوافع وميكانيكية وآفاق هذه السياسة في الصين حتى لا تتحول الهواجس المشروعة بالمقارنة الى حالات ميكانيكية الى هذه التجربة أو تلك. فالاستيعاب الجيد للخبرة الصينية قد يساعدنا على إعادة تأسيس مفاهيم علم التنمية عند مستوى أرقى من التحليل والفهم. وهذا بحد ذاته يمثل شرطاً هاماً لتحسين نمط الادارة الاقتصادية في المجتمعات العربية دون الوقوع ضحايا الالتباس والاستنتاجات احادية البعد.

وحرص المنتدى على أن تكون الاطلالة على خبرة التنمية والتحولات الاقتصادية في الصين عربية وصينية في نفس الوقت، حتى يكون الحوار حول الهموم المشتركة أكثر منه استشفافاً لتجارب فردية.

ملاحظات سريعة حول سمات التجربة التنموية الصينية

الدكتور سمير أمين

١ – أود ان أعرض في هذا المقال – ولو بايجاز، وهذا الأمر أصعب – أهم سمات التجربة الصينية سواء أكانت في عهد ماو ام بعد رحيله. وهنا يجب تفادي الاحكام المنحازة المتطرفة التي تغلب في هذا المجال، ربما انعكاسا للجدال الحار – وفي كثير من الاحيان غير الموضوعي وغير العلمي – الذي صحب انشقاق الحركة الشيوعية بين «انصار» الاتحاد السوفيتي و «انصار» الصين في عقد الستينات. يضاف الى ذلك ان دراسة معمقة للتجربة الصينية امر ضروري، ليس فقط لانها اكبر تجربة تنموية لعصرنا من حيث حجم البلاد وأهمية الانجازات، ولكن ايضا لانها تعرضت لجميع العوائق التي يتعرض لها العالم الثالث بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص. ولذلك فلهذه التجربة مغزى جوهري مباشر بالنسبة الينا. على ان معرفة هذه التجربة ليست على المستوى المطلوب في الوطن العربي، للاسف الشديد، ربما بسبب انحياز التيار الغالب في اليسار العربي، وانتشار الاحكام المسبقة ضدها.

هذا، ولأعترف انني «غير متخصص» في شؤون الصين. ولا اعتقد ان «المتخصصين» في هذا المجال يكثرون في وطننا ربما بسبب صعوبة التغلب على عائق اللغة. فكلنا مضطر اذن الى الاعتماد على الدراسات التي نشرت بلغات اوروبية سواءاً كانت ناتج مجهود باحثين غربيين ام صادرة عن جهات صينية رسمية. ويندر ان تكون هذه الدراسات «محايدة»، بل يغلب على معظمها طابع الانحياز. ولذلك ينبغي قراءتها بشيء من التحفظ.

٢ – ثمة بين الظروف التاريخية للتجربتين الاشتراكيتين الكبيرتين السوفياتية والصينية اوجه للتشابه واوجه للاختلاف. ولكن معظم المعلقين عليها لم يوضحوا هذه الاوجه بالدرجة المطلوبة. «وتلخص» سمات التجربة الصينية عادة – في السمات الثلاث الاتية: الوظيفة القيادية للحزب، هيمنة الدولة في المجال الاقتصادي واحلال اشكال ملكية الدولة والجمعيات التعاونية محل الملكية الخاصة لاهم وسائل الانتاج، التخطيط الاقتصادي المركزي، ان هذا التلخيص يبدو لي شكليا.

فهذه السمات في الواقع مشتركة بين جميع التجارب الاشتراكية التي استلهمت الماركسية. فينبغي نقاش هذه السمات والكشف عما يكمن وراءها من جوهر واشكال وانماط وعما تقتصر هذه السمات عن التعبير عنه.

وأرى في هذا الصدد ان الفرق الاساسي بين التجربتين انما هو في المضمون الطبقي للحركة الاجتماعية التي احاطت بثورة ١٩١٧ من جهة والثورة الصينية من الجهة الاخرى. واقصد هنا المضمون الطبقي الحقيقي للحزب الشيوعي القيادي نفسه قبل الثورة وفي اثنائها، وكذلك مضمون التحالف الشعبي الذي اعتمد هذا الحزب عليه وحركه.

لقد نشأ الحزب البلشيفي في روسيا القيصرية في أواخر القرن الماضي في اوساط الانتلجنسيا المثقفة الثورية (التي خرج منها معظم الزعماء التاريخيين لثورة ١٩١٧). ثم نجح في كسب الطبقة العاملة الصناعية منذ ثورة عام ١٩٠٥. ولكن لم يكن لهذا الحزب جذور في الريف، الذي كان لا يزال يضم الغالبية الكبرى من السكان. فكان الحزب الاشتراكي الثوري هو القوة الثورية المسيطرة على الريف. وانعكست هذه الاوضاع في صفوف سوفيات عام ١٩١٧: اغلبية بلشفية في الحضر واغلبية اشتراكية ثورية في الريف. الا ان التاريخ «الرسمي» الذي كتب فيما بعد في عهد الستالينية – وهو المصدر المتداول في اليسار العربي – يخفي هذا الواقع. بيد ان الحزبين قد تلاقيا في معاداة النظام خلال الحرب العالمية الاولى ثم تحالفا اثناء الثورة على اساس تبني برنامج اصلاح زراعي جذري مفاده توزيع كل الارض الزراعية على جميع الفلاحين العاملين تقريبا على قدم المساواة. وجدير بالذكر ان هذا البرنامج لم يكن اصلا برنامج الحزب البلشيفي بل برنامج الحزب الاشتراكي الثوري. فالحزب البلشفى نشأ ونما – كما قلنا – بعيدا عن مشاكل الريف. فاكتفى في هذا الشأن حتى ثورة ١٩١٧ باعلان الموقف النظري للاممية الثانية، وهو الغاء الملكية الخاصة للارض واحلال ملكية الدولة محلها. وكان هذا الموقف ناتجا عن ظروف تطور الرأسمالية في الغرب المتقدم. حيث ازدهرت الرأسمالية في المراكز على أساس ثورة بورجوازية (أو اصلاح وتطور اديا في نهاية الامر الى الاوضاع نفسها) فقضت على الهيمنة الاقطاعية السابقة. وقد أدى ذلك الى هجرة واسعة للحضر صحبت حركة التصنيع المبكرة لدرجة ان سكان الريف اصبحوا أقلية محدودة. وترتب على هذا التطور – في الجانب السياسي – تخلي الفلاحين عن مواقفهم الثورية السابقة، فأصبحوا «رديف اليمين» ضد الثورة الاشتراكية المقبلة.

وتختلف هذه الامور عما كانت عليه الثورة في روسيا والصين وعما لا تزال عليه في العالم الثالث المعاصر حيث لم تحدث ثورة بورجوازية او تطور رأسمالي مركزي. ان عبقرية لينين الثورية سمحت له بادراك هذا الفرق فتبنى فورا برنامج الاشتراكية الثورية وأصدر «مرسوم الأرض» المعروف وبنى تحالفا عماليا/ فلاحيا متينا. واستمر هذا التحالف خلال عقد العشرينات. على ان الحزب البلشفي لم يتحرر تماما من ايديولوجية «المعاداة للفلاحين» السائدة في الاممية الثانية، الامر الذي يفسر في نهاية الامر قراره التعسفي اللاحق. ونقصد خيار ستالين في اوائل الثلاثينات بإحلال الجمعيات التعاونية المتقدمة – الكولخوز – محل نمط الانتاج العائلي. ومن المعروف الان ان هذا التحول اقتضى قمع معارضة الغالبية العظمى من الفلاحين (وليس معارضة اقلية «الكولاك» كما يدعي التاريخ السوفياتي الرسمي). فكان الهدف الحقيقي لعملية انشاء الجمعيات هو تمويل التصنيع من خلال اخضاع الفلاحين لنظام «تسليم الانتاج الاجباري» وهو في حقيقة امره استغلال. ومن المعروف الان ان هذه العملية احدثت ازمة زراعية عنيفة عانى الاتحاد السوفياتي منها حتى وقت قريب (عقد الستينات) وربما لم يتجاوز آثارها تماما حتى اليوم. وثمة اطروحة لم تحظ في الوطن العربي بالنقاش الذي تستحقه مفادها ان كسر التحالف الشعبي هذا هو السبب الذي ادى الى القضاء على الديمقراطية الشعبية الثورية التي كانت تسود في الاتحاد السوفياتي قبل الثلاثينات.

ويختلف تاريخ الحزب الصيني اختلافا اساسيا في هذا الشأن. لقد نشأ الحزب الشيوعي الصيني ايضا في اوساط الفئة المثقفة الثورية في اعقاب الحرب العالمية الاولى. وانتشر نفوذه في الطبقة العاملة الصناعية المركزة في مدينة شانغ هاي. ولكن سرعان ما انتقل مركز ثقل نشاطه الى الريف حيث قاد ثورة الفلاحين. وكانت النتيجة ان الحزب كسب منذ البدء شعبية عظيمة في صفوف الفلاحين ووثق علاقاته معهم. ثم تدعمت هذه الشعبية خلال الحروب الطويلة التي خاضها من اوائل الثلاثينات الى النصر عام ١٩٤٩. فلم يصبح موضوع التحالف العمالي/ الفلاحي عنده موضوع اي تساؤل. وهذه الأوضاع المختلفة عما كانت عليه في روسيا تفسر الكثير مما حدث فيما بعد – فلولا هذه الجذور الريفية لما تم الاصلاح الزراعي الجذري ثم الانتقال السريع الى مرحلة اقامة الجمعيات بالسهولة التي تم بها – ثم ان النظام الصيني لم يفرض على الفلاحين تسليم الانتاج باسعار مخفضة للغاية كما كان الشأن في الاتحاد السوفياتي. فلم يكن

من الممكن تصور مثل هذا الخطأ في ظروف الصين الموضوعية. ومهما حدث من تقلبات في شروط التبادل بين الريف والحضر خلال ثلث القرن الاخير في الصين، فإنها لم تتجاوز حدودا معتدلة، لا تقارن مع الشروط التي فرضت على فلاحي الاتحاد السوفياتي. هذا بالاضافة الى ان استحالة تمويل التصنيع من خلال استغلال الفلاحين قد ساعدت على ادراك ضرورة تصور نمط آخر للتنمية الشاملة والتصنيع. وقد تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في كتابنا عن «مستقبل الماوية». وخلاصة القول ان التحالف الشعبي الواسع الذي خلقته الثورة لا يزال قائما حتى الان.

٣ – ما سبق عرضه لا يعني على الاطلاق ان الماوية «كشفت مفاتيح المستقبل» فلم تتعرض لأي عائق في سبيلها او انها لم تعان من اي تناقض داخلي! كلا.

فثمة تناقضات داخلية للحزب الشيوعي الصيني ظهرت منذ انشائه. الا ان هذه التناقضات لا تتعلق بموضوع ثورة الفلاحين، بشكل مباشر على الاقل، بل تخص اشكالية اخرى هي ناتج تقابل اهداف الثورة الاجتماعية (وهي بدورها مزدوجة الطابع اي بورجوازية/ فلاحية من جانب، واشتراكية من الجانب الاخر) واهداف التحرر الوطني البحت. ولم تتعرض روسيا لهذه المشكلة اذ لم تكن مستعمرة او شبه مستعمرة رغم تخلفها، بل كانت روسيا امبراطورية مركزية ذات شأن عظيم في التوازنات الاوروبية نفسها، وان كانت تعاني من تخلف اقتصادي، وبالتالي كانت تواجه تحديا من القوى العظمى الاخرى. هذا بينما كانت الصين شبه مستعمرة يتحكم الاستعمار الغربي في شؤونها. وقد اثرت هذه الظروف على جميع القوى والمنظمات السياسية في الصين؛ وهذا امر طبيعي نجده ايضا في جميع اقطار العالم الثالث التي تعاني من هيمنة الاستعمار. وفي ظروف الصين آلت هذه الاوضاع الى انضمام عدد كبير من المثقفين الوطنيين المعادين للاستعمار للحزب الشيوعي، خاصة في مرحلة التصادم المباشر مع اليابان اثناء الحرب العالمية الثانية. فكان هؤلاء المثقفون يغذون ميولا اجتماعية بورجوازية ولم تكن تطلعاتهم المستقبلية اشتراكية أصلا. وجذبهم الحزب الشيوعي على اساس ميولهم الوطنية ونفورهم من خيانة الحزب الوطني (الكومين تانج) وعدم فعاليته في مواجهة الغزو الياباني.

ويتضح من هذه المقارنة السريعة اختلاف المضمون الطبقي والتحالفات الاجتماعية بين التجربتين. وخلاصة القول في هذا المضمار ان الثورة الروسية اتت نتيجة تقابل

تاريخي لاحتياجات مزدوجة الطابع: احتياجات الثورة البورجوازية/ الفلاحية، واحتياجات الثورة الاشتراكية. هذا بينما كان للثورة الصينية ثلاثة ابعاد بدلا من اثنين وهي: البعد البورجوازي/ الفلاحي والبعد الاشتراكي وبعد التحرير الوطني. وبما ان هذا الوضع هو ايضا شأن جميع بلدان العالم الثالث المعاصر ومنها الوطن العربي، فان تجربة الصين تهمنا بشكل مباشر. وذلك من زاوية ما يمكن استدلاله من درس التطورات التي طرأت عليها.

فلنأخذ مثلا مشكلة «فك الروابط»، لم تكن اللينينية قد فكرت سابقا في هذا الموضوع. فلم يستنتج لينين تواجد حاجة الى فك الروابط من نظريته للاستعمار. اذ كانت عقيدته ان الطبقة العاملة في الغرب ناضجة للقيام بالثورة الاشتراكية. وبالتالي نظر لينين الى الثورة المقبلة على انها ستكون قادرة على موآزرة «بناء الاشتراكية» في البلدان المختلفة مثل روسيا وذلك على اساس توثيق مبادىء الاممية البروليتارية. واقتنع لينين بسرعة انتشار الثورة الروسية الى الغرب. فلم يطرح مشكلة فك الروابط في عصره. فهي مشكلة طرحت من تلقاء نفسها فيما بعد، حينما اصبح من الواضح ان الثورة لن تنتشر الى الغرب سريعا. هذا بينما ظهر ماو في مرحلة لاحقة، فلم يخطط على اساس مساعدة مباشرة من قبل الطبقة العاملة الغربية. وبالتالي واجهت الثورة الصينية مشكلة «فك الروابط» مواجهة مباشرة من الاصل. وفي هذا الاطار رأينا ان الثورة الصينية عبرت عن مقتضيات فك الروابط في صيغة اوضح واكثر فعالية من الثورة الروسية. ولسنا هنا بصدد الخوض في تفاصيل هذه المعضلة التي تناولناها في كتابنا المذكور.

ولا يعني هذا ايضا ان الماوية لم تصطدم بحدود تاريخية ولا انها لم تشارك اللينينية في اوجه كثيرة اساسية.

شاركت فعلا الشيوعية الصينية مع غيرها من الاحزاب الشيوعية التابعة للاممية الثالثة جوهر الاطروحات اللينينية. ولسنا نحن هنا بصدد نقاش هذه الاطروحات في ذاتها. الا أنه يتعذر ادراك مصادر التطورات اللاحقة في كل من الاتحاد السوفياتي والصين دون أن نضع في الاعتبار بعض هذه الاطروحات. قطعا انفصلت اللينينية عن التيار الغالب «الاشتراكي الديمقراطي» للاممية الثانية في الممارسات السياسية، خاصة في مجال الموقف العملي للحركة العمالية امام تحديات الحرب العالمية وكذلك في مجال موقفها

ازاء مشكلة الاستعمار بشكل عام . الا أنها لم تتعمق بالدرجة المطلوبة في كشف اصول «الانحرافات» التي انفصلت عنها . فاللينينية ورثت من ايديولوجية الاممية الثانية وخاصة من الكوتسكية فكرة ان التكنولوجيا عنصر محايد الى حد كبير يمكن ان يخدم علاقات انتاج رأسمالية أو اشتراكية طبقاً للطابع المهيمن للسلطة واشكال الملكية . ويضاف إلى ذلك ان اللينينية طورت نظرية جديدة كاملة عن «الحزب» مفادها انه فئة طليعية منظمة تنظيما صلبا . والان ينبغي العودة الى مناقشة هذه الاطروحة . فالتاريخ اللاحق اثبت ان هذه النظرة للحزب لعبت دورا سلبيا في كيفية تناول مشكلة مجموعة العلاقات الاجتماعية ومنها : علاقة تلك النخبة بالطبقة التي يفترض ان الحزب يمثلها ، وعلاقة الحزب وصلته بالدولة ، وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني ... الخ . رأيي هو ان الكثير من عناصر النظرية اللينينية في هذا الشأن لم يكن له مغزى عام بل كان ناتج ظروف خاصة لروسيا .

اما الماوية فلم تتجاوز هذه الحدود التاريخية اللينينية الا جزئيا فقط . لا ريب ان الماوية غرست فعلا بذور التجاوز في مجال نقد التكنولوجيا . فطرحت مشكلة العلاقة بين الانماط الفنية في تنظيم الانتاج والعمل، وبين علاقات الانتاج الاجتماعية . ووضعتها موضع التساؤل . ولا ريب ان الثورة الثقافية طرحت هذه المشكلة طرحا لم يكن له مثيل سابق في التجربة السوفياتية . وقد رأينا ان متانة التحالف مع الفلاحين الناتجة عن تاريخ الشيوعية في الصين قد فرضت التساؤل عن ماهية نمط التصنيع وتنمية قوى الانتاج . فأغلق هذا التحالف التاريخي الباب دون تمثل التجربة السوفياتية في هذا الشأن اي بناء الصناعة على كاهل الفلاحين . هذا بينما اعتمد الخيار السوفياتي على فكرة «حياد التكنولوجيا» ولم يضع هذه الفكرة موضع التساؤل . ثم قيل – وهذا صحيح في رأينا – ان هذا الطرح الماوي ليس «ابداعا» بالنسبة الى جوهر الماركسية بل هو في الواقع عودة الى الأصل . وقيل أيضاً في هذا الصدد ان الماوية ذكرت لنا ان «الاشتراكية ليست رأسمالية دون رأسماليين» (والمقصود بهذا التعبير نظام يشابه في كثير من اوجه الحياة وتنظيم العمل وانماط الاستهلاك وغيره ، ما حققه المجتمع الرأسمالي ، بحيث ان الفرق يكاد ينحصر في احلال ملكية الدولة محل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج) . ثم ربطت الماوية هذا النقد للتكنولوجيا بإصوله الفلسفية وهي نقد «الاستلاب السلعي» وهو في رأينا اساسي في الماركسية . الا أن الظروف الموضوعية للمجتمع الصيني لم تسمح بتطوير هذا النقد . والان تغلب في الصين قوى ايديولوجية تدفع في اتجاه نسيان هذه

الاطروحة الماوية والعودة الى الفهم اللينيني البحت للمشكلة .

وكذلك في ميدان التنظيم الاجتماعي والعلاقة بين الدولة والمجتمع والحزب والطليعة والجماهير ، غرست الماوية بذور تجاوز اطروحات اللينينية . واتضح ذلك عندما دعا ماو الجماهير الى الهجوم على قيادات الحزب معلنا انها جنين الطبقة المستغلة . بيد ان الماوية لم تنجح في اقتراح بديل ايجابي عملي ليحل محل اشكال التنظيم الموروثة من الاممية الثالثة . وبانت هذه النواقص في طرحها لمشكلتي «اللامركزية ازاء المركزية» و «السوق ازاء الخطة» . فلم يربط مفهوم «اللامركزية» بالدرجة المطلوبة بمشكلة تمتين القواعد الشعبية في مجال تنظيم العمل والهيمنة على القرار الاقتصادي من قبل المنتجين انفسهم. وهو بدوره شرط القضاء على ظاهرة «الاستلاب السلعي» وهي سمة اساسية في النظام الرأسمالي ، بل دار النقاش في اطار الجدال بين المركزية الادارية واللامركزية الاقليمية الادارية ايضا . ويبدو لي ان هذا الابهام يرجع بدوره الى ابهام آخر يتعلق بالعلاقة بين «الخطة» و «السوق» . فقد فهم البعض ان اللامركزية ترادف فتح مجال اوسع لاليات السوق – هذا بينما – في رأينا – هاتان المشكلتان مستقلتان، ولو انه توجد علاقة بينهما نتيجة تخلف قوى الانتاج والحاجة الموضوعية الى انمائها . وقد تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الكتاب المذكور .

وقد انعكست هذه النواقص – وهي ناتج الحدود التاريخية للماوية المترتبة على عدم قطعها مع الارث اللينيني بالدرجة المطلوبة– في تمسك الشيوعية الصينية في نهاية الامر بالنظرة اللينينية التقليدية للحزب والدولة والديمقراطية ، رغم الظروف الموضوعية الخاصة بالصين، ونقصد متانة التحالف الشعبي على عكس ظروف الاتحاد السوفياتي حيث انكسر هذا التحالف في الثلاثينات . لعل هذا الاختلاف يفسر عدم انزلاق الصين حتى اليوم الى اشكال حكم شبه استبدادية كما حدث في فترة من التاريخ السوفياتي وذلك رغم تماثل التجربتين من حيث قبولهما اطروحات اللينينية في مجال مشكلة الحزب والديمقراطية .

٤ – لعل الاوضاع الموصوفة ، فيما سبق من جهة ، والحدود التاريخية للماوية نفسها من الجهة الاخرى ، قد خلقت ظروف مؤاتية للنكوص الذي طرأ في اعقاب وفاة ماو . ونود فقط ان نورد في هذا الصدد ملاحظتين :–

أولا : لا شك ان « الانفتاح » الصيني على الخارج يحمل في طياته خطر تغلغل نفوذ استعماري في داخل المجتمع . هذا ويبدو لي ان ما كتب في هذا المجال ، سواء أكان في الغرب ام في المنشورات السوفياتية ، لا يفوق حقيقة الواقع فقط بل ويتجاهل تماما اهم سمات النظام الصيني خاصة في ميدان تمسكه بانجازاته الوطنية . والغريب هو ان معظم هؤلاء الذين يتهمون الصين بالتنازل امام الاستعمار على نمط ما حدث في كثير من بلدان العالم الثالث لا يدركون – أو يتجاهلون – ان درجة انفتاح الصين على الغرب اخف بكثير مما هي عليه بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي نفسه – ناهيك عن المجر مثلا ! فمهما كانت المعايير المستخدمة لقياس هذا الانفتاح لا نرى ان هذ الانفتاح هو خطر حقيقي على استقلال الصين قد تأتي بها الى حالة « تبعية » على نمط الدول الرأسمالية للعالم الثالث المهددة فعلا باعادة « كومبرادوريتها » . ان الخطر الحقيقي هنا هو في تلاقي فعل عامل توسيع العلاقة مع الخارج مع عوامل داخلية حتى تتآزر وتتقوى الميول الرأسمالية الوطنية على حساب الاتجاهات الاشتراكية . وسوف نرجع الى هذا الموضوع فيما بعد .

ثانيا : لا شك ان المراجعة جاءت ايضا نتيجة نضوج لمشاكل جديدة هو بدوره ناتج انجازات الفترة السابقة ، واستحالة استمرار الاعتماد على ممارسات قد بلغت حدودها في كثير من الحالات . ففي ميدان التنمية الزراعية مثلا اعتمدت ممارسات الفترة السابقة على تعبئة العمل لتخصيصه للاستثمارات الجماعية في اطار الكومونات ، وعلى تكثيف العمل الانتاجي المباشر بأقل ما يمكن من انفاق على الميكنة واستخدام الوسائل العلمية الحديثة . وقد وضحنا في كتابنا كيف ان هذه الاساليب كانت قد بلغت حدودها قبل وفاة ماو . فمثلا ارتفع عدد ايام العمل للفلاح الصيني من ١٦٠ يوما في المتوسط عام ١٩٥٧ الى ٢٧٠ يوما عام ١٩٧٥ . ومن الواضح ان هذا الرقم الاخير يكاد يكون حدا مطلقا . ومعنى ذلك ان الحاجة الى « التحديث » بدأت تفرض نفسها بقوة متزايدة فأصبحت منذ منتصف السبعينات حاجة ماسة فعلا . غير ان هناك وسائل مختلفة « للتحديث » الذي هو ليس بمشكلة « فنية » محايدة . فهناك وسائل للتحديث تعتمد على انماء وتشجيع الميول الرأسمالية ، كما ان هناك وسائل اشتراكية له . الا ان هذه الاخيرة غير موجودة في نموذج جاهز يمكن الاكتفاء بامتثاله . اذ ان التجربة السوفياتية في

هذا الشأن سلبية اكثر منها ايجابية .

وتؤدي هذه الملاحظة الاخيرة الى قلب الموضوع وبيت القصيد ، ويمكن التعبير عنه بالسؤال الاتي : ماذا بعد الرأسمالية ؟

٥ – يطرح ما سبق عرضه اشكالية « ما بعد الرأسمالية » في اطار يبدو لي متحررا عن الاطروحات الايديولوجية البحته التي تقتصر على الحديث المجرد حول التضاد بين الاشتراكية والرأسمالية . فتنبع هذه الاطروحات الايديولوجية من افتراض مبسط هو ان المجتمع الاشتراكي اصبح حقيقة محققة فعلا في الاتحاد السوفياتي او في الصين او في كلا البلدين .

ولسنا نحن مقتنعين بأن هذا التبسيط يجدي . فاذا رجعنا الى مقولات ماركس عن كنه المجتمع اللاطبقي لوجدنا ان هذا الاخير يتصف بسمات ايجابية يمكن تلخيصها في جملة : هيمنة مباشرة وكاملة للمنتجين على جميع اوجه النشاط الاجتماعي ، الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية حقيقية متقدمة تفوق من جميع اوجهها الديمقراطية المحدودة المعروفة في الغرب الرأسمالي المتقدم المعاصر . ولا يمكن ابدال التعريف الايجابي بتعريف سلبي مفاده ان الاشتراكية هي الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فالمطلوب هو تحديد بماذا تستبدل الملكية الخاصة الملغاة ، اي تحديد العناصر التي تجعل الشكل الجديد شكلا مجتمعيا فعلا ، وليست ملكية الدولة من تلقاء نفسها مرادفا للهيمنة الاجتماعية المرغوب فيها . فاذا اخذنا بمعيار مقولات ماركس لتوصلنا الى انه يستحيل النظر الى المجتمع السوفياتي والمجتمع الصيني على انهما قد حققا شروط الهيمنة الاجتماعية المذكورة . ولا يصح تفادي مواجهة السؤال من خلال ذكر انجازات النظم « الاشتراكية » في ميدان التنمية ورفاهية الشعب والاستقلال الوطني . فليست حقيقة هذه الانجازات موضع شك وتساؤل في اهميتها ، ولكنها لا تعني بحد ذاتها « تحقيق الاشتراكية » .

وربما يرى البعض هذه الاقوال « سلبيا » . واسمع صوت هؤلاء الذين يرفضون فتح باب النقاش حول الطبيعة الحقيقية للمجتمعات التي سمت نفسها اشتراكية ، والذين يذهبون الى ان مجرد فتح باب هذا النقاش انما هو اتخاذ لموقف « رجعي » في ذاته ، من شأنه ان يؤدي الى خيبة أمل الجماهير وبالتالي ان يخدم الاستعمار .

وليكن اذن موقفنا واضحا. فإطروحتنا هي ان ماحدث الى الآن – وهو خروج المجتمعات المذكورة من منطقة سيادة الرأسمالية العالمية – انما هو امر ايجابي للغاية يدفع الى التقدم. ثم ليس هذا الامر بغريب. ان كون التوسع الرأسمالي العالمي غير متكافيء في ذاته – اي يؤدي بالضرورة الى انقسام المنظومة الرأسمالية الى مراكز استعمارية مهيمنة واطراف متخلفة وتابعة تشتد فيها حدة التناقضات – قد فرض هذا الشكل من الثورات المعادية للرأسمالية. فهي قد حققت فعلا ما لم يكن من الممكن تحقيقه في اطار النظام العالمي، من تعجيل انماء قوى الانتاج على اساس وطني مستقل يفتح افاقا اشتراكية محتملة.

هذا شيء، وكون هذه النظم قد «اكملت» انجاز الهدف، انما هو شيء آخر. وهنا اود ان اطرح – ولو بايجاز – بعض التساؤلات حول موضوع «الانتقال الى الاشتراكية». وارى ان الثورة الاشتراكية التي تمت في هذه الظروف التاريخية – ولا يمكن ان تتم ثورة خارج هذا الاطار – ارى انها تفتح مرحلة تاريخية طويلة، تفوق مدتها السنين بل العقود اذ لن تنتهي الا بفوز القوى الاشتراكية على صعيد عالمي (وهو امر خارج جدول الحوادث المحتمل حدوثها في الافاق المنظورة). وفي خلال هذه المرحلة التاريخية تتآزر وتتعارض قوى تدفع التطور في اتجاهات مختلفة. وارى هنا ان هذه القوى هي ثلاث وليست اثنتين (الاشتراكية والرأسمالية كما يقال في معظم الاحيان).

أولاها هي القوى الدافعة في اتجاه التطور الاشتراكي. ومصدرها الطبقات الشعبية التي عبأت قواها خلال الثورة من اجل تحقيق الاهداف الاشتراكية، وايديولوجيا الطليعة الماركسية التي لعبت الدور الحاسم في هذه التعبئة والتوعية. وذلك مهما حدث فيما بعد من خيبة أمل محتملة من قبل الجماهير وفك تنظيمها ومهما حدث من انحراف بل ومن تزييف في الميدان الايديولوجي.

وثانيتها هي القوى الدافعة في اتجاه استمرار بل انماء علاقات انتاج رأسمالية. وهنا ايضا يتطلب الامر رفع ابهام قد يرد. فنحن هنا لا نعتبر ان هذه القوى هي مجرد انعكاس «لبقايا» الماضي. بل اطروحتنا هي ان تنمية قوى الانتاج في هذه الظروف التاريخية يستحيل ان تتفادى فتح مجال لتوسيع العلاقات الرأسمالية. الا ان هذا التوسيع لا يعني ايضا بالضرورة خضوعه لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي. فالدولة الوطنية موجودة

هنا، وهي عنصر يستطيع ان يمنع تآزر القوى الرأسمالية الداخلية مع القوى المهيمنة على صعيد عالمي لدرجة تؤدي الى عودة الى الرأسمالية البحتة.

وثالثتها اذن هي تلك الدولة التي اشرنا اليها حالا. ان الاطروحة الاكثر انتشاراً بصدد الدولة تركز على دورها كمجرد وسيلة لتنفيذ مصالح طبقية. وعلى هذا الاساس يدعى البعض ان الغاء الملكية الخاصة (وبالتالي القضاء على الطبقة الرأسمالية) قد جعل الدولة وسيلة في خدمة الجماهير. بينما يدعى غيرهم العكس، اي ان هذه الدولة اصبحت تخدم نظاماً رأسماليا اعيد بناؤه.

اما نحن فلا نكتفي بهذه الادعاءات. فمن جهة لا نقبل اطروحة ان المجتمع الذي ليس اشتراكيا انما هو بالضرورة رأسمالي. (ولسنا هنا بصدد نقاش هذه المشكلة التي تناولناها في اماكن اخرى). ومن الجهة الاخرى نرى ان الدولة في هذه الظروف التاريخية تلعب دورا مستقلا. بل هناك احتمال تاريخي وارد مفاده ان يتبلور نمط اجتماعي جديد حول هيمنة الدولة (ولذلك اطلقنا على هذا النمط اسم «الدولنة»).

ان المجتمعات الاشتراكية «الموجودة فعلا» كما يقال، تنتمي جميعاً الى مرحلة «بعد الرأسمالية». فتعمل وتتناقض فيها القوى الثلاث المذكورة. الا أن تآزر هذه القوى يتخذ اشكالا ملموسة مختلفة من بلد الى آخر ومن مرحلة الى أخرى طبقا للتطورات التاريخية العينية الخاصة لكل مجتمع.

وفي هذا الصدد أرى ان النموذج السوفياتي الحالي – أي منذ الثلاثينات – هو أقرب الى نموذج يتسم بهيمنة القوى الثالثة. هذا بينما نموذج الصين – الى الآن – يجمع بين الاتجاهات الثلاثة بشيء من التوازن. فليست كل القوى في الصين موحدة في مركز وحيد، بل هناك اولا: تركيز قوى شعبية تعمل في المسرح السياسي بفضل استفادتها من هامش حرية القرار (ومن المعروف ان هذا الهامش في الجمعيات التعاونية الصينية اوسع كثيرا مما هو عليه في الكولخوز السوفياتي). وحاولت الماوية انماء هذه المراكز. وهناك ثانيا: تركز قوى حول المبادرات الاقتصادية الرأسمالية الجديدة يعتمد عليها الجناح الحاكم حاليا للحزب. وهناك ثالثا، تركز قوى لها الكلمة العليا في نهاية الامر – وفي حدود المستطاع طبعا – في الدولة. ان هذا النموذج الصيني أقرب في الواقع الى نموذج

يوغسلافيا او المجر منه الى النمط السوفياتي الحالي[×] .

وما هو الافضل من حيث التطلع الاشتراكي ؟ لست ادري . ولكن حدسي هنا هو أن المرونة أفضل من التجمد ، ولو ان التجمد يظهر على انه اثبت وأقوى . قطعا تحتوي المرونة على خطر الانزلاق . ولكن قد يكون هذا الخطر أقل ضررا من الخطر الذي يواجهه التجمد ، وهو خطر الانغلاق في مأزق .

(×) لاخذ فكرة اوضح عن الموضوع ، أنظر : سمير أمين ، **مستقبل الماوية : الماوية والتحريفية** (بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨٤) .

حول اصلاح النظام الاقتصادي في الصين

البروفيسور خوان تسيانغ

تشكل النظام الاقتصادي القائم في الصين تدريجيا اثناء الخطة الخمسية الاولى للامة ١٩٥٢ – ١٩٥٧ . وهو قائم على نموذج يتسم بدرجة عالية من تركيز الادارة الاقتصادية . وفي ايامه الاولى ، قام هذا النموذج بدور هام حقا من خلال تسهيل استكمال المشروعات الانشائية الاساسية للدولة والمساعدة على استقرار الاسعار والمساهمة في رفع مستوى معيشة الشعب .

ومع ذلك فما لبث هذا النظام – مع نمو الاقتصاد القومي وتغير الهيكل الاقتصادي – ان بدا غير متوافق مع ، بل وعائق امام ، تنمية الانتاجية . فهو يتسم بالسلبيات التالية :–

١ – ان سيطرة الدولة على المشروعات شديد للغاية وغير مرن مما جعل المشروعات تفتقر لسلطة وحيوية اتخاذ القرار الذي يخصها .

٢ – ان التخطيط الالزامي يفرض من أعلى لاسفل على كل مستوى اداري على حساب تجاهل الانتاج السلعي ، وقانون القيمة وقوى السوق .

٣ – ان التوزيع قد تجانس بصورة خطيرة ، مما ثبط من حماس ومبادرة المشروعات وقوة العمل فيها .

٤ – ان القطاع الاقتصادي المملوك للدولة قد بلغ في التركيز عليه وتم اضعاف واستبعاد القطاع الخاص والتعاوني .

لقد كان من المتوقع ان يظهر الاقتصاد الاشتراكي الحيوية والخصوبة . على ان هذه السلبيات قد هبطت بهذه الحيوية الى حد بعيد ، وبالتالي فقد كان الاداء الاقتصادي منخفضا وفشلت الاشتراكية في بيان امتيازها .

ففيما بين ١٩٥٣ و ١٩٨٠ تضاعفت الاصول الثابتة في الصين ٢١ مرة (واحدا وعشرين مره) ، وتضاعفت الاصول الثابتة في الزراعة والصناعة ثمانية مرات . على ان الدخل القومي زاد فقط الى اربعة اضعاف ، وتضاعف مستوى معيشة الشعب مرة واحدة .

والى جانب ذلك، فان الاصول الثابتة بالنسبة للعامل في الصين كانت مماثلة لاربعة اضعاف نظيرتها في الدول متوسطة الدخل في المتوسط، وفقا لتقدير البنك الدولي (ويقدر تقرير البنك الدولي للتنمية الدولية لعام ١٩٨٤ ان الدولة ذات الناتج القومي الاجمالي للفرد الذي يصل الى ١٥٢٠ دولارا امريكيا باعتبارها دولة متوسطة الدخل). وفي نفس الوقت فان الناتج بالنسبة للعامل في الصين كان اعلى منه في الدول منخفضة الدخل بنسبة ٥٠٪. فقط، اي اقل من نصف الفجوة بين الفئتين (اي الدول متوسطة الدخل والدول منخفضة الدخل). وكان استخدام الصين لرأس المال الجاري (بالمقارنة بالاصول الثابتة) اعلى، كان نحو ٥٠٪. وهو رقم اعلى كثيرا من الدول الأخرى (في حدود ١٥٪) ويمثل ذلك كله دليلا على المشكلات الخطيرة التي يعاني منها النظام الاقتصادي للصين. وبدون اصلاح هذا النظام لن تكون البلاد قادرة على استئصال الفقر والتخلف وان تسير نحو الرخاء. وبدون الاصلاح فانها سوف تتأخر اكثر خلف الدول المتقدمة وتصل بذلك الى طريق مسدود.

لقد بدأ اصلاح النظام الاقتصادي في الصين منذ سبعة سنوات، اي في ١٩٧٩. وتستغرق عملية الاصلاح هذه ثلاثة فترات :-

- الفترة الاولى ٧٩ – ١٩٨٣ تكرس لبدء مشروعات ريادية
- والفترة الثانية ٨٤ – ١٩٩٠ هي فترة الاصلاح المتكامل والذي يهدف لوضع اساس او تكوين اطار النظام الاقتصادي الجديد للصين.
- والفترة الثالثة ١٩٩١ – ٢٠٠٠، وهي فترة تدعيم واتمام تطوير النظام الاقتصادي الجديد واستكمال انشاء نظام اقتصادي اشتراكي فتى بهوية صينية. ولقد عبرت الصين حتى الان المرحلة الاولى وتدخل الان المرحلة الثانية الحاسمة.

ومنذ ١٩٧٩ حتى ١٩٨٥ اشتمل الاصلاح الاقتصادي للبلاد على جهود في الجوانب العشرة التالية :-

١ – تغيير الهيكل الاحادي القائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج الى هيكل يتوافق مع اشكال متعددة للملكية. لقد تلقى الاقتصاد التعاوني – خلال السنوات السبع المنصرفه – دعما نشطا، كما تعاظم ايضا القطاع الخاص بهامش كبير. وشملت الاشكال الاخرى المشروعات المشتركة الصينية – الاجنبية، والمشروعات المملوكه

بالكامل للاجانب، والمشروعات التعاونية المتعددة والتي تتضمن ايضا الشركات المساهمة والمشروعات الخاصة.

٢– احلال الادارة الاقتصادية الموحدة بمناهج ادارية متعددة. ففي المناطق الريفية تم تطبيق اشكال متعددة من نظم المسئولية الانتاجية. ومن ضمن هذه النظم نظام يقوم على التعاقد على الفلاحة لاسر مفردة بحيث يتصاحب التوزيع مع المنتج. وفي المناطق الحضرية، حل محل ادارة الدولة وملكية الدولة – وهو الاسلوب الذي ساد في الماضي– نظام يقوم على الادارة الجماعية، ونظام التأجير او المقاولة للافراد، الادارة المختلطة.

٣– تحقيق الاستقلال النسبي للمشروعات التي ظلت تابعة للادارة العامة وجعلها وحدات انتاج وخدمة تجارية. ويتم توسيع سلطة صنع القرار للمشروعات الى مسائل من التخطيط والمشتروات والتسويق وادارة الافراد، والتنظيم والتسعير والقيام بعمليات التجارة الخارجية. ويتم التركيز الان على تقوية الاداء التجاري للمشروعات الكبرى ومتوسطة الحجم.

٤ – توطيد العلاقات الافقية بتجسير الفجوات السابقة بين الوحدات الاقتصادية من اجل تلبية الحاجة لتشريك الانتاج.

٥ – سحب نظام الادارة العامة الذي قسم الانتاج في ظله بين ادارات مختلفة وتم فصل الريف عن المدينة. ويعطي النظام الجديد اهمية لدور المدن والقواعد الصناعية الاخرى بحيث يجعل المدن الاكثر تطورا تضطلع بدور القيادة في تنمية المناطق المحيطة. كما يستهدف هذا النظام الجديد انشاء مناطق اقتصادية تنفتح فيها الاقتصاديات الحضرية والريفية نحو بعضها البعض.

٦ – فتح الاقتصاد شبه المغلق للبلاد نحو العالم الخارجي. ان الانفتاح امام بقية العالم يمثل احد السياسات الحكومية الصينية الجوهرية والتي نتج عنها تعيين المناطق الاقتصادية الخاصة الاربعة من شنزن Shenshen وجوهاي Zhuhai وشانتو Shantou وهيامن Hiamen ثم فتح اربعة عشر مدينة ساحلية وجزيرة هاي نان Hainan بعد ذلك في ابريل ١٩٨٤.

ومنذ عام ١٩٧٩ حتى النصف الاول من هذا العام (١٩٨٦) صدّقت

الحكومة الصينية على انشاء ٢٦٤٥ مشروعا مشتركا و ٤٠٧٥ اتفاقية تعاون في المجال التجاري مع الخارج و ١٣٠ مشروعا مملوكا ملكية تامة للاجانب، ولقد بدأت ثلث هذه المشروعات في الانتاج الان.

وفي الشهور الستة الاولى من هذا العام بلغت اتفاقيات الصين الخاصة بالحصول على قروض ائتمان اجنبي ٢٥ر٧ بليون دولار وبلغ المستخدم من الائتمان الاجنبي ٢٥ بليونا. وتبلغ هذه الارقام ضعف ما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي.

وفي العامين ٨٤-٨٦، وقّعت المدن الساحلية الاربعة عشر اتفاقيات مع الشركات الاجنبية بلغت ١٢٠٠ مشروع استثماري برأسمال ٢ر٩ بليون دولار امريكي، ومن هذا المبلغ تم فعلا استثمار ٥٠٠ مليون دولار.

٧ – تحويل نظام تخصيص الموارد ودوران رأس المال من نظام احتكاري مفرط في التعقيد الى سوق سلعي مفتوح ذو قنوات متعددة واجراءات مبسطة. وفي سياق العملية التدرجية سوف تصير السلع الانتاجية الصناعية متاحة للتبادل كسلع. وفي الوقت الحاضر دخلت ٤٥٪ من منتجات الصلب، ٥٣٪ من الفحم و ٦٥٪ من الاخشاب و ٨١٪ من الاسمنت الى السوق السلعي ولم تعد توزع عن طريق التخصيص الاداري. وقد فتحت الدولة ايضا معارضا للسيارات والآلات والمنتجات الكهربائية، وباستثناء نحو عشرين بندا سلعيا لا تزال تخصص وفقا لخطة الدولة، فكل المنتجات يتم تبادلها في السوق الحر.

٨ – تحويل نظام التوزيع المتجانس الى نظام يقوم على عمل الافراد ويمزج بصورة افضل بين التزاماته وحقوقه ومصالحه. ان تقسيم الموارد بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية قد تبعه محاولة تحديد المصالح الاقتصادية للدولة والمشروعات مثل المشاركة في الارباح، والضرائب والاجور. وبعد ذلك تم اصلاح نظام علاوات الاجور.

٩ – تحويل نظام السيطرة المباشرة على المشروعات الى سيطرة غير مباشرة والاهتمام بصورة خاصة بقانون القيمة. ولقد بدأت هذه العملية بتقليص التخطيط الالزامي والتأكيد على دور البنوك والضرائب. وبذلك اصبحت المشكلة الاعظم هي اصلاح الهيكل السعري. ففي الموقف الحالي تتواجد معا ثلاثة انواع من الاسعار: تلك

المحددة من قبل الدولة، وتلك المحددة بالاتفاق، والاخيرة تتحدد في السوق. على ان عدد البنود التي يتم تسعيرها بواسطة الدولة قد انخفض الى حد كبير.

١٠- تحسين النظام القانوني والدفع نحو السلوك الذي يتفق مع القانون. فالقوانين الصينية لم تكن كافية. اما الان فثمة ٣٢٧ قانون اقتصادي ولائحة حكومية مركزية و ٦٩٥ قانون ولائحة محلية.

ان الاصلاح في الجوانب العشرة سالفة الذكر قد حقق انقطاعا مع النموذج المقيد ذاتيا والمتجمد للاقتصاد الصيني. وينتقل هذا الاقتصاد الان الى نموذج جديد يقوم على الانفتاح والحيوية والقوة.

ان الاصلاح الاقتصادي في الصين هو تجربة هامة بدون سابقة يحتذي بها او مرجع من تجارب الاخرين. وما يمكن ان تفعله سعيا وراء هذا الاصلاح هو ان تراجع بصورة مستمرة عملها وتعدل من اخطائها. وبالرغم من التقدم الناجح فلا بد ان يواجه الاصلاح مشكلات عديدة. فمثلا فقدت السيطرة على الادارة الاقتصادية الكلية للامة في النصف الاخير من عام ١٩٨٤ مما ادى الى نمو زائد للصناعة والاستثمار الرأسمالي والائتمان والاستهلاك. وشهدت الصين ضغوط جهاز النقل وامدادات الطاقة، والتضخم وتسرب احتياطيات المصرف الاجنبي. وكان ذلك نتيجة افتقارنا للخبرة. اما الان فقد قدّم الخبراء الصينيون الاقتراحات التالية والتي تستحق اقصى اهتمام في سياق النمو الاقتصادي المقبل:

١ – يجب ان تكون ثمة فترة من التأقلم وتقوية الاقتصاد. وخلال هذه الفترة يجب اعطاء الاولوية للاصلاح. اذ عن طريق ذلك فقط يمكن للصين ان تحقق غدا مستقرا، وأن تؤسس هيكل صحي ورشيد للادارة الاقتصادية. وعن طريق ذلك فقط يمكن تحقيق التوازن بين العرض والطلب مع زيادة الدخل القومي ومستوى المعيشة في نفس الوقت.

٢- يجب استبدال نظام الادارة الموسعة القائم حاليا بنظام ادارة كثيفة وَالسعي نحو التقدم العلمي والتكنولوجي ونتائجا افضل اقتصاديا واجتماعيا لمجال الاعمال. ويجب التركيز بصورة خاصة على تحسين نوعية المنتج. ويجب موازنة علاقات النوع مع الكم وعلاقات النمو والكفاءة. ان الضعف القاتل للاقتصاد الصيني

ينعكس في الجودة المنخفضة والتكلفة الاعلى لمنتجاتها . وهنا ايضا يكمن الوعد بالتطور . فمن اجل حل هذه المشكلة ينبغي على الصين ان تكثف التجديد والتوسع التكنولوجي لان البلاد يجب ان تعتمد على قوتها الصناعية القائمة من اجل تحقيق مزيد من التقدم .

٣ – ينبغي ان يسرع القطاع الثالث (الخدمات) من نموه بحيث يتوازن مستوى تطوره مع تطور الصناعات الاخرى . اذ انه يكون من المستحيل عمليا على المشروعات تحسين نتائجها الاقتصادية العامة اذا استمر النقل واستمرت حالة شبكة المعلومات وخدمات التجارة والتمويل على حالتها الراهنة من التخلف .

٤ – يجب ان تحافظ البلاد بحزم على سياسة الانفتاح . الانفتاح على الدول المتقدمة والنامية على السواء وان تنفتح نحو الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية مثلما تنفتح على الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية . وينبغي عليها كذلك ان تشارك في اوفر عدد ممكن من النشاطات التعاونية الدولية وان تتعلم من كل البلدان ان هذه السياسة سوف تثبت الارادة الصلبة للصين .

٥ – اصلاح نظام الصين السياسي يجب ان يكون في دفتر الاعمال كلما تعمق الاصلاح الاقتصادي . فقد اصبح الشعب يعي ان الاصلاح الاقتصادي لن يتمكن من التحقق ، ان لم يلاقي الفشل ، اذا لم يلق دعم النظام السياسي .

٦ – ان الاصلاح الاقتصادي الشامل الحالي سوف يجلب بالضرورة تغيرات في المجال الايديولوجي .

خلاصة المناقشات

شارك في مناقشة هذا البعد كل من السادة الأفاضل: سمو الأمير الحسن، الأستاذ سيد ياسين، د. محمد السيد سعيد والبروفيسور خوان تسيانغ والاستاذ وان جوان، وآخرون .

وقد تركزت المناقشات حول عدد من جوانب سياسة الانفتاح في الصين وخاصة دور الدولة ، مناهج الادارة ، والمخاطر الثقافية لهذه السياسة .
وأضافت المناقشة النقاط التالية :

أولا: أثار الأستاذ سيد ياسين مشكلة تشخيص طبيعة دور الدولة ، في سياق التغير الاجتماعي المخطط . لقد فتح لنا سمير أمين الباب لتجاوز ثنائية الرأسمالية والاشتراكية بتقديم مقولة ما بعد الرأسمالية . على أنه أخطأ في تقدير دور الدولة بأن جعل نمط ما بعد الرأسمالية قائماً على الدولة مفهومة كشيء مجرد . وفي واقع الامر هناك احياء للبحوث حول طبيعة الدولة ودورها . ومن بواكير هذه البحوث السجل الضخم الذي قدمه شارل بكهايم في دراسته عن الصراع الطبقي في الاتحاد السوفيتي . ومن خصائص فترات الانتقال الى الاشتراكية. وقد أوضح البحث الاجتماعي المعاصر صعوبة تصوير الدولة وكأنها محكم محايد في الصراع الاجتماعي . وينبغي لنا من هنا أن نناقش بكيفية نقدية هذا التصوير للدولة . فالدولة ليست مستقلة من الصراع الاجتماعي . بل هي بؤرة لهذا الصراع ، ووراءها مصالح طبقية محددة . فسياسة الانفتاح في مصر مثلاً كانت تعكس عمليات طبقية– اجتماعية كبرى ، منها احياء دور ونفوذ الطبقات التقليدية القديمة وتحول القمم البيروقراطية الى رأسماليين في القطاع الخاص ، وهبوط الطبقة الوسطى . علينا أذن أن نبحث أموراً عديدة منها القوى السياسية والاقتصادية الكامنة وراء سياسة الباب المفتوح ، وأسباب فشل ومناطق قوة وتميز القطاع العام .

ومن الضروري أيضاً أن نناقش الانعطاف الى سياسة الباب المفتوح في الصين من خلال نفس هذا المنظور ، وان نتساءل عن الطبقة الجديدة في الصين التي تدفع في اتجاه هذه الانعطافة . وهنا لا بد أن يعلن المرء اختلافه مع مقولة أن الانفتاح ليس خطراً

على الصين والسياسة الصينية. وهناك حقيقة هامة في هذا الصدد هي أن الرأسماليين في الصين حتى الآن ليسوا صينيين. وأنه اذا بدأت سياسة الباب المفتوح فسوف تجلب حتماً تطور ثقافي سلبي في اغلب الاحتمالات ولا يسهل التحكم في أو منع هذا التأقلم الثقافي السلبي نتيجة قوة انماط الاستهلاك الحديثة وقدرتها على الاستلاب الثقافي والاجتماعي.

ومن ناحية أخرى أثار عدد من المشاركين العرب التساؤل حول مدى المقاومة السياسية والاجتماعية لسياسة الباب المفتوح، وخاصة من جانب الهيئة البيروقراطية. ذلك أن الخبرة العربية تشير الى أن نفوذ البيروقراطيين على إدارة هذه السياسة وقدرتهم على حجزها وتشويهها كبيرة.

ثانياً: وتدخل سمو الأمير الحسن لكي يوضح بعض جوانب الخلفية التطورية لسياسة الانفتاح. وهنا بدأ الأمير في شرح خلافة مع «الأصدقاء التقدميين - وخاصة من مصر». ففي مقابل الاتجاه الثوري الرومانسي أكد الأمير أن الأردن تتبنى منهجاً ارتقائياً وما يحتاجه هذا المنهج من تركيز الارادة وتجميع الموراد والخبرات والمعرفة. وأن العامل الحاسم الذي يصوب اتجاه السياسة العامة هو وجود مؤشرات ملموسة ومحددة لقياس التقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. ثم ولف الأمير لمناقشة بعض المقولات التي رآها مفيدة في التجربة الصينية. واحتفل بصورة خاصة بمقولة مناهج الادارة التعددية plural management methods. إن التقدميين لا يهتمون بقضية ادارة البشر على حين أنها قضية أساسية في بلادنا. فمثلاً لدينا استثمارات ضخمة في قطاع التعليم العالي، ولكن ليس لدينا ما يكفي لادارة نظام التعليم. ان منهج الادارة التعددية يقدم حلا هاماً، وخاصة في مواجهة نقص الموارد الادارية والتنظيمية. ذلك أنه يبتعد بنا عن الاحادية والتماثلية في الادارة ويسمح بالتفاعل بين انماط ادارية متعددةوقياس الانجازات الملموسة لقطاعات الادارة المختلفة. وهنا اضاف سمو الأمير أيضا أنه من الضروري أن نركز على العلاقات الاقتصادية الافقية التي تضم اكثر من قطاع وأكثر من نظام، حتى يمكن استكمال ملامح نظام الادارة التعددية الذي يؤدي الى التنوع عن طريق بناء الصلات التكاملية بين هذه النظم.

ثالثاً: وأضاف د. محمد السيد سعيد تعبيراً عن القلق بصدد غياب مكون هام في سياسة الباب المفتوح الصينية وهو ما يتعلق بتركيز التوجه الخارجي نحو العالم الثالث من صيغ تعاونية. وقد أكد أن المقارنة بين تجربة سياسة الباب المفتوح في العالم العربي، وفي الصين قد لا تكون دقيقة تماماً لا من حيث الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، ولا من حيث النتائج الاقتصادية والثقافية.

فقد مرت الصين بفترة طويلة من الاهتمام باشباع الحاجات الأساسية، وبالتالي تم صياغة هيكلها الاقتصادي على اساس التوصل الى مستوى مرتفع من تعبئة الموارد وتشغيلها في الانتاج. وهي تدلف الآن الى فترة ثانية تصبح فيها القضية الأساسية هي التشغيل الأكفأ والأعلى انتاجية لهذه الموارد لا مجرد تعبئتها. وعلى حين ان الاقتصاد المغلق يدعم امكانيات التعبئة، فإن الانفتاح على الخارج يصبح ضرورة لرفع الكفاءة في تشغيل الموارد وتخصيصها. الاقتصاديات العربية من ناحية اخرى كانت دائماً منفتحة على الخارج وجاءت السياسات المدعوة بالباب المفتوح لكي تنقل الاقتصاديات العربية نقله كمية كبيرة في درجة الانفتاح على الخارج القائم بالفعل وبدون الوصول في البداية الى مستوى مقبول من تعبئة وتشغيل الموارد.

المسألة اذن في حالة الصين ليست قضية الانفتاح على الخارج من عدمه، ولكن هي مسألة الانفتاح لماذا، وعلى من؟ والمدهش هنا أن الصين لم تتأمل انعكاسات نمط محدد من الانفتاح: أي الانفتاح على الغرب. فهذا النمط لن يؤدي إلا الى نشأة تقسيم للعمل يكرس تخلف الصين وراء الدول الرأسمالية المتقدمة الذي كان الانفتاح أساساً عليها. وفي مقابل هذا النموذج كان يمكن للصين أن تستكشف امكانيات وضع مبادىء وأسس - ولو بدائية - لتقسيم عمل عادل وديموقراطي وتنموي مع بلدان العالم الثالث، حيث يمكن ان تتحقق للصين مزايا تقسيم العمل دون ان يقترن ذلك بالسيطرة الاقتصادية.

رابعاً: وفي رده على هذه الملاحظات اضاف البرفيسور خوان تسيانغ والبرفيسور وان جوان النقاط التالية:

أ) إن الانفتاح الاقتصادي في الصين قد أملته عوامل عديدة منها المشكلات والتشوهات الاقتصادية الكبيرة في الاقتصاد الصيني، وخاصة فيما يتعلق بمستوى

انتاجية العمل، ومشكلات القطاع الثالث (الخدمات).

ب) أن الانفتاح الصيني يتجه الى الشرق والغرب والعالم الثالث على السواء. فالصين تهدف الى أحياء التعاون مع الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية تماماً مثلما تطور علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان وغرب أوروبا. والعالم الثالث يحتل أهمية كبيرة في سياسة الانفتاح ونحن نستكشف في كل مكان فرص التعاون مع العالم الثالث.

ج) انه من الطبيعي عندما نفتح النوافذ من أجل ادخال نسيم نقي ان نتوقع ان يدخل الذباب والحشرات الأخرى أيضا. ولكن ذلك يجعلنا نتعلم كيف نتغلب على هذه الامور السيئه دون ان نغلق النوافذ. فمثلاً حدث في الصين ان اضطربت المؤشرات الاقتصادية الكلية وحدثتا فجوات غير متوازنة بين الاستثمار والادخار، وبين الأسعار والاجور الى جانب مشكلات التسرب المرتفع للصرف الأجنبي ومشكلات المدفوعات الخارجية. كل ذلك حدث نتيجة لنقص الخبرة. فنحن لا زلنا مبتدئين في الادارة الاقتصادية الكلية السليمة. وكذلك باءت بعض محاولاتنا للحصول على تكنولوجيا متطورة بالفشل نتيجة لأن بعض البائعين من الغرب يريدون منا فقط ان نصبح سوقاً لإغراق التكنولوجيا المتقدمة لديهم. نحن نتعلم أيضاً في هذا المضمار كيف نحسن اختيار التكنولوجيا الملائمة وكيف نقوي من مركزنا التفاوضي. ونتعلم كيف نتفاوض مع الآخرين للحصول على مايهمنا. ولا ينبغي ان ننسى ان الصين لا زالت عقلياً أسيرة رد الفعل نحو ثلاثة قرون من الاقطاعية ومائه وأربعين عاماً من الحكم والاستعمار وأربعين عاماً من نموذج اقتصادي سوفيتي مغلق ولآثار الثورة الثقافية التي جعلت كل شيء أسوأ مما كان وكذلك من الذهنية المصاحبة للتفكير الغربي والتكنولوجيا الغربية.

د) ان عودة الرأسمالية الى الصين ليس ممكناً. فالصين سوف تتطور على طريق اشتراكي ولكنها لن تستنكف عن استخدام بعض آليات اقتصاد السوق. واقتصاد السوق لا يعني الرأسمالية بالضرورة. ان اهتمامات الصين هي حسب الأولوية: الحصول على التكنولوجيا المتطورة، والحصول على الصرف الأجنبي اللازم لتغطية حاجاتها، وزيادة وتوسيع فرص العمل، وتجديد انماط الادارة. وكل ذلك يصعب تحقيق بدون اتباع سياسة الباب المفتوح داخلياً وخارجياً.

هـ) ان مقاومة البيروقراطية في الصين أسهل منه في الشرق الاوسط أو في الاتحاد السوفيتي في ظل جورباتشوف. فالزعيم السوفيتي لا يملك ما يكفي من القوة والسلطة لسحق مقاومة البيروقراطية من الشرائح الوسيطة بصورة خاصة. أما في الصين فإن انتصارنا على قوى الثورة الثقافية قد اتاح لنا فرصة التغلب على هذه الشرائح. ونحن نخوض تجربة دائمة لاعادة تثقيف البيروقراطيين المتوسطين وتعليمهم عادة الانفتاح على انماط التفكير الجديدة. وأعتقد اننا نحقق في الصين نجاحاً لا بأس به في هذا المضمار بالمقارنة ببلاد الشرق الأوسط او بالاتحاد السوفيتي في الفترة الحالية.

القسم الثالث
البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الصينية
وآفاق التعـــاون

القسم الثالث

مقدمة :

تتسم العلاقات الاقتصادية مع الصين أهمية مزدوجة من وجهة النظر العربية بمعنى انها مطلوبة وضرورية لما تنطوي عليه من مزايا وفائدة متبادلة على الصعيد الاقتصادي وأنها مطلوبة وضرورية ايضا لتوطيد العلاقات السياسية بين الطرفين، ولكسب الصين بصورة مستقرة من صف العرب نحو قضاياهم الاساسية وخاصة قضية فلسطين.

ان اكثر من عقد كامل من الزمن قد مضى منذ ان اكتسبت الدعوة لانشاء نظام اقتصادي عالمي جديد قوة مؤسسيه بصدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص بدعم الحركة نحو هذا النظام الجديد. ومع ذلك فإن النظام الاقتصادي الدولي بدلا من ان يخطو للامام ويتقدم إلى هيكل جديد ومتطور ومواتي لمهمات التنمية في العالم الثالث يبدو وقد تراجع خطوات الى الوراء. كما ان عددا من اللقاءات والمؤتمرات الدولية التي نظمت لدفع الحوار بين العالم الثالث (جنوب العالم) والدول الرأسمالية المتقدمة (شمال العالم) قد فشلت بسبب عناد وجمود هذه المجموعة الاخيرة من الدول. ومن هنا اصبح حوار الجنوب –الجنوب ضروريا بصورة متزايدة كمدخل للتعاون والتضامن في انجاز مهام التنمية المشتركة وبحيث يصبح هذا المدخل بديلا لصلات التبعية والسيطرة بين الجنوب والشمال. إن الدعوة لحوار الجنوب –الجنوب لم تصل بعد إلى مستوى من القوة بحيث يفرض ذاته على ساحة الاقتصاد الدولي. ويعود ذلك الى عاملين: العامل الاول يتمثل في شيوع المقولة الزائفة بأن بلدان العالم الثالث ليس لديها الكثير مما تتبادله او توطد من خلاله وشائج اقتصادية متينة تعوضها عن علاقاتها مع الشمال. على ان العامل الثاني اكثر اهمية ويتمثل في حقيقة غياب القيادة الفعالة في العالم الثالث والتي يمكنها ان تدفع بحيوية قافلة الحوار وان تضع اساسا ماديا للتعاون الاقتصادي القادر على التطور التلقائي بين بلدان الجنوب.

وعند هذه النقطة فإن اعتقادنا ان هذه القيادة يمكن ايجادها اذا امكن عقد تحالف اقتصادي وسياسي امتن بين الصين والوطن العربي .
على ان هذا المشروع طويل المدى لن يتحقق من تلقاء ذاته . بل ينبغي ان يترجم الى برنامج عملي يبدأ من تشخيص واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين والاقطار العربية ، ويفسر مشاكلها ونواحي قصورها لكي يضع مخطط عملي يحتوي على قوائم تفصيلية من مشروعات التعاون الاقتصادي .

ولقد تعرضت الورقتان اللتين نوقشا في المؤتمر لهذه الجوانب الثلاثة من مشروع الارتباط الاقتصادي بين الصين والوطن العربي . والورقة الاولى توضح وجهة النظر الصينية على حين ان الورقة الثانية تقدم وجهة النظر العربية .

علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي

الدكتور جواد العناني

١- مقدمة

ترجع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العالم العربي والصين الى ١٣٥٠ عاما مضت . فأثناء الفترة الاموية وصلت الجيوش الاسلامية الى اسوار الصين . ولم يكن اي من الطرفين مهتما بشن الحرب على الاخر ، في ذلك الوقت . على ان هذا الحادث المبكر في القرن الثامن قد قارب بين حضارتين عظيمتين . فما ان اغمدت السيوف حتى بدأت فترة طويلة وسخية من التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم والتجارة . وقد شهدت طرق الحرير القوافل العربية والفارسية وهي تحمل البهارات والحرير ومنتجات الحرف من الصين الى اوروبا . ولقد كان هذا الطريق الفاحش الثراء احد اكثر الصلات بين الحضارات ابهارا في العالم . فلدى قيامهم بالتبادل التجاري امر التجار العرب على ان يتم الدفع بالمعادن النفيسة (الذهب والفضة) . وقد أثار هذا السلوك هدف الاوروبيين الذين كان ميزانهم التجاري يحقق عجزا كبيرا مع العرب والهند والصين . ولذلك قاموا بتطوير الاتجاه الميركانتلي القائم على احتياطات السبائك من المعادن النفيسة والذهب والفضة . وفي النهاية اكتشف الاوروبيون الطريق الى الهند والى العالم الجديد .

ومع ذلك ، فان طريق الحرير لم يفقد اهمية ابدا وخاصة مع الهند . اما في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين فقد كانت التجارة شبه مقطوعة . فلقد كان العرب والصينيون ضحايا جيرانهم وكان وضعهم الداخلي بائسا الى درجة لم تسمح بأي تعاون دولي جاد . على ان التطور قد بدأ يحدث في عقد الستينات من هذا القرن . فتم استئناف التجارة ، ولكن ببطء شديد ، وفي عقد السبعينات حدث تحول هام وتواصلت التجارة من جديد كما سنشرح فيما بعد .
على ان الاغناء المتبادل بين الحضارات لم يكن ابدا مقصورا على التجارة . فقد كان العلماء العرب على وعي تام بالتقاليد الصينية الطويلة من المهارة والاكتشافات العلمية . مثل الشاي والبارود والحبر والطباعة بعضا من الانجازات الصينية العظيمة التي قام العرب

بنقلها الى بقية العالم .

فعندما نتحدث اذن عن العلاقات العربية الصينية فنحن نستدعي للذاكرة تاريخ طويل من الصداقة والتجارة والعلم والحرب والسلام . وبتعبير آخر ، فقد قامت بين الطرفين كل انواع العلاقات التي تجعل التاريخ جديرا بالحاضر .

٢- العلاقات الاقتصادية بين الصين والعالم العربي

تركزت العلاقات الاقتصادية بين الصين والبلدان العربية تقليديا في مجال التجارة السلعية . على ان حجم هذه التجارة لم يكن ذي بال ، وتقيد نموها بالمسافة الجغرافية الكبيرة والاتجاهات المتعارضة للتنمية وبالفروق الكبيرة في الاذواق والثقافة بين الطرفين . وقد اختارت الصين في ١٩٧٩ ان تنفتح على العالم الخارجي ، وبالتالي بدأت حقول جديدة للتعاون في البروز ، وخاصة في مجالات المقاولات وخدمات العمل . وحيث ان الصين تعاني من نقص رؤوس الاموال فقد كان من المحتم ان تتطور علاقات تدفق رأسمالي مع البلدان العربية المنتجة للبترول وذات الفائض من رأس المال . اما التعاون في مجال المشروعات المشتركة فلا يزال محدودا بالرغم من وجود بعض الامثلة الناجحة مثل شركة الهندسة الانشائية الصينية اليمنية المحدودة .

أ- التجارة السلعية :

١- حجم التجارة : لا يعتبر حجم التجارة المتبادلة بين الصين والبلدان العربية هاما كثيرا لا من حيث القيمة المطلقة ولا من حيث النسبة في اجمالي تجارة كل طرف . فلم تتعدى قيمة المعاملات التجارية بين البلاد العربية والصين ١ر٦٠ بليون دولار امريكي في ١٩٨٤ ، وهي ما تمثل ٣ر٣٪ من اجمالي التجارة الخارجية للصين واقل من ١ ٪ من اجمالي التجارة العربية في هذا العام .

وفوق ذلك ، فبالرغم من ان حجم التجارة قد اخذت في الزيادة بصورة مطلقة ، فانها قد اخذت من التناقص كنسبة من اجمالي حجم التجارة لكل من العرب والصينيين . فقد زادت التجارة الاجمالية من ٦ر. بليون دولار امريكي في ١٩٧٤ الى ما يربو على ٦ر١ بليون دولار في ١٩٨٤ ، فقد هبط نصيب التجارة العربية من اجمالي تجارة الصين من ما

يربو على ٥ر٢٪ الى ٣ر٢٪ خلال نفس الفترة .

وشهدت صادرات الصين الى البلاد العربية زيادة هائلة في عام ١٩٧٤ بلغت ٤٢٪ من مستواها عام ١٩٧٣ . وبالارقام المطلقة ، طفرت الصادرات الصينية من ٣٧٣ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى ٥٣٠ مليونا في ١٩٧٤ . واطردت هذه الزيادة في الفترة ٧٤- ٧٩ ولكن بمعدل سنوي اقل يصل الى ٤ر١٢٪ . اما الزيادة خلال النصف الاول من عقد الثمانينات فكان أقل من ذلك ، اذ وصل في المتوسط الى ٣ر٦٪ سنويا . وكنسبة من اجمالي صادرات الصين تزايدت صادرات الصين الى العالم العربي من ٤ر٦٪ في ١٩٧٣ الى ٦ر٧٪ في ١٩٧٤ . ولكنها ما لبثت أن انخفضت إلى ٠ر ٧٪ في عام ١٩٧٩ ثم إلى ٥ر٣ ٪ عام ١٩٧٤ . ويوضح الجدول رقم (١) نمو صادرات الصين إلى كل من البلاد العربية خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٤ .

جدول رقم (١)

صادرات الصين إلى البلدان العربية

(بالمليون دولار امريكي)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٤
سوريا	٣٣	٥٤	٤٧	٣٨٢
مصر	٤٣	٣٨	٦٩	١٦٥
المملكة العربية السعودية	٢	٣	٦٨	١١٨
الكويت	٤٢	٥٤	١٣٦	٩١
الجزائر	١٦	٢٤	٣٦	٨٤
الامارات	٢٠	٣٥	٨١	٦٣
اليمن الشمالي	١٣	٢٧	٦٣	٦٠
ليبيا	٣٥	٥٧	٢٣	٥٧
العراق	١٧	٥٥	١٣٥	٥٢
المغرب	١٧	٢٣	٣٤	٤٤
اليمن الجنوبي	١٥	١٣	٢٠	٣٨
السودان	٣١	٤٠	٤٥	٢٩
لبنان	٢٣	٣٣	٣٧	٢٧
الاردن	٨	٨	٢٤	٢٦
تونس	٢	٥	١١	٢١
البحرين	١٩	٢٧	٢٦	٩
موريتانيا	٧	٧	١٩	٩
عمُان	٤	٥	١٠	٨
قطر	٤	٥	٧	٦
جيبوتي	٨	١٠	٤٦	٣
الصومال	١٤	٧	١٥	٢
اجمالي الصادرات للبلاد العربية	٣٧٣	٥٣٠	٩٥٢	١٢٩٤
اجمالي الصادرات الصينية للعالم	٥٨١٩	٦٩٤٩	١٣٦٥٨	٢٤٤١٦
نسبة الصادرات للبلاد العربية لاجمالي صادرات الصين	٪٦ر٤	٪٧ر٦	٪٧ر٠	٪٥ر٣

كما ان الواردات الصينية من البلدان العربية شهدت طفرة كبيرة عام ١٩٧٤ بالمقارنة بقيمتها عام ١٩٧٣ ، اذ نمت بنسبة تصل الى ٦٨٪ مما زاد قيمة الواردات من ٢٠٢ مليون دولار امريكي عام ١٩٧٣ ، الى نحو ٣٣٩ مليونا في ١٩٧٤ . على انها هبطت من جديد الى ٣١٤ مليونا عام ١٩٧٩ ثم ركدت عند هذا المستوى خلال النصف الأول من الثمانينات . وبالتالي هبطت الاهمية النسبية للواردات الصينية من البلدان العربية من اجمالي الواردات من ٤ر٤٪ عام ١٩٧٤ الى ٠ر٢٪ عام ١٩٧٩ ثم الى ١ر٢٪ عام ١٩٨٤ . ويوضح الجدول رقم (٢) واردات الصين من كل من البلدان العربية في الاعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ .

جدول رقم (٢)

واردات الصين من البلدان العربية (بالمليون دولار امريكي)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٤
الكويت	١٩	٢٤	٣٩	٤٣
المغرب	٤٩	٢٩	١٧	٣٩
قطر	–	–	١٢	٣٨
السودان	٦٠	٥٦	٨٩	٣٤
المملكة العربية السعودية	–	–	٨	٣٣
مصر	٢٦	٥٠	٥٧	٢٨
الاردن	–	–	٥	٢٣
تونس	٢	–	٦	١٨
البحرين	–	٢	–	١٥
سوريا	١٦	٦٥	٢٨	١٣
العراق	٥	٦٩	٤٩	٨
ليبيا	–	–	–	٦
الصومال	٣	٢	١	٥
الجزائر	٦	٣٥	–	٥
الامارات العربية	–	–	–	٥
لبنان	٧	٣	–	٣
اليمن الشمالي	٣	٤	٣	–
بلدان عربية اخرى	٦	–	–	–
اجمالي واردات الصين من البلدان العربية	٢٠٢	٣٣٩	٣١٤	٣١٦
اجمالي واردات الصين من العالم	٥١٥٧	٧٦١٩	١٥٦٧٥	٢٥٣٥٦
الواردات من البلدان العربية كنسبة من واردات الصين من العالم	٣ر٩٪	٤ر٤٪	٢ر١٪	١ر٢٪

ولا تتسم الواردات الصينية من البلدان العربية بصغر الحجم فقط، وانما ايضا بدرجة عالية من التعرض للتغير ودون ظهور اتجاه محدد. فالواردات الصينية من العراق على سبيل المثال تزايدت من ٥ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى ٦٩ مليونا في عام ١٩٧٤ ثم هبطت فجأة الى ٨ مليونا في ١٩٨٤. وتذبذبت واردات الصين من المغرب – التي كانت اكبر مصدر عربي للصين في ١٩٨٤، بين ٤٩، ٢٩، ١٧ و ١٣٩ مليون دولار في الاعوام ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٩ و ١٩٨٤ بالتتالي.

٢– التوزيع الجغرافي والسلعي للتجارة: كانت سوريا اكبر سوق عربي للصادرات الصينية في عام ١٩٨٤ وحصلت على ٣٠٪ من اجمالي الصادرات الصينية الى البلدان العربية في ذات العام. وقد اشتملت الصادرات الصينية لسوريا اساسا على غزل القطن والغزل الصناعي، وزيت الذرة وشرائح الالمنيوم. ومثلت كل من مصر والعربية السعودية ثان وثالث اهم مستوردين عرب من الصين وحصلوا على ١٣٪ و ٩٪ على التتالي من اجمالي الصادرات الصينية الى البلدان العربية. وقد استوردت العربية السعودية اساسا بنود الملابس التي مثلت ٣١٪ من اجمالي وارداتها من الصين عام ١٩٨٤. ويتلوها في ذلك المنتجات الغذائية وخاصة الغذاء المحفوظ (١٢٪) والمنتجات الجلدية، شاملة الاحذية والحقائب (٨٪) والنسيج (٧٪).

اما بالنسبة لواردات الصين من البلدان العربية فانه يمكننا ان نستنتج من جدول رقم (٢) انه بسبب الحجم الضئيل والتعرض للتغير السريع، فانه لا يوجد اي بلد عربي يمكن اعتباره موردا اساسيا للصين. فعلى حين كانت الكويت اكبر مصدر عربي للصين في ١٩٨٤ فقد كانت وراء كل من السودان والعراق في ١٩٧٩. وكانت كل من العراق وسوريا اكبر مصدرين للصين في ١٩٧٤، ثم احتلت السودان والمغرب هذه المنزلة. ومع ذلك فقد ظلت السودان طوال هذه الفترة مصدر عربي كبير للصين بالرغم من حقيقة ان قيمة الصادرات قد تعرضت للتذبذب مع وجود اتجاه نزولي.

٣– الميزان التجاري: لا شك ان الميزان التجاري بين الصين والعالم العربي هو بوضوح لصالح الصين. فقد كانت صادرات الصين الى البلدان العربية عام ١٩٨٤ اكثر من اربعة اضعاف قيمة وارداتها من هذه البلدان مما تحقق عنه فائض تجاري للصين يبلغ بليون دولار تقريبا. وقد تعاظم الفائض التجاري للصين خلال العقد السابق حيث ان الصادرات

الصينية للبلدان العربية كانت تنمو بانتظام منذ منتصف السبعينات وتزايد الفائض التجاري بمعدل متوسط يبلغ ١٧ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٤ .

اما بالنسبة للبلدان العربية فرادى ، فقد تحقق للصين فائض تجاري مع جميع البلدان باستثناء قطر والبحرين والسودان (انظر الجدول ٣–أ) ومع ذلك فلم يتجاوز العجز التجاري للصين مع هذه البلدان مبلغ ٤٣ مليون دولار في ١٩٨٤ بالمقارنة مع الفائض المتحقق مع بقية البلدان العربية والذي بلغ ١٠٢٤ مليون دولار . وتحقق للصين اكبر فائض تجاري مع سوريا حيث وصل الى ٣٦٩ مليون دولار في ١٩٨٤ ويتلوها مصر ، والعربية السعودية والجزائر ، حيث بلغ الفائض التجاري مع هذه البلدان ١٣٧ مليونا و ٨٥ مليونا و ٧٩ مليوناً على التتالي في نفس العام .

جدول رقم (٣)

الميزان التجاري بين الصين والبلاد العربية

لعام ١٩٨٤ (بالمليون دولار امريكي)

	الصادرات الصينية	الواردات الصينية	الميزان التجاري
جميع البلاد العربية	١٢٩٤	٣١٦	٩٧٨
(أ) بلدان الفائض			
قطر	٦	٣٨	٣٢
البحرين	٩	١٥	٦
السودان	٢٩	٣٤	٥
اجمالي	٤٤	٨٧	٤٣
(ب) بلدان العجز			
سوريا	٣٨٢	١٣	(٣٦٩)
مصر	١٦٥	٢٨	(١٣٧)
العربية السعودية	١١٨	٣٣	(٨٥)
الجزائر	٨٤	٥	(٧٩)
اليمن الشمالي	٦٠	–	(٦٠)
الامارات	٦٣	٥	(٥٨)
ليبيا	٥٧	٦	(٥١)
الكويت	٩١	٤٣	(٤٨)
العراق	٥٢	٨	(٤٤)
اليمن الجنوبي	٣٨	–	(٣٨)
لبنان	٢٧	٣	(٢٤)
موريتانيا	٩	–	(٩)
عمان	٨	–	(٨)
المغرب	٤٤	٣٩	(٥)
تونس	٢١	١٨	(٣)
جيبوتي	٣	–	(٣)
الاردن	٢٦	٢٣	(٣)
اجمالي	١٢٤٨	٢٢٤	١٠٢٤
(ج) بلدان اخرى			
الصومال	٢	٥	٣

ب – الخدمات :

يتجاوز التعاون بين الصين والبلدان العربية حدود مجال التبادل السلعي لكي يغطي مجال التبادل الخدمي، وخاصة تلك المتصلة بانشطة المقاولات . ففي عام ١٩٧٩ بدأت الصين مسعى جديد نحو الانفتاح على العالم الخارجي والتعاون مع البلدان الاخرى في حقول العقود الهندسية وخدمات العمل . وقد تدافق ذلك مع الطفرة الثانية للبترول في البلاد العربية التي نجم عنها تزايد الطلب على خدمات المقاولات من اجل الوفاء بحاجتها من الانشاءات . وقد تضاعف اجمالي العقود التي فاز بها مقاولون صينيون في البلاد العربية من حيث القيمة تقريبا بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وزادت عن الضعف بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . وتعتبر البلاد العربية اجمالا منبعا لما يزيد عن ٦٤٪ من اجمالي قيمة عقود التعاون في مجال الهندسة الدولية وخدمات العمل التي منحت للشركات الصينية في الفترة (٧٦– ١٩٨٤) ويبين الجدول رقم (٤) قمية العقود الممنوحة للشركات الصينية من كل من البلاد العربية خلال الفترة ٧٦– ١٩٨٤ .

جدول رقم (٤)

العقود الممنوحة للمقاولين الصينيين من البلاد العربية

(بالمليون دولار امريكي)

البلد المانح	قيمة العقود				
	١٩٧٦–١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	اجمالي
العراق	٣٠٤	١٦٤	٩٤	٥٨٨	١١٥٠
اليمن الشمالي	١٤٣	٥٦	٥٠	٩٠	٣٣٩
ليبيا	٨	١٩	٥٤	١٢١	٢٠٢
مصر	٥	–	٢	١٨٦	١٩٣
الجزائر	٢	–	١٢٤	٥٤	١٨٠
الاردن	٦٦	٢٧	٥٩	٢٦	١٧٨
الكويت	٢	٥	٧٩	٧٩	١٦٥
الصومال	١	٧	٣٨	٥	٥١
اليمن الجنوبي	–	٥	٣	١٠	١٨
السودان	٩	–	٥	–	١٤
تونس	–	–	–	١٢	١٢
البحرين	٦	–	–	–	٦
جيبوتي	–	–	٢	٣	٥
الامارات	–	–	٢	–	٢
موريتانيا	–	١	–	–	١
كل البلدان العربية	٥٤٦	٢٨٤	٥١٢	١١٧٤	٢٥١٦
جميع العقود الممنوحة للصين من كل البلاد	٧٩٣	٥٠٧	٩٢٤	١٧٣٤	٣٩٦٢
نسبة العقود العربية الى اجمالي العقود من الخارج	٦٩٪	٥٦٪	٥٥٪	٦٨٪	٦٤٪

ويتضح من هذا الجدول ان العقود التي منحتها العراق قد بلغت ٣٠٪ تقريبا من اجمالي عقود الهندسة وخدمات العمل الدولية للصين، ونحو ٤٦٪ من اجمالي العقود العربية الكلية لها. ويتلو العراق في ذلك جمهورية اليمن العربية التي منحت ١٣ ٪ من اجمالي العقود العربية الممنوحة للشركات الصينية. ويشمل الزبائن الهامون الاخرون للصين، ليبيا ومصر والجزائر والاردن والكويت ولكل منهم نحو ٧٪ من اجمالي السوق العربي (للمقاولات الصينية).

ومما يستحق الذكر ان قيمة العقود الممنوحة من البلاد العربية للشركات الصينية عام ١٩٨٤ كانت مماثلة تقريبا لقيمة الصادرات السلعية للبلاد العربية و اكثر من اربعة اضعاف قيمة الواردات السلعية للصين من البلاد العربية.

ج- تدفقات رأس المال:

يعتبر نقص رأس المال احد مشكلات النمو الاقتصادي في الصين. وقد بدأت الصين منذ عام ١٩٧٩ في اللجو الى رؤوس الاموال الاجنبية، كوسيلة لتمويل حاجات التنمية. وقد فتح ذلك مجالا جديدا للتعاون بين الصين والبلاد العربية وخاصة تلك المنتجة للبترول والمحققة لفائض رأسمالي. وقد اقترضت الصين خلال الفترة ٧٩-٨٢ نحو ١٢٫٨ بليون دولار من المؤسسات المالية العالمية ومن البلدان الاجنبية، وكانت الكويت هي البلد العربي الوحيد بين هؤلاء المقرضين حيث بلغت قيمة قروضها الاجمالية للصين خلال نفس الفترة ما يوازي ١٠٧ مليون دولار. وفي ١٩٨٣ منحت الكويت للصين قرضا جديدا بقيمة ٤٥ مليون دولار مثلت ٣٪ من اجمالي الاقتراض الصيني الخارجي في ذات العام. وتم الاتفاق عام ١٩٨٤ على منح قرض كويتي جديد للصين بقيمة ٤٨ مليون دولار. ومثل هذا القرض نحو ٤٪ من القيمة الكلية للقروض الاجنبية وكانت الكويت هي ثالث اكبر مقرض للصين خلال هذا العام، ويسبقها فقط اليابان ثم البنك الدولي.

٣- التوقعات المستقبلية

لا يزال حجم التجارة بين العالم العربي والصين أدنى من مستواها الاحتمالي ففي

السنوات الخمس الاخيرة ٨٠-٨٥ عانت هذه التجارة من الركود عند مستوى ما قبل عام ١٩٨٠ بالرغم من الفرص الوفيرة لدعمها. فخلال ٨٠-٨٥ فتحت الصين ابوابها امام العالم الخارجي، واستأنفت بلدان عربية عديدة علاقاتها الدبلوماسية والسياسية الكاملة مع الصين، ويتم عقد مؤتمرات قمة كثيرة بين الزعماء العرب والصينيين. وبالنظر الى كل هذه الظروف المواتية فإن التساؤل حول لماذا لم تتطور التجارة الى مستويات أعلى يستحق مناقشة جادة حيث ان التجارة هي المحدد لعجلة كافة العلاقات الاقتصادية.

وثمة اسباب موضوعية معينة لتفسير المستويات المتدنية للتجارة. ومن اهم هذه الاسباب عيوب تسهيلات الشحن والتسويق الصينية. فالطرق البحرية ليست منتظمة وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة على امكانية الاعتماد على الطلبيات التجار من الصين الى العالم العربي. وفوق ذلك فان التجار والمصنعين الصينيين يصرون على بيع كميات كبيرة وهو ما لا يتفق مع طبيعة الطلب العربي. اذ ان معظم البلدان العربية لديها طاقة تسويق صغيرة، وهي تلجأ الى التنويع وهو ما لا يراه التجار الصينيون مغريا. ومع ذلك فانه يتم حل هذه المشكلات تدريجيا واصبح المصدرون الصينيون اكثر تقبلا للطلبيات الصغيرة.

وهناك سبب آخر يتمثل في انخفاض التقدير المحاسبي للواردات العربية من الصين عن حقيقتها. مثل جزء معين من الصادرات الصينية للعالم العربي يتم شرائها من طرف ثالث مثل هونج كونج وسنغافورة. وهناك عمليات اعادة تصدير صينية تأتي من بلدان اخرى كذلك. ويمكن احلال هذه التجارة بالوساطة الى تجارة مباشرة اذا ما أدخل ميكانيزم مناسب. والميكانيزم الاساسي المقترح هنا هو انشاء ترتيب لتجارة المقايضة Counter Trade بين العالم العربي والصين إن وجود بنوك عربية تعمل في الصين (مثل البنك العربي) يجب ان يسهل هذه العملية. فمع الهبوط المتوقع في النشاط الاقتصادي العربي اجمالا وفي متحصلات الصرف الاجنبي بصفة خاصة تصبح تجارة المقايضة احتمالا مجديا. اذ يمكن للعرب بيع البترول والاسمدة والبتروكيماويات وحتى الغاز الطبيعي للصين في مقابل السلع الوسيطة والاستهلاكية والرأسمالية من الصين.

ويجب ملاحظة ان تكوين تجارة الواردات من الصين يتميز لصالح البنود الاستهلاكية مثل الملابس والمعدات والاجهزة المنزلية والانسجة الصناعية و .....الخ. وهناك بلدان عربية عديدة الان تنتج وتقوم بفرض الحماية الجمركية على هذه الصناعات. اما حقيقة ان

المنتجات الصينية ارخص واكثر تنافسية فليست عنصرا مشجعا للتجارة. ومن هنا يجب ان تتغير الواردات من الصين في المستقبل لصالح السلع الرأسمالية والوسيطة.

ولكي نتطور اكثر بهذه المسألة الاخيرة ينبغي ملاحظة ان العالم ككل يشهد تحولات كبيرة في خريطة تقسيم العمل. وسوف يشكل العالم العربي مع الصين اهدافا للاغراق التكنولوجي الدولي.*. ومن هنا فان العالمين العربي والصيني يجب ان يتعاونا معا من اجل اختيار مجموعة من المشروعات المتبادلة التي تغطي حاجات احدهما او كلاهما عن طريق انتخاب التكنولوجيا المناسبة وتوحيد موقفهم التفاوضي في مواجهة بائعي التكنولوجيا من الشمال. ومن الامثلة الهامة هنا الالات الزراعية وصناعات الصلب الثقيلة والسيارات والشاحنات وآلات الحفر الثقيلة والاسمدة والبتروكيماويات. ان تجميع الجهود في هذه المجالات قد يثبت فائدته ونفعه لكل من الصين والعالم العربي.

وفي مجال الخدمات هناك نطاق اكثر اتساعا. فالمقاولات تمثل آفاقا تعد بمزيد من التوسع. وفي هذا المجال يمكن انشاء مشروعات مشتركة باستخدام رأس المال العربي والعمل الصيني من اجل العمل في بلدان اخرى مثل شرق افريقيا. وفوق هذا فان الطرفين يمكنهما تعزيز التعاون في الشحن البحري– وهو عنصر هام جدا في التعاون المستقبلي. وتمثل الزراعة مجالا آخر هام للتعاون خاصة في السودان والصومال.

ان امكانيات التعاون وفيرة. غير ان الصيغة المناسبة لا تزال مقصودة. ولا تزال تجربة التعاون الاقتصادي في الفترة ١٩٦٠–١٩٨٥ بعيدة عن الانتظام بما يسمح باستنتاج اتجاهات حاسمة ومفيدة للتأمل في المستقبل. وبالتالي فان مستقبل العلاقات الاقتصادية يجب ان يعتمد على تحليل شامل للتغيرات المتوقعة في المستقبل ذاته.

---

*مصطلح الاغراق dumping يقصد به معنيان: المنافسة السعرية الشديدة بين البائعين، وجعل سوق ما منفذا لتصريف البضائع والتكنولوجيا المتخلفة وذات الجودة الاقل.

العلاقات الاقتصادية بين الصين والبلاد العربية
الموقف الحالي واحتمالات التطور الافضل

الاستاذ تشن تشوند

يعود تاريخ العلاقات الحميمة بين الصين والعالم العربي الى نحو ألفي عام من الزمن. وخلال هذا التاريخ الطويل قام العرب والصينيون بالتبادل التجاري والتكنولوجي والثقافي، الامر الذي مكن الطرفين من دعم تطورهم في المجالين الثقافي والاقتصادي. وفي السنوات الاخيرة شهدت التجارة والتعاون التكنولوجي تطورات جديدة. فسياسة الانفتاح التي تمارسها الصين منذ ١٩٧٨ والتكيف الاقتصادي في البلدان العربية قد وفر فرص جديدة لمزيد من دعم تعاونهم الاقتصادي والتكنولوجي.

١– الموقف الحالي للعلاقات الاقتصادية

أسست الصين علاقات تجارية مع معظم البلدان العربية حتى الان. وفي السنوات الاخيرة تزايدت تجارة الصين من حيث الحجم مع البلدان العربية المنتجة للبترول بصورة هائلة. وتصدر الصين الحبوب والغذاء والنسيج (أي الملابس القطنية والصوفية والحرير والمشغولات اليدوية والأزياء) والمنتجات الصناعية الخفيفة (مثل الدراجات وماكينات الحياكة والبطاريات والخزف والمنتجات الفخارية) والمعدات، ومنتجات الحرف والصلب وآلالات الزراعة والادوية الى البلاد العربية. وتستورد الصين من هذه البلاد الفوسفات والأسمدة الكيماوية والقطن والبلح.

وفي عام ١٩٨٤ بلغت القيمة الاجمالية للصادرات والواردات بين الصين والبلاد العربية ٢٥٠٣ مليون دولار وهو ما يصل الى ٥٪ تقريبا من التجارة الخارجية الاجمالية للصين في ذلك العام.

وتشكل عقود هندسة الانشاءات وخدمات العمل وجها هاما ثانيا للعلاقات الاقتصادية الثنائية بين الصين والبلدان العربية. فخلال الفترة ٧٦–٨٤ انخرطت الصين في انماط متقدمة من مشروعات المقاولات وخدمات العمل مع العراق والاردن والكويت والبحرين

والامارات العربية المتحدة ومصر وجمهورية اليمن العربية وجمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية. وبلغت القيمة الاجمالية للمعاملات ٢٠٥٠ مليون دولار. ويمثل هذا الرقم ٨٧ر٥١٪ من القيمة الاجمالية لمشروعات المقاولات وخدمات العمل الصينية في الخارج خلال نفس الفترة. وفي نفس الوقت تطور التعاون بين الطرفين في مجال التمويل فتلقت الصين قروضا من الكويت والاردن، وكان من بين هذه القروض ما قدمه صندوق التنمية الاقتصادية العربية الكويتي ويبلغ ٢٢٠ مليون دولار لتسعة مشروعات في الصين.

والى جانب التعاون الثنائي تطور ايضا التعاون متعدد الاطراف. فمثلا نجد ان مصنع الاسمدة الفوسفاتية في مدينة كينوانجداو Qinnuangdao هو مشروع مشترك بين الكويت والصين وتونس.

٢- احتمالات توسع التعاون الاقتصادي

لكل من الصين والبلاد العربية مزاياها الاقتصادية التي تكمل بعضها البعض وتمكنها من مساعدة بعضها البعض على الوفاء بحاجات التنمية الاقتصادية بها. وبالتالي فهناك احتمالات كبيرة لتوسع التعاون الاقتصادي بينهما على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

فالبلاد العربية غنية بالموارد الطبيعية. والشرق الاوسط هو اهم منتج للبترول والغاز الطبيعي في العالم. كما ان ثمة موارد معدنية وفيرة مثل الفوسفات. ونتيجة للزيادات الكبيرة في اسعار البترول في السبعينات تعاظم دخل البلاد المنتجة للبترول في الشرق الاوسط بسرعة وتراكمت لديها مبالغ كبيرة من الصرف الاجنبي، مما مكنها من تنمية اقتصادياتها القومية وان تستورد كميات كبيرة من السلع وقوة العمل من بلدان اخرى في انحاء العالم المختلفة. وبالرغم من ان الهبوط الاخير في اسعار البترول قد سبب تقلصا حادا في دخل البلاد المنتجة للبترول في الشرق الاوسط فلا زالت احتياطياتها من البترودولارات كبيرة. فوفقا لجريدة السياسة - الكويتية بلغت الاصول المملوكة للبلاد العربية المنتجة للبترول في الخارج ما قيمته ٦٠٠ بليون دولار. وحتى يونيو ١٩٨٤ بلغت القروض والاستثمارات الاجنبية للمنظمات المالية الكبرى الثمانية لبلدان الشرق الاوسط نحو ٥٢ر١٨ بليون دولار. وتمثل هذه مزايا هامة لاقتصاد البلاد العربية المنتجة للبترول.

وكنتيجة للنمو التاريخي غير المتوازن في البلدان العربية نجد انها تعاني من اقتصاد يقوم على منتج واحد. وبالرغم من تشبعها بالبترول، فهذه البلاد تعاني من زراعة متخلفة، وعليها بالتالي ان تستورد كميات كبيرة من الغذاء كل عام. وقد بلغت مدفوعات الواردات من الغذاء من عام ١٩٨٥ نحو ٢٥ بليون دولار. ومن أجل تغيير هذا الوضع، تعطى بلدان عربية عديدة اهتماما اكبر بتنمية الزراعة والصناعة الخفيفة من اجل تنويع اقتصادياتها وصادراتها. وتوافقا مع حاجاتها في التنمية الاقتصادية سوف تتوسع البلدان العربية في تجارة الصادرات والواردات وسوف يتعين عليها ان تستورد التكنولوجيا والمعدات المناسبة لظروف المنطقة.

اما الصين فهي بلد اشتراكي نام وكبير يبلغ تعداد سكانه اكثر من بليون نسمة. وقد تمكنت الصين بجهود استغرقت ٣٧ عاما ان تشيد نظام صناعي ونظام اقتصادي قومي مستقل وشامل نسبيا، كما تمكنت من بناء رصيد كبير من المواهب التكنولوجية. وبدءا من عام ١٩٨٦ سوف تطبق الصين خطتها الخمسية السابقة. ويتوقع أن تبلغ القيمة الاجمالية للتجارة الخارجية للصين نحو ٨٣ بليون دولار عام ١٩٩٠، اي بنسبة زيادة ٤٣٪ مقارنة بعام ١٩٨٥. ونتيجة لذلك سوف تصدر الصين المزيد من السلع المصنفة والمنتجات الزراعية، كما انها سوف توسع وارداتها وتعجل من تنمية اقتصادها. ومن اجل دعم العلاقات التجارية مع بلدان الخليج والبلاد الاخرى في الشرق الاوسط أنشأت الصين شركة خاصة، وهي مؤسسة الصين لتجارة الخليج، تضطلع بالتجارة وتوفر الخدمات الاستشارية في المنطقة.

وتشتمل المشروعات الخارجية للصين الان على العمارة وانشاء الجسور والطرق والموانىء ومحطات الطاقة الكهرومائية والصناعات المعدنية والصناعات الخفيفة وهندسة البترول والاستكشاف الجيولوجي وحفر الابار والزراعة وتربية الحيوان والصيد وانتاج مواد البناء.

وقد طبقت الصين بحسم مبدأ «الالتزام بالعقود وضمان الجودة وتفضيل الارباح الصغيرة لدعم الصداقة». ولان التكنولوجيا والمعدات التي توفرها الصين اكثر مناسبة للبلدان العربية فان التعاون بين الطرفين في هذا المجال يجرى بصورة طيبة في السنوات الاخيرة. ومع تحقق المزيد من النمو الاقتصادي والتكنولوجي الصيني فان التعاون

الاقتصادي والتكنولوجي بين الصين والبلاد العربية سوف يشهد مزيد من النمو كما يستدعي الموقف .

وفي سياق التحديث ، فان نقص التمويل سوف يظل احد العوامل المقيدة في الصين . ولذلك ترحب الصين بكل صور القروض الاجنبية وهي تتوقع ان تقوم الشركات الاجنبية ايضا بالاستثمار في الصين وانشاء مشروعات مشتركة ومشروعات تعاونية صينية – اجنبية ومشروعات مملوكه بالكامل للاجانب . وقد اكد رئيس الوزراء الصيني زاو زيانج Zhao Ziyang في لقاء مع ممثلي ١٤ شركة بتروكيماويات وبنوك اجنبية ، انه في فترة الخطط الخمسية السابعة والثامنة فان الصين تتوقع الى جانب استمرار التعاون في المجالات الاخرى باشكال عديدة – ان تتدعم علاقات التعاون في مجال الموارد المالية مع المستثمرين الاجانب .

ان دوائر الاعمال الاجنبية تجمع، على اعتبار الصين سوقا ممثلا له، طاقة هائلة . وسوف يبلغ عدد المشروعات تحت الانشاء او التجديد والتوسع خلال الفترة ١٩٨٦ ١٩٩٠ ما يصل الى ٣٥٠ مشروعا . وسوف يركز استخدام الاموال الاجنبية على مجالات الطاقة والنقل والاتصالات والمواد الخام . وسوف يعطي اهتمام خاص لانتاج الطاقة الكهربية وانشاء المواني واستكشاف البترول الى جانب التمويل التكنولوجي للصناعات الاليكترونية ولصناعة بناء الآلات .

ومن اجل زيادة فعالية استخدام الارصدة الاجنبية سوف تستمر الصين في اكمال التشريع الاقتصادي للاعمال الاجنبية . وسوف تنظر الحكومة الصينية في منح معاملات تفضيلية للاجانب من اجل جعل البيئة الاستثمارية بها اكثر تنافسية . كما ستتخذ الصين مزيدا من الاجراءات لتقوية التعاون المالي الصيني مع الخارج . وثمة كذلك آمال جيدة للتعاون بين الصين والبلاد العربية المنتجة للبترول في هذا المجال .

فالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الصين والعرب لن يجلب فقط منافعا متبادلة لكل من الجانبين ولكنه سيساهم ايضا في التعاون المستمر بين الجنوب – الجنوب .

خلاصة المناقشات

شارك في مناقشة البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الصينية السادة الافاضل : علي غندود، د. سعد الدين ابراهيم، د. حامد عمار، أ. علي عيسى، أ. سيد ياسين والاستاذ تشن تشو نون ، والسيد جوجيان والسيد يانغ شانتشوون والسيد خوان تسيانغ و د. جواد العناني و د. صالح الزعبي .

وقد تناولت المناقشات استفسارات حول مشكلات التعاون الاقتصادي وبعض الافكار المحددة لحل هذه المشكلات وتقوية التعاون في المجالات المختلفة .

ومن هذا المضمار قدمت الاضافات التالية :

١ – بالنسبة للمستوى العام والهيكل العام للعلاقات الاقتصادية العربية– الصينية وقع الاجماع على امرين : اولا ان المستوى الحالي والهيكل الحالي للعلاقات الاقتصادية بين الوطن العربي والصين غير مرضي اطلاقا ولا يسمو الى مستوى علاقات الصداقة العميقة على المستوى السياسي ولا يتفق مع الامكانيات والفرص الحقيقية للتعاون بين الطرفين .

ثانيا : التعبير عن القلق في المؤشرات التي تدل على حدوث انخفاض في التعاون التجاري بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة بين الطرفين . كما اجمع المتحاورون على الاعراب عن القلق على مستقبل هذه العلاقات والضرورة المطلقة للتغلب على المشكلات وتوسيع ميدان التعاون .

٢ – ان التجارة بين البلدان العربية والصين تحتاج لدفعة قوية من الطرفين . وقد نبه د. عناني الحاضرين الى مؤشرات دالة على انخفاض الاهمية النسبية للتجارة السلعية بين الصين والدول العربية من اجمالي مبادلاتهم التجارية الخارجية . واكد السيد تشن تشو نون (القنصل التجاري الصيني في الاردن) على عدم رضاءه عن المستوى الحالي للتجارة . وفسر هبوط الاهمية النسبية للتجارة مع العالم العربي بثلاثة عوامل : الانكماش الاقتصادي في المنطقة العربية، مشكلات الهيكل الاساسي للتجارة وخاصة تأخر الشحن البحري وتأخر الاجابة على الطلبيات التجارية ، وعدم مرونة الصادرات الصينية . والى جانب ذلك اكد السيد تشن تشو

نون على مشكلة خاصة تتصل بتطبيق شروط المقاطعة العربية على شركات التصدير الصينية. فالصين هي عالم متسع جغرافياً. والحصول على الوثائق التي تطلبها الجامعة العربية يقتضي الذهاب والعودة من الاقاليم الى بكين العاصمة. وينجم عن ذلك تأخر طويل وضياع للوقت. وطالب السيد تشن تشو نون بأن يتم اعضاء الشركات الصينية من شروط مكتب المقاطعة للجامعة العربية، إسوة بالعديد من الشركات الاوروبية. على الاقل لان كل الشركات والمؤسسات الصينية هي شركات دولة وهي لا تتبادل تجارياً مع اسرائيل الا في الحالات القليلة التي تطلب فيها الدولة ذلك.

وكذلك نبه د. عناني الى أنه اذا استمرت الاتجاهات الحالية في التجارة المتبادلة بين الصين والعرب فانها قد تتدهور في المستقبل. وطرح د. محمد سعيد توقعاته بأن البلاد العربية سوف تتجه الى تخفيض عجز الميزان التجاري سواء عن طريق فرض رسوم جمركية اعلى، او عن طريق الوسائل الادارية. وان ذلك ينطلق من واقع اضمحلال عائدات البترول والتحويلات الرأسمالية الى البلاد العربية. واقترح كل من د. عناني و د. محمد سعيد بأن يزيد الاعتماد على تجارة المقايضة كما تنصح سكرتارية الانكتاد والمؤتمر السابع لندوة المنظمة. وفي مقابل ذلك اجاب السيد تشن تشو نون ان الصين قد اخذت في الابتعاد عن تجارة المقايضة ونحو التجارة الحرة (القائمة على العملات القابلة للتمويل).

ومن الواضح من مناقشات المؤتمر ان المتحاورين قد أبدوا اهتمامهم بمشكلات النية الاساسية للتجارة. فاقترح د. سعيد قيام بنك تجاري يقوم ايضا بأعمال الاستثمار يكون مشتركا بين الصين والعرب. وطالب د. عناني بأن يقوم البنك العربي الصيني في بكين بدور اكبر في تسهيلات التجارة. وفوق ذلك اقترح أ. علي عيسى ان يقوم المنتدى بدعوة غرف الصناعة والتجارة العربية لمناقشة واقتراح افكار بصدد تدعيم وتوسيع فرص التعاون التجاري بين العرب والصين وصياغة خطة ووضعها بين ايدي اجهزة التنفيذ العربية.

٣ – وقد اثارت مشكلات التجارة بالضرورة مشكلات الشحن البحري والمواصلات والاتصالات. وابدى المتحاورون اهتمامهم بمتابعة هذه القضية باقتراحات محددة،

وبطبيعة الحال فان المواصلات تعني بنقل السلع وبنقل الناس والافكار. ويتسم مجال النقل الجوي بمزية فريدة وهي انها تجمع بين نقل البضائع والاشخاص والافكار: اي انها مواصلات واتصالات. ولذلك فقد ركز المتحاورون على الخروج باقتراحات عملية في هذا المضمار

وقد بدأ أ. علي غندور هذه المناقشة فركز على الاهمية الحاسمة للاتصالات وضرورة تأسيس اتصال جوي مباشر بين الصين والعرب. وأكد على ان إنشاء جسر جوي بين الطرفين سوف يجر وراءه عديد من صور التعاون الاخرى مثل التجارة السلعية ونقل الافكار والاشخاص والسياحة والانشطة المالية وغيرها.

وباعتباره رئيس والمدير العام لشركة عالية (ALIA الخطوط الجوية الملكية الاردنية) اقترح السيد علي غندور انشاء شركة طيران عربية– صينية. وبصورة محددة يقتضي ذلك تجمع كونسورتيوم من شركات الطيرات العربية والاتفاق مع الصين على انشاء شركة طيران مشتركة على اساس قاعدة ٥٠٪ – ٥٠٪، وقبل كل ذلك لا بد ان يكون لهذه الشركة حق الهبوط في المطارات الصينية مثلها مثل بعض خطوط الطيران الأوروبية والامريكية.

بل أكد الاستاذ علي غندور زيف الفكرة التي تقول انه لا يوجد ما يكفي من الزبائن لجعل شركة مشتركة للخطوط الجوية جديرة اقتصادياً بالتطبيق. ذلك ان السوق العربي الصيني في هذا المجال ديناميكي. وتدليلاً على ذلك التزم الاستاذ غندور بانه بعد انشاء هذه الخطوط الجوية المشتركة فان الارباح سوف تقتسم بين الطرف العربي والطرف الصيني، فاذا حققت الشركة خسائر فان الطرف العربي سوف يتحملها وحده. ونفس هذه الافكار تنطبق على صور النقل والمواصلات الاخرى وبصورة خاصة المواصلات البحرية وخدمات الموانيء.

٤ – وقد استدعى الحديث عن مشكلات المواصلات مناقشة القضايا الخاصة بالتفاعل الثقافي من جديد. فأكد الاستاذ سيد ياسين على ان التبادل الاقتصادي لا يمكن عزله عن التبادل الثقافي، وان هناك تدعيم متبادل سلباً وايجابياً بين اشكال التبادل. واذا كنا نفكر في تطوير التعاون الاقتصادي من خلال برنامج متكامل فلا يوجد ما يمنع من تطبيق الفكرة ذاتها على التعاون الثقافي. اي ضرورة التفكير في

برنامج ثقافي متكامل يشمل تعليم اللغات والثقافات العربية والصينية وتبادل الدارسين والمفكرين وترجمة الاعمال الثقافية الكبرى الى اللغتين العربية والصينية. واعطى د. صالح الزعبي مثلا محددا لهذه الصورة من صور التبادل بما تفكر فيه جامعة الأردن من انشاء برنامج للدراسات الاقليمية حول الصين واستضافة استاذ صيني للتدريس في جامعة الأردن. واقترح د. حامد عمار شكل البحوث المشتركة في مجال اللغات والتعليم والبحوث الاجتماعية والاقتصادية والترجمات والبحوث التطبيقية. وتحمس السيد جوجيان لهذه الافكار الخاصة بالتعاون الثقافي ولاحظ ان الكتاب الصينيين الكبار غير معروفين في العالم العربي لان اعمالهم لم تترجم، على حين اننا يمكن ان نبذل جهدا جادا في هذا الصدد.

٥ - وناقش المتحاورون كذلك باهتمام مميز التوقعات الكبيرة للتعاون من خلال المشروعات المشتركة. والواقع ان المشاركين العرب والصينيين قد اتفقوا على ان هناك امكانيات ممتازة لمثل هذه المشروعات، وأنها تمثل المجال الاكثر ديناميكية للتعاون الاقتصادي بين الصين والعالم العربي. ومن الواضح ان الصينيين كانوا مدركين تماما لهذه الحقيقة. فأكد السيد تشن تشونون ان الهيكل السلعي الحالي للصادرات الصينية لن يكون له مستقبل كبير في العالم العربي. ومن ناحية اخرى اوضح ان الصين مهتمة بأن تساعد الدول النامية عامة والدول العربية خاصة في الاستغناء عن العديد من الواردات التقليدية في مجال الصناعات الخفيفة بحيث تعزز امكانية احلال الواردات عن طريق التصنيع في السوق العربي المحلي. وضرب مثلا لذلك بمشاكل الزهور في الاردن التي اغنتها عن واردات الزهور. وربما كان النموذج الاهم هو الصناعات الغذائية. فبدلا من تصدير الاغذية المحفوظة يمكن انشاء هذه الصناعات في البلاد العربية والاستغناء بذلك عن هذا البند للواردات. واعطى السيد تشن تشو نون تصورا عاما عن ميكانيكية انشاء شركات مشتركة عربية صينية، فاقترح نمطا من التعاون الثلاثي. فالصين لديها خدمات العمل وبعض الخبرات الصناعية الهامة. وفي المقابل هناك بعض الدول العربية الغنية برأس المال واخرى غنية بالموارد الزراعية والمعدنية، وهذه الاطراف الثلاثة يمكن ان تنضم معا في مشروعات مشتركة سواء في الصين او في البلاد العربية

الغنية بالموارد. ونصح تشن تشو نون بالتركيز على مجال الزراعة والصناعات الزراعية كمجال هام للمشروعات المشتركة بين الصين والعرب. واتفق السيد جوجيان على اولوية الزراعة والصناعات الزراعية في مجال المشروعات المشتركة.

اما الطرف العربي فقد كان يرى فرص اوسع للمشروعات المشتركة واشار د. عناني لاهمية الفروع الحديثة والديناميكية في التطور الصناعي العالمي كمجال هام للجهود المشتركة بين العرب والصين، واعطى مثلا لذلك بالهندسة الحيوية والزراعة التخليقية الوراثية. كما توسع في اعطاء امثلة عن ضرورة ان يخطو التعاون بجسارة اكبر الى تبادل تسهيلات انتاجية بدلا من تبادل سلع نهائية، ونادى سمو الامير الحسن الخبراء العرب والصينيين بترجمة هذه الاهداف العامة على نحو مفصل الى اقتراحات محددة بمشروعات وفروع صناعية، ومؤسسة على هياكل تنظيمية وادارية وقانونية ديناميكية. والواقع ان مؤتمر الحوار قد استمع الى عدد كبير من الاقتراحات المحددة بمشروعات مشتركة الى جانب تدارس المعايير المجردة.

٦- وفي نهاية هذا الحوار لخّص البروفسور خوان تسيانغ رئيس الوفد الصيني استجابته للرؤى والاقتراحات العربية كما يلي:

اولا: اعبر عن سروري باجتماعنا لان كل من الطرفين قد اظهر حماسا كبيرا للتعاون الاقتصادي. فيجب ان نفعل الكثير لندفعه قدما الى الامام. لقد عبر العديد منكم عن مخاوف معينة واود ان اؤكد اننا قد لاحظنا هذا وسننظر فيه بدقة. واعتقد انه سيمكن حل مسألة التسهيلات لخطوط الطيران العربية في المستقبل القريب جدا. وبالنسبة لمسألة الشحن البحري فقد سجلنا ملاحظاتنا وسوف ننظر فيها بكل اهتمام ورعاية.

اما بالنسبة لتبادل الزيارات وتنظيم اللقاءات بين الدارسين فنحن نرحب بها لاننا نشعر اصلا بنقص شديد في هذا الجانب. ان لدينا الكثير من المؤتمرات واللقاءات مع الخبراء والدارسين من اوروبا الغربية واليابان والاتحاد السوفيتي ولكننا نفتقد اللقاءات مع الخبراء والدارسين العرب.

وكذلك فسوف نرفع تقريرا بوجهات نظركم الى المسؤولين في الصين بصدد قضايا ومشكلات التجارة والتكنولوجيا ونأمل ان نتغلب سريعا على هذه المشكلات

لصالحنا المشترك. ان لدينا تقاليد في تجارة المقايضة، ونحن نحتاج الى إضفاء الطابع المؤسس على علاقاتنا في المجال الاقتصادي.

ويمكننا ان نقترح ان تنشأ لجنة مشتركة شبه رسمية للاحاطة بمجالات التعاون المفيد في مجال المشروعات المشتركة والتعاون الاقتصادي عموما واقتراح هذه المشروعات والاشراف عليها عامة. ان علينا ان نلحق وبسرعة البلاد المتقدمة في المجال التكنولوجي بصفة خاصة. وتعاوننا سيكون مفيدا بالتأكيد. فلدينا معا عدد كاف من الخبراء والعلماء. وعلينا ان ندر كل المقترحات وان نعمل على تطبيق المقترحات الجيدة بسرعة.

القسم الرابع

وثائق الحوار

قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني
حول المبادىء التوجيهية لبناء مجتمع اشتراكي
ذي ثقافة وفكر متقدمين

(تم تبنيه في الجلسة السادسة الكاملة للجنة المركزية الثانية عشرة للحزب الشيوعي في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦).

بناء على القرار الاستراتيجي الذي اتخذه المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني، والمتعلق برفع مستوى التقدم الثقافي والفكري لمجتمعنا الاشتراكي وكذلك تقدمه المادي، وفي ضوء المبادىء التوجيهية التي وضعها مؤتمر الحزب الوطني العام في سنة ١٩٨٥، وتلبية لمتطلبات الاصلاح الكلي في الصين، فقد قامت الجلسة السادسة الكاملة للجنة المركزية الثانية عشرة للحزب بمراجعة المنجزات التي تم تحقيقها في السنوات القليلة الماضية – والهادفة الى بناء مجتمع متطور ثقافياً وفكرياً – ودرست المشاكل التي ظهرت اثناء هذه العملية. ان اللجنة المركزية انطلاقاً من حرصها على تأمين التقدم السليم في عملية التحديث الاشتراكية، لتدرك ان الحاجة لتوضيح المبادىء الموجهة لهذا التطور الثقافي والفكري ذات اهمية مستعجلة وبعيدة المدى، وان هذا التوضيح يساعد ايضاً في تحسين عملنا في هذا الاتجاه.

١ – الاهمية الاستراتيجية لبناء مجتمع اشتراكي ذي ثقافة وفكر متطورين

إن الخطة العامة لتحديث الصين الاشتراكية هي كما يلي:–

آخذين التطوير الاقتصادي كحلقة وصل يجب علينا ان نستمر في عملية تطوير اجهزتنا الاقتصادية والسياسية، وفي نفس الوقت يجب ان نسارع في عملية تطوير البلاد ثقافياً وفكرياً، عالمين في نفس الوقت ان معطيات عملنا هذه قد تم تنسيقها وتطويرها في آن واحد.

ومن هذا المنطلق فإنه يجب على كل اعضاء الحزب أن يستوعبوا الاهمية الاستراتيجية لهذا البرنامج، وهي أن الفكر والثقافة الاشتراكيين اللذين تقودهما الماركسية، هما من الخصائص البارزة لأي مجتمع اشتراكي. وفي اثناء مرحلة الاشتراكية

فإن التقدم المادي هو الذي يضع الأسس ويقدم الخبرة العملية للتقدم الفكري والثقافي، اللذين بدورهما يعطيان دفعاً فكرياً للتقدم المادي، ويوفران ضمانة قوية لسيره في الاتجاه الصحيح.

ان نجاحنا في بناء الاشتراكية يعتمد على جهدنا في بناء مجتمع قائم على فكر وثقافة اشتراكيين.

ان نجاحنا في استعادة النظام في كل الميادين، والبدء في حملة شاملة للاصلاح وتحقيق التقدم المادي منذ انعقاد الجلسة الثالثة الكاملة للجنة الحزب الحادية عشرة في كانون اول عام ١٩٧٨ قد أظهرا انه قد تم انجاز الكثير في الطريق الى بناء المجتمع الذي نطمح اليه.

إن تشجيع تحرير عقول الناس، والتمسك بالخط الايديولوجي الذي يسعى الى الحقيقة المبنية على الواقع بالاضافة الى وضع الروح العلمية الحيوية الماركسية يجب ان توضع موضع التنفيذ.

لقد تخلى حزبنا عن مجموعة من المعتقدات الجامدة، ورفع مفهومه للاستراتيجية الى آفاق جديدة. لقد انتصر الاتزان والديمقراطية في طول البلاد وعرضها. ونحن نقوم باستكمال عمليتي الديمقراطية والقانون، وبناء عليها ارتفع مستوى مشاركة كوادر الحزب والجماهير. ان المشاركة الجماهيرية في رفع مستوى التقدم الفكري والثقافي قد اصبحت اكثر انتشاراً، وقد اسفرت عن تجربة جديدة، وفي هذه الاثناء فإن جواً اجتماعياً من الاحترام للمعرفة والموهبة قد تمت تقويته. ان محاولاتنا التعليمية والعلمية والثقافية قد اثمرت.

ان تقاليد الحزب العريقة في تطور مستمر ومعها يتطور اداء الاعضاء ويتحسن مستوى الاداء الاجتماعي.

تلك هي التوجيهات الرئيسية، ولكن علينا ان ندرك على اية حال ان توجهنا نحو تطوير الفكر والثقافة الاشتراكيين لم يتم بعد تطويعه ليخدم حاجات التحديث الاشتراكي والاصلاح وفتح ابواب البلاد الى العالم الخارجي. يجب ان نعترف اننا تفتقر الى المعرفة اللازمة لعملنا في هذا الحقل بالذات، وان علينا - حزباً ومجتمعاً - ان نحل كثيراً من المشاكل التي تعترض طريقنا، والتي تتطلب جهداً مضاعفاً لتصفيتها. وما لم يكن لدينا

تصور كامل لما هي عليه الامور في الوقت الحاضر، وما لم ندرك ان عملنا ملح وطويل الامد، فلن نستطيع المحافظة على جهدنا وستعاني مسيرتنا العامة نتيجة لذلك.

إن الاصلاح يعني تطوير واستكمال النظام الاشتراكي، والتقدم في كافة الحقول يعكس التغيرات المذهلة التي حدثت في الصين خلال السنوات القليلة الماضية. ان سياساتنا التي تتمحور حول البدء باصلاح كلي وانفتاح على العالم، قد امدت قضيتنا الاشتراكية بحيوية عظيمة، ورفعت الى درجة كبيرة من ثقافتنا وفكرنا الاشتراكيين وتطوير الاقتصاد وتحسين الديمقراطية الاشتراكية قادا الى تغيرات عميقة في مفاهيم الناس الفكرية ونظرتهم الى العالم، ان هذا لهو امتحان تاريخي عظيم لنا: -

هل نستطيع ان نصل الى كل المتطلبات التي نطمح اليها بتغيير فكر الناس وقيمهم وبيئتهم الثقافية والاجتماعية من اجل تسهيل عملية الاصلاح والتطوير الاشتراكي؟

هل سنقدر ان نقاوم البرجوازيين المثقفين ومنظري الاقطاع، وان نتفادى بذلك الانحراف عن الاتجاه السليم؟

هل سيكون بوسعنا ان نوقظ الحماس اللامتناهي، وابداع شعبنا من مختلف القوميات، لكي نستطيع من خلال جهود عدة اجيال ان نبني بلداً اشتراكياً حديثاً وقوياً؟

يجب أن نكون واثقين انه من خلال قيادة الحزب الصحيحة، وباتباع مبادىء الماركسية ومعطيات مبادىء نظامنا الاشتراكي، وبديمقراطية الحكم، وبشكل خاص من خلال دعم الشعب القومي للبناء والاصطلاح الاشتراكيين، وما دمنا لا ندخر جهداً لرفع مستوى تقدمنا الاشتراكي، فإننا سنحقق التحديث الاشتراكي المنشود.

وباختصار، ولان عملنا على تعميم الفكر والثقافة الاشتراكيين هو ذو اهمية استراتيجية، فإننا يجب ان نتأكد من ان عملنا هذا قادر على دفع عملية التحديث الاشتراكية الصينية إلى الامام، وعلى تعميم عملية الاصلاح الشاملة والانفتاح على العالم ضمن المبادىء الرئيسية الاربعة.

(الالتزام بطريق الاشتراكية، التمسك بدكتاتورية الشعب، التمسك بقيادة الحزب الشيوعي، التمسك بالفكر الماركسي - اللينيني وفكر ماوتسي تونغ) إن ذلك هو المبدأ الذي يقودنا في عملنا هذا.

٢ - المهمة الاساسية في بناء مجتمع اشتراكي ذو ثقافة وفكر متقدمين

إن بناء مجتمع ذي حضارة وفكر متقدمين يتطلب اول ما يتطلب مساعدة الناس (الشعب) على ان يصبحوا مواطنين اشتراكيين، متعلمين جيداً، ومنضبطين، وحاملي مبادىء سامية ونزاهة اخلاقية، وعلى رفع المستوى الفكري والخلقي لمجموع الامة بالاضافة الى مستواها التعليمي والعلمي في سبيل مصلحة التحديث الاشتراكي. ان «قيمة» اي شعب هي حصيلة تاريخية تؤثر بدورها تأثيراً عظيماً على التاريخ نفسه.

ليس هناك ادنى شك في أن تطوير نوعية المواطنين في ظل الاشتراكية سيعود بارتفاع متزايد في مستوى الانتاج العمالي، والى تطوير مستمر في العلاقات الانسانية يقود الى علاقات مبنية على مبادىء الملكية المشاعية، والى تغييرات جذرية في المظهر العام للمجتمع. وهذا كله شرط لا يمكن الاستغناء عنه لنجاح سعينا في سبيل التحديث الاشتراكي.

إن محاولة تطوير الثقافة والفكر ذات معطيين اثنين: -

اولاً: رفع مستوى الشعب فكرياً وخلقياً، وتطوير التعليم والعلم والثقافة. ان هذه المحاولة تشمل عملية التقدم المادي في كليتها، وتظهر نفسها من خلال حياة المجتمع الاقتصادية والثقافية والسياسية.

وهذه العملية البناءة ليست مهمة الدوائر المسؤولة عن العمل الفكري والثقافي والتعليمي فحسب بل انها مهمة جميع الوحدات وكافة المهن.

ان هذه المحاولة هي المهمة البعيدة المدى للحزب كله، وللجيش والعمال والفلاحين، والمثقفين والعاملين في كافة الحقول والوطنيين من كافة القوميات الصينية المتعددة.

لقد ارتكب الحزب خطأً في الحسابات لسنوات عديدة بعد اكتمال عملية تحويل الملكية الخاصة الى الاستراتيجية، فقد فشل الحزب في تحويل التركيز من الصراع الطبقي نحو البناء الاقتصادي. فبالتركيز على مبدأ الصراع الطبقي قللت الحرب من اهمية الثقافة والتعليم والعلوم، وضخمت الى حد كبير قضية الصراع الطبقي، مما ادى الى قيام الثورة الثقافية (١٩٦٦ - ١٩٧٦) التي ادت الى حقبة من المعاناة المحلية.

وباختصار هذه التجربة التاريخية، فقد اشار الحزب بوضوح الى ان التناقض الاساسي في المجتمع الصيني في الزمن الراهن هو تناقض بين الحاجات المادية والثقافية المتزايدة للناس، وبين الانتاج.

* * *

لقد اوضح الحزب أن الصراع الطبقي سيستمر في الوجود ضمن حدود معينة ولزمن طويل، ولكن هذا لا يشكل النقيض الرئيسي، وان معظم التناقضات في مجتمعنا ليس لها طبيعة الصراع الطبقي. فمن اجل بناء مجتمع اشتراكي متقدم الثقافة والفكر يجب علينا ان نذكر دوماً الدروس التاريخية وذلك لمعالجة التناقضات في المجتمع بطريقة صحيحة مستخدمين دوماً اساليب الحوار والتعقل والنقد والنقد الذاتي في مواجهتنا للمشاكل الايديولوجية، يجب علينا دوماً ان نجعل البناء القومي في المقدمة، يجب علينا ان نفعل كل ما نستطيع لتوحيد الناس (الشعب) وان نضع وعيهم الاشتراكي ومبادئهم موضع التنفيذ، وأن نلبي حاجاتهم الفكرية والثقافية لرفع مستواهم الايديولوجي والاخلاقي، وان نطور التعليم والثقافة والعلوم، وباختصار فإن علينا ان نفعل كل مستطاع لتسهيل عملية نمو القوى المنتجة.

إن التاريخ الحديث للصين والعالم يظهر لنا بأنه لا يمكن لبلد ان يتقدم إذا رفض ان يقبل عناصر التقدم العلمي والثقافي من الخارج، ان اغلاق اي بلد في وجه الاتصال الخارجي لا ينتج عنه الا التأخر والجمود. اننا نرفض بحزم المبادىء الرأسمالية والانظمة الاجتماعية التي تدعو الى الظلم والاستغلال، ونرفض كل الوجوه العفنة البشعة للرأسمالية. وبالرغم من ذلك فيجب علينا ان نفعل اقصى ما نستطيعه لنتعلم من كل الدول (بما فيها الدول الرأسمالية المتطورة) الخبرة العالمية في الادارة الاقتصادية والعمل الاداري وأية معرفة، وان نحلل ونطور ما تعلمناه أثناء التطبيق، والا سنبقى جهلة، ولن نستطيع ان نعمل على تحديث بلادنا. ان سياسة قومية ثابتة وانفتاح على العالم كلاهما ينطبق على جهودنا لتحقيق التقدم الايديولوجي والتقدم المادي.

لقد وقفت الامة الصينية العظيمة بتاريخها الطويل وتقاليدها الثقافية في الصف الاول في تاريخ الحضارات القديمة لزمن طويل، ولكنها في الازمنة الحديثة تأخرت الى الوراء بسبب

النظام الاقطاعي المتعفن الذي تزامن مع العدوان الامبريالي . ان ثورة ١٩١١ وحركة الرابع من ايار ١٩١٩ والثورة الكبرى للشعب الصيني التي قادهاالحزب الشيوعي قد احدثت تغييرات مذهله ، سارعت في مولد الصين الجديده على اسس الحضارة الصينية المتجدده والمبينه على اساس الاشتراكيه . ان المرحله الاخيره في تطورنا التاريخي التي ابتدأت بالجلسة الكامله الثالثه للجنة المركزية الحادية عشرة قد نفخت في هذا التجدد روحاً قوية من الحيوية ، وسيكون نتيجة ذلك مجتمعاً اشتراكياً ليس متقدماً مادياً فحسب بل فكرياً وثقافياً ايضاً . الثقافة والفكر اللذان يعتمدان الماركسية كدليل لهما ، الثقافة والفكر اللذان يوحدان بين روح التقاليد والعادات وروح الأزمنة الحديثة ، واللذان يتم بناءهما على اساس ظروف الصين الحقيقية مع وضع العالم على مرمى ابصارنا باستمرار .

٣ – تحريك وتوجيه شعوب القوميات الصينية من خلال هدف مشترك

إن الهدف المشترك لكافة شعوب القوميات الصينية هو بناء اشتراكية ذات خصائص صينية ، وتحويل الصين الى بلد اشتراكي ذي مستوى عالٍ من الديمقراطية والفكر والثقافة . يجب علينا ان نحاول ان نجعل بلدنا بلداً مزدهراً نسبياً بحلول نهاية هذا القرن وأن نجعله يصل إلى المستوى الاقتصادي الذي وصلت اليه الدول المتقدمة بحلول منتصف القرن القادم . ان هذا الهدف المشترك يجسد مصالح وتطلعات جميع العمال والفلاحين والمثقفين والعاملين الاخرين والوطنيين الشرفاء . ان القوة التي توحد شعبنا سياسياً وفكرياً وخلقياً في الصراع للتغلب على العقبات التي تعترض طريقنا هي قوة عظمى ، ومن اجل تحقيق هذا الهدف المشترك يجب علينا ان نرعى الافكار والاتجاهات التي تدعو الى التحديث واحياء المصالح القومية وتوحيد البلاد ، والتي تقوي وحدتنا وتدفع تقدمنا ومصلحة شعبنا الى الامام ، وتساعد على خلق حياة سعيدة عبر العمل الشريف .

وبهذه الطريقة نستطيع ان نتخلص من وجهات النظر المحدودة التي اساءت لفترة طويلة لقضيتنا ، عندها يصبح من الممكن لأعضاء الحزب ولغير الأعضاء ، ولغير الماركسيين الملحدين والمؤمنين ، للمقيمين ولغير المقيمين وباختصار لكل العاملين الشرفاء ، إن يضموا صفوفهم وان يفعلوا كل ما بوسعهم ليجعلوا من هدفنا المشترك حقيقة واقعة .

إن الهدف الاعلى لحزبنا هو بناء مجتمع شيوعي يطبق المبدأ القائل : « من كلٍ حسب قدرته ولكلٍ حسب حاجته » ، ان هذا المبدأ كان ولا يزال مصدراً للقوة ودعماً للشجاعة بالنسبة للشيوعيين .

والاشتراكية بخصائصها الصينية هي مرحلة لا يمكن الاستغناء عنها في التحول الى ذلك المجتمع ، وبالنسبة للشيوعيين فإن هذا الهدف (العمل من اجل اشتراكية ذات طابع صيني) هو هدف الحزب الشيوعي الاسمى ، وأي شيوعي ينقصه الايمان والاخلاص من اجل تحقيق هذا الهدف يكون قد انحرف عن قصد او غير قصد عن هدفنا الاسمى ، وتوقف عن كونه مناضلاً شيوعياً ذا ادراك سياسي .

إن من الواجب على اعضاء وشبيبة الحزب وكل التقدميين الآخرين ان يضموا جهودهم الى جهود العمال والفلاحين والمثقفين ، وان يطبقوا هذا الهدف المشترك على المهمات الحالية ، وعلى اهداف مهنهم وصناعاتهم ، وعلى مسؤولياتهم المهنية واهدافهم في الحياة ، فعلى كلٍ منهم ان يعمل بتفانٍ من موقعه لتحقيق التقدم والاصلاح ، عاملين على بناء بلادنا بواسطة الحرص والمثابرة .

إن الشرف في ايامنا هذه هو شرف العاملين على تجاوز كل الصعوبات وعلى انتاج عمل متميز ، مساهمين في البناء والدفاع عن وطنهم .

وكلما تحقق المزيد في اتجاه تحديد الاشتراكية كلما ازدادت قناعة الناس بأن هدفهم المشترك سيتم تحقيقه . وفي هذا الاتجاه يجب علينا ان نجد طرقاً فعالة لتثقيف الناس ، مستخدمين في ذلك المنجزات التي تحققت في البناء والاصلاح والخبرة المباشرة للجماهير وذلك للتشجيع على التطلع نحو اهدافنا العليا . وفي نفس الوقت وبطرق مختلفة يجب علينا ان نساعد كوادر الحزب والجماهير ، وبشكل خاص الشباب ، على الوصول الى فهم أعمق لقوانين التطور الاجتماعي والماركسية ، وتاريخ ثورتنا المجيدة وصراعها البطولي ضد الامبريالية والاقطاع في القرن الذي سبق ميلاد جمهورية الشعب . يجب علينا ان نساعدهم على فهم العالم الحاضر بتقدمه وتناقضه وان ندرك مستقبل البشرية .

وبهذا نستطيع ان نخلق حساً من الفخر القومي واحترام الذات والثقة بالنفس ، وان نحقق اهدافنا على نطاق عالمي .

إن وطنيتنا مرتبطة تماماً بالاممية وان تقدم بلادنا هو جزء من تقدم العالم. ونحن الشعب الصيني، من خلال اتصالنا بالآخرين، نلتزم بمبادىء السلام والصداقة والمساواة والمصلحة المشتركة وتبادل المنافع مع الاخرين. ان نجاح الصين في تحديثها الاشتراكي سيساهم في الصراع ضد سيطرة الآخرين، وفي الحفاظ على السلام العالمي من اجل تقدم البشرية.

٤ – تنمية وبناء القيم الاستراتيجية

إن القيم الاشتراكية تعني بالضرورة حب الوطن والناس والعمل والعلم، والاشتراكية نفسها. ويجب ان نتيح لهذا الحب ان يعبر عن نفسه في جميع مجالات حياتنا الاجتماعية، ويجب ان نعمل على ان تكون هذه العلاقات من نوع مميز فالعلاقات الاشتراكية تتميز بالمساواة والتضامن والصداقة والمساعدة المشتركة – بين كافة القوميات والعمال والفلاحين والمثقفين، وبين الجيش والناس، وبين كوادر الحزب والجماهير، وبين افراد العائلة نفسها، وباختصار بين كل الناس.

إن القيم هي انعكاس لحالة المجتمع الاقتصادية، وليست فكرة مجردة لا علاقة لها بالتاريخ. وبما ان بلدنا لا يزال في المراحل الاولى من الاشتراكية، فيجب علينا ان نطبق مبدأ التوزيع حسب العمل، وان نطور الاقتصاد الاشتراكي وننمي المنافسة، وعلينا ان نطور القطاعات المختلفة من الاقتصاد ولأجل طويل، مع التأكيد على هيمنة القطاع العام على الحياة الاقتصادية في البلاد. وعلينا ان نشجع الناس على تحصيل الرخاء قبل تحقيق الازدهار الشامل. وعليه فعند تثقيف الشعب وتعليمه القيم، يجب ان لا ندين الفوارق المبررة في الدخل، والتي نتجت عن ظروف تاريخية. وفي نفس الوقت يجب ان نشجع الناس على تطوير اشتراكية جماعية تجمع بين مصالح الدولة والجماعات والافراد. وعلينا ان نرعى المصلحة العامة، وان نكون شرفاء وخليقين بالثقة، وأن نساعد بعضنا البعض بروح من الاخوية والحرص والاهتمام بالمحتاجين، والذين يعانون من المصاعب. ان اخلاقيات الاشتراكية ترفض فكرة متابعة المصالح الشخصية على حساب الاخرين، أو السعي وراء مصالح مجموعة معينة على حساب المصلحة العامة. كما ان الاشتراكيه ترفض فكرة وضع المادة فوق كل الاعتبارات الاخرى، واساءة استعمال السلطه للكسب الشخصي أو الغش والاستغلال.

وفي سعينا لجني ثمار الاشتراكيه لا ننكر مبدأ التوزيع حسب العمل، ولا ننفي وجود الاقتصاد السلعي. ونحن لن نقبل بأي حال على اعتبار مبدأ التساوي (اجر متساوي لعمل غير متساوي) كمبدأ اخلاقي لمجتمعنا. ولكن يجب علينا التأكيد بأن الاشتراكيه هي حركة تاريخية نحو المرحلة الاعلى من مراحل الشيوعيه، ان التقدميين في مجتمعنا جاهزين لإستكشاف طرق جديده، وليكرسوا انفسهم كلية لمصلحة وسعادة الشعب، مدفوعين نحو هذا الهدف بروح الاستكشاف والتجديد ومن اجل تحقيق المبادىء الشيوعيه. وعلينا ان نشجع هذه الروح الشيوعيه العاليه في مجتمعنا كله. ان اعضاء الحزب وقياداته بالخصوص مدعوة لان ترتفع الى هذا المستوى. ونحن في جهدنا لتحقيق التقدم الاخلاقي يجب ان ننطلق من الواقع، وان تشجع العناصر التقدميه في الوقت الذي لا نهمل فيه الغالبيه.

يجب ان ننشر تعليم الاخلاق بقدر استطاعتنا، وان نحاول ان نرفع المستوى العام. إن هذه الارادة ستساعدنا على اجتذاب الناس من كافة الاتجاهات السياسيه وان نحثها على السعي نحو هدف اعلى، حتى تستطيع هذه القوه الاخلاقيه الجبارة ان توحد ملايين الناس.

يجب ان نحاول ان نرفع مستوى الخلق الوظيفي في كل مجالات العمل. وفي البدء يجب على كوادر الحزب ومنظمات الحكومة ان يكونوا شرفاء ومتحمسين، وان يخدموا الشعب عن طيبة خاطر. عليهم مكافحة البيروقراطية والغش وسوء استغلال السلطة لمصالح شخصية. ويجب العمل على تحسين مستوى الأداء في تلك الصنائع والمهن التي تخدم مصالح الناس (الشعب) مباشرة، وتخليص هذه المهن من الممارسات السيئة. في مجتمعنا كل فرد هو خادم ومخدوم. ان السلوك الجيد من قبل اولئك الذين يخدمون، والخدمة الجيده التي يقدمون، هما تعبيران على اهتمام المجتمع بأفراده، وفي نفس الوقت يضفيان التوازن على العلاقات الاجتماعية والبشرية المتالفة.

وفي حياتنا العامة يجب علينا ان نرعى ونشجع الانسانيه الاشتراكيه واحترام الناس والاهتمام بمصالحهم. وبالاخص علينا ان نحمي الاطفال، وان نحترم النساء، وأن نجل ونحترم المسنين وغير القادرين، وعائلات افراد الجيش، والشهداء (شهداء الثورة)، والافراد الذين لا اهل لهم، والغير قادرين على رعاية انفسهم. علينا ان نشجع الناس على مراعاة النظام العام، وعلى التصرف المتمدن المتحضر، وعلى احترام الاملاك العامه،

وعلى حماية البيئة، وعلى ان يوفوا بواجباتهم تجاه الدوله والمجتمع. وعندما تتعرض السلامة الوطنية أو الاجتماعية الى الخطر، فعلى كل شخص ان يتقدم بدون تردد للدفاع عنهما.

علينا ان نعمل بنشاط لتغيير بعض العادات الغير مرغوب فيهما، والتي لا تزال تطغى على الحياة في المدينة والريف، وان ندعم طرائق الحياة العلمية الصحيه المثقفه، وأن نقضي على الجهل والتخلف. إن عادات الزواج والدفن السيئه يجب تغييرها. كما يجب القضاء على المعتقدات الخرافية والممارسات الاقطاعيه، وبشرط احترام طرق التفكير الشعبيه فإن تلك الاصلاحات يجب ان تتم طواعية بواسطة الجماهير ذاتها. وعلى اعضاء الحزب الشيوعي وشبيبة الحزب ان يكونوا القدوة والطليعة في هذا الاتجاه.

إن القيم الاشتراكية كمرحلة متقدمة من التقدم الخلقي البشري تحتوي على افضل العناصر السائده في مختلف النظم الاخلاقية والعادات في التاريخ وترفض الايديولوجيات والاخلاقيات المتعفنة.

إن منطق القبليه الابوية، وطرق الحكم الاوتوقراطية، والنزعة للحصول على الامتيازات، والتشيع لتحقيق اغراض انانية، والنظرة الى النساء على انهن أدنى شأنا من الرجال. كل تلك المفاهيم التي لا تزول بسهولة من علاقاتنا الاجتماعية هذه الايام وهي في جوهرها من مظاهر تأثير الاقطاعية الشيطاني.

إلى ايديولوجية البرجوازيين الفاسدة، وعقلية العبودية التي نتجت عن الظروف التاريخية لمجتمع شبه استعماري، لا تزال سائده بقوة في الصين، وغالباً ما تتداخل مع ايديولوجية الاقطاع، ولهذا فإن القضاء على هذه المؤثرات الخبيثة يتطلب جهداً هائلاً وطويل الامد.

٥- تكثيف التثقيف في الديمقراطية الاشتراكية والشرعية والنظام

إن درجة عالية من الديموقراطية هي احد الأهداف العظمى للاشتراكية، وهي ايضاً عنصر اساسي في تجلي وظهور الايديولوجية والثقافة الاشتراكية في حياة الدولة والمجتمع ككل. ومن وجهة نظر تاريخية فإن مفهوم الديموقراطية والحرية والمساواة والاخاء قد تشكلت اثناء كفاح البرجوازية الصاعده والعمال ضد اوتوقراطية الاقطاع، وكان ذلك تحرراً

فكرياً كبيراً للانسانية، ومع ان الماركسية قد احتوت الأفضل من تلك المفاهيم البرجوازية، الا انها تختلف عن تلك المفاهيم من حيث المبدأ، فمن حيث الجوهر فإن ديمقراطية البرجوازيين تحمي النظام الرأسمالي. اما الاشتراكية فبإلغائها للاستغلال والقهر الطبقي قد عبدت الطريق للناس ليصبحوا: سادة انفسهم ومصيرهم، واتاحت للديموقراطية التقدم الى آفاق تاريخية جديدة– ان الدروس التاريخية التي يمكن الوصول اليها من تجربة الصين الاشتراكية هي :-

اولًا: أنه كان علينا ان نحشد كل مواردنا لتطوير الاقتصاد.

ثانياً :– انه كان علينا ان ننشر الديموقراطية الى مدى اوسع.

فمنذ الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب، فقد اكد الحزب انه لا يمكن تحديث الاشتراكية بدون ديموقراطية، وأن الديموقراطية يجب ان تبنى على مؤسسات، وان تعمل ضمن القانون، وأن الحزب يجب ان يقوم بنشاطاته ضمن الحدود التي يسمح بها الدستور وقوانين الدولة.

لقد قام الحزب باتخاذ اجراءات فعالة بجعل حياته السياسية اكثر ديموقراطية، ولجعل الحياة السياسية للدولة اكثر ديموقراطية، ولتحسين الادارة الاقتصادية وتحسين حياة المجتمع بكامله.

إن اللجنة المركزية للحزب في سعيها لاصلاح البناء السياسي– كما فعلت مؤخراً– تهدف دوماً الى اصلاح انظمة الحزب والدولة، والى التقدم خطوة اخرى في سبيل تحقيق الديموقراطية الاشتراكية، وفي سبيل تحسين النظام القانوني الاشتراكي، وكل ذلك في سبيل تحديث الاشتراكية متمسكة دوماً بقيادة الحزب وديكتاتورية الشعب.

إن هذا كله سيكون مهمة شاقة للغاية، وستقوم اللجنة المركزية، بعد تحقيق مستفيض ودراسة شاملة، بوضع الخطط لتحقيق هذا الغرض، كي يتم الاصلاح السياسي خطوة خطوة وتحت الارشاد المناسب.

إن الديموقراطية لا يمكن فصلها عن الشرعية والنظام. ان الشرعية الاشتراكية التي تجسد ارادة الشعب هي ايضاً التي تحفظ حقوقه ومصالحه المشروعة، والتي تنظم

علاقاته، والتي تضع المبادىء التي تحفظ نشاطاته ضمن حدود مناسبة. وهي التي في نفس الوقت تعاقب اولئك الذين يقومون بنشاطات غير مشروعة تهدد المجتمع. ان الشرعية المنفصلة عن الاشتراكية الديموقراطية ليست بأي حال شرعية اشتراكية. وبنفس المعيار فإن الشرعية الاشتراكية لا يمكن فصلها عن الديموقراطية، فما لم نقم بتقوية نظامنا القانوني الاشتراكي بناء على الدستور، وما لم نقم بتقوية انضباطية العمل في الوقت الذي نكافح فيه ضد كل الممارسات التي تكْبت وتقّوض الديموقراطية، فإننا لن نكون قادرين على تأمين التطور الاقتصادي الهادىء والتقدم بدون اعاقة في كافة الحقول، بل في بلادنا.

إن التحرر البرجوازي الذي ينفي النظام الاشتراكي لمصلحة الرأسمالية، يتناقض كلية مع مصالح الناس ومع اتجاه التاريخ، وهو على هذا الاساس يلقي معارضة جماهيرية حازمة.

إن التعليم (التثقيف) هو الاهم من بين جميع الاجراءات التي يجب اتباعها لجعل الاشتراكية الديموقراطية والشرعية اكثر كمالاً.

وبدءاً بتلاميذ المدارس الابتدائية، يجب ان تقوم عملية التعليم بين الناس في جو من الديموقراطية والشرعية والانضباط، ونحثهم على الوصول الى المبادىء العالية التي ترفع من مستواهم الخلقي، وان يتصرفوا دوماً بطريقة مشرّفة، يجب علينا باستمرار ان ننشر المعرفة العامة بالقانون بين الناس، فمن شأن هذا ان يجعلهم واعين ومدركين للطريقة التي يجب ان يتصرفوا بها ليصبحوا مواطنين اشتراكيين، وان يدركوا واجباتهم الاساسية وحقوقهم المشروعة. ومن شأنه ايضاً ان يعرفهم بالقوانين والانظمة المتعلقة مباشرة بمهنهم، وبالمجالات الاخرى في حياتهم، لكي يصبحوا قادرين على اكتساب العادة الحسنة بالامتثال لهذه القوانين والانظمة. على كل المواطنين التقيد بأحكام الدستور، وبالاضافة لذلك يتوجب على اعضاء الحزب التقيد بدستور الحزب.

ان المبدأ القائل بأن كل الناس متساويين امام القوانين، وان كل شخص مطالب بالالتزام بالانظمة، يجب ان يكون من مبادئنا التي لا تتزعزع. ويجب ان لا نسمح لاي كان ان يحقر القوانين والانظمة بادعاء حق الحصانة.

ان ديكتاتورية ديموقراطية الشعب هي سلاح قوي لحماية الناس والدفاع عن قضية

التحديث. وبناء على القانون يجب علينا ان نلاحق ونقاضي كل من يحاول تخريب نظامنا الاشتراكي، وان نعاقب المجرمين وخاصة اولئك الذين يرتكبون جرائم اقتصادية، وان نقمع كل النشاطات الضارة بمصالح الناس مثل البغاء والادمان على المخدرات، والقمار، وتوزيع الصور المنحلة، وافلام الفيديو الخلاعية.

٦ – تعميم التعليم – نشر المعلومات العلمية ورفع ثقافة الشعب

ان تطور التعليم والعلم والثقافة هو شرط مسبق، ليس فقط من اجل التطور المادي وانما من اجل التطور الايديولوجي والخلقي ايضاً. ففي عالم اليوم اصبح العلم قوة ثورية محركة للتاريخ. وفي الحقيقة فقد اصبح العلم مؤشراً لمستوى التطور الذي تحققه اية أمة.

لذلك وجب علينا ان نعمل جاهدين من اجل تعميم التعليم ونشر المعلومات العلمية والعامة في طول البلاد وعرضها.

ان للنشاطات الثقافية، والمؤسسات التعليمية، والمراكز العلمية، والادب، والفن، والصحافة، والراديو، والسينما، والتلفزيون، والخدمات الصحية، والتربية البدنية، وادارة التراث الثقافي، والمكتبات، والمتاحف وغيرها– كل هذه لها ادوار تؤديها في عملية التغيير.

يجب ان نعمل جاهدين لتوسيع خدمات هذه الاجهزة المختلفة في ضوء الظروف المتاحة لبلدنا، والمتمثلة في مساحات شاسعة من الاراضي مقرونة بتطور اقتصادي وثقافي غير متوازن. ومن الضروري ايضاً وبشكل خاص توسيع القاعدة التعليمية ومجالات البحث العلمي والتي تقع في قمة الاولويات الاستراتيجية المدرجة في خطة عملنا المتكاملة للتحديث، اذ بدون هاتين العمليتين لن نفقد ثقافتنا وايديولوجيتنا الاشتراكية فحسب ولكن لن يكون هناك نمو اقتصادي مستمر. وعلى الدولة ان تضمن توسيع القاعدة التعليمية والبحث العلمي من خلال سياسات وتمويل مناسبين. وفي نفس الوقت على الدولة ان تشجع كافة قطاعات المجتمع بالمساهمة في تطوير وتنمية البحث العلمي. وعلى كل المناطق والوحدات ان تضع الخطوط لنموها الثقافي، وان تتأكد من تنفيذها لخططها الثقافية بنفس الطريقة التي تتبعها للوصول الى اهدافها الاقتصادية.

ولأن مشاريعنا ذات صبغة اشتراكية، فإن المعيار النهائي لقياس درجة نجاحها يجب ان يعتمد على مدى تأثيرها الاجتماعي. ولكي نرضي المطالب المختلفة لجماهيرنا يتوجب علينا ان نحاول تحسين قيمة منتجاتنا الثقافية. وعلينا أيضاً ان نعيد بناء نظامنا الاداري، وكل الاعمال المتعلقة بهذا النظام، وذلك لضمان تقدم البلاد ثقافياً. ويجب على العاملين في الحقول التعليمية والثقافية والعلمية– الذين سيعلون شرف اداء هذه المهمة الشاقة – ان يدركوا ما الذي يطلبه الناس منهم في هذه المرحلة التاريخية وان يعملوا على رفع مستواهم الفكري والمهني في آن واحد. ان على الاجهزة القيادية على كافة المستويات مسؤولية العمل التنظيمي وعليها ان تساعد المثقفين للتعرف على كافة النشاطات التي تمارسها الجماهير، وعلى هذه الاجهزة القيادية في سعيها للبناء والاصلاح ان تجند اكبر عدد ممكن من المثقفين كمستشارين ومساهمين في عملية صنع القرار. واما بالنسبة للمشاريع الاساسية، وبالنسبة للافراد المدربين تدريباً عالياً والذين ساهموا مساهمات متميزة، فيجب على الاجهزة القيادية ان تعطيهم دعماً قوياً، وذلك بخلق المناخ المناسب لنجاحهم. على هذه المؤسسات ان تهب دعماً معنوياً ومكافآت مادية للمثقفين المبدعين الخلاقين وللعاملين المتميزين في حقول الثقافة والعلوم. وبشكل خاص فعلى هذه المؤسسات ان تبتدع المكافآت والجوائز لتمنح كتكريم يعطي للمنتجات الفكرية التي تمثل اعلى درجات الانجاز العلمي والثقافي. وفي كل مجالات حياتنا علينا ان نضمن احترام المعرفة والمثقفين بيننا. ان تحسين مرتبة ومركز المثقفين في بلادنا، واستغلال مواهبهم، وتحقيق تضامن كافة العاملين في كافة الحقول، ستكون جميعا الضمانة الاكيدة للنجاح والتحديث.

٧ –دور الماركسية في بناء مجتمع اشتراكي ذي ثقافة وفكر متميزين

من المحتم علينا التقييد بتعاليم الماركسية اللينينية وفكر ماوتسي تونغ في سعينا لبناء الصين الحديثة وبناء مجتمع اشتراكي متقدم على الصعيدين الثقافي والفكري. ان الماركسية هي الاساس النظري لبناء الاشتراكية، وهي ايضاً الاساس الذي تعتمد عليه قيادة الحزب. و(الماركسية) اهم صيغة من صيغ الفكر الايديولوجي الاشتراكي وستظل دليلا لنا في عملنا نحو بناء الثقافة والفكر الاشتراكيين، وستبقى دليلنا في كل مساعينا لتعميم المثل العليا ومعايير التصرف السليم، ولتعميم اسس الديموقراطية، واهمية الشرعية.

والماركسية علم يثري ويطور نفسه باستمرار محافظة على تقدمها العلمي والتاريخي. وبدلا من استنفاذ الحقيقة فإن الماركسية تفتح باستمرا افاقاً جديدة للحقيقة اثناء تطبيقها. والتغيرات المذهلة التي شهدتها الصين، والتي حصلت في انحاء أخرى من العالم، هي شواهد حية على الحيوية المذهلة للماركسية. وهي في نفس الوقت دليلا لنا على ان نطبق مبادئها الاساسية واساليبها المختلفة لابتكار الحلول للمشاكل الجديدة. ان على المفكرين الماركسيين مهمة دراسة الحقبة الجديدة، والنظر في المشاكل التي ظهرت حديثاً في حقول الاقتصاد والثقافة والاجتماع، ومقارنتها بالتجربة الجديدة التي وصلنا اليها عبر التحديث والاصلاح، والخروج بقوانين جديدة تحكم بناء اشتراكية ذات خصائص صينية. وفي نفس الوقت فإن على هؤلاء المفكرين التمعن في التطورات والتوجهات الجديدة في الفكر العالمي المعاصر، واستيعاب آخر المستجدات العلمية التي من شأنها ان تفيد الصين. وبدلا من استخدام مفاهيم متحجرة لفهم الحياة، فان علينا ان ننطلق من الحقيقة، وان نجعل البحث والتجربة المعيار الوحيد للوصول الى الحقيقة، وان نلغي من حياتنا كل الاحكام والاستنتاجات التي ثبت بطلانها في التطبيق الفكري أو عدم ملائمتها للحقائق المتغيرة. ان هذه هي الطريقة الوحيدة لجعل الماركسية تتقدم باستمرار التغير الاجتماعي وان تظل تقوده. ان تلك ايضا هي الطريقة المثلى للتمسك بالماركسية ولتطويرها، فمن المستحيل التمسك بالماركسية اذا رفضنا الاهمية الطاغية للتطبيق العملي، والحاجة الى ملاحظة الحقيقة من منطلق تطوري، وان نبتكر افكاراً جديدة. فمن الخطأ النظر الى الماركسية على انها عقيدة جامدة، ومن الخطأ ايضا ان ننكر معطيات الماركسية الاساسية، أو ان ننظر اليها كنظرية باطلة وأن نتطلع الى الفلسفة البرجوازية كبديل.

لا تزال الاشتراكية في مرحلة التطور، وسعينا الى تطويرها وتحديثها مهمة صعبة تتطلب تفكيرا خلاقاً. لايمكن ان تكون هناك حلول جاهزة، ومن الطبيعي ان تظهر اختلافات عملية ونظرية في الرأي، وبناء عليه فإننا يجب ان نتبنى السياسة القائلة «دع الف زهرة تتفتح ومائة مدرسة فكرية تتنافس». علينا ان نشجع وندعم المحاولات التجديدية الجريئة، والمحاورات الحرة المبينة على البحث العلمي، وذلك كي تحفز البحث في النظرية الماركسية. علينا ان نجعل عملية اتخاذ القرار علمية ديموقراطية، وان

نبني قراراتنا على اسس علمية. ففي عملية اتخاذ القرار ووضع الخطط يجب علينا أن نراعي مبادىء ديموقراطية المركزية. وعندما يتعلق الامر بالمواضيع الاكاديمية والمواضيع المتعلقة بالفنون، يجب علينا ان نلتزم بمبادىء الدستور، وان نضمن الحرية الاكاديمية، وحرية الكتابة والابداع، وحرية المناقشة، وحرية الرأي الآخر، وتلك الحريات هي بحد ذاتها اساسية إذ كنا نريد للماركسية ان تخدم كدليل للعمل الاكاديمي والفنون. وهي ايضا مهمة اذا كان علينا ان نخلق بيئة متميزة بالاستقرار السياسي. والوحدة وجود ديموقراطي متجانس حيث يستطيع ان ينمو فيها العلم والتراث كي يخدم الشعب والاشتراكية.

وعلى كادر الحزب وخصوصا اولئك الذين يتبوأوون مراكز القيادة او المنظرين ان يكونوا السباقين في دراسة الماركسة. فمن المستحيل ان نرفع لواء الماركسية عالياً وان نطورها مالم ندرسها بعمق وجدية، وبالتالي فان جميع الناس وخاصة الشباب يجب ان يتم تشجيعهم على دراسة الماركسية، ويجب ان يصبح تعليم المبادىء الماركسية مبنيا في نفس الوقت ضمن خط الحزب ومبادئه وسياسته. ويجب ان يتم هذا ضمن دراسة للتاريخ والمعرفة، وان تتم مقارنته مع التفكير الحالي للجماهير. ويجب ان نتحاشى إهمال الدراسات الماركسية، وان نؤكد ان محتويات هذه الدراسات غير منفصلة عن الواقع، وعلى ان تكون طرق التعليم غير مملة وغير رتيبة.

٨ – مسؤوليات منظمة الحزب واعضائه في بناء مجتمع اشتراكي متطور فكرياً وثقافياً

الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة، والحزب الشيوعي كطليعة هو القوة التي تقود جهود التحديث في الصين، فمن اجل بناء مجتمع اشتراكي متقدم فإن على مؤسسة الحزب وكافة اعضاءه ان يلتزموا بالواجب الملقى على عاتقهم، لرفع المستوى الفكري، وتحسين الاداء، والعمل الشاق، ليكونوا مثلا يحتذى به من اجل تعبئة الناس لبناء الفكر الجديد.

إن تحسين طريقة اداء العمل داخل الحزب مهمة جداً لبقائه. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: بما ان الحزب في موقع السلطة، فما هي امكانية ان يقوم افراده بخدمة الشعب على اكمل وجه بكل اخلاص، بدلاً من التصرف كسادة بيروقراطيين؟ فمنذ

الجلسة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة، استطاع الحزب ان يعزز صفوفه، وان يدخل الاصلاحات في كافة الحقول. وقد احرزنا نتائج مرضية باحياء وتطوير تقاليد الحزب المبنية على دمج النظرية بالتطبيق، في نفس الوقت الذي حافظنا فيه على علاقات جيدة مع الشعب. وعلى اية حال فإننا في سعينا للاصلاح الطويل المدى، يجب علينا ادراك وجوب الاستمرار في الصراع لتفادي التقصير.

ان الثقافة الفكرية والاجهزة الكفوءة مهمة جدا في سعينا لصقل اسلوب عمل مرغوب به في الحزب، ولهذا فعلينا ان نتخذ اجراءات صارمة لتحديث التنظيم الحزبي وعمل الحزب، وان نقوي قوانينه ومؤسساته، ووضع نظم فعالة داخلية وشعبية للاشراف على ومراقبة عمل كوادر الحزب الطليعية على كل المستويات. وعلى اعضاء الحزب، وخاصة القادة منهم، ان يكونوا مثلا يحتذى به امام الشعب من خلال العمل الدوؤب، وان يكونوا السباقين للتعليم والمعرفة والتطور، وان يكرسوا انفسهم لبرنامج الحزب الاصلاحي، وان يكونوا جريئين في الابتداع، وان يحفظوا حقوق الشعب، وان يقودوا الشعب نحو الازدهار من خلال العمل المنتج الشريف. وعلى كوادر الحزب ايضا ان يحترموا القوانين والانظمة، وان يعارضوا التقصير ايا كان نوعه، وان يحاربوا **الجريمة**. وباختصار عليهم ان يكونوا قدوة لجهد الامة من اجل بناء مجتمع اشتراكي متقدم مادياً وثقافياً وفكرياً. وعلى منظمات الحزب ان تجتمع بانتظام لتقييم كفاءة واداء اعضاءها في هذا الاتجاه، وان تناقش السبل الكفيلة برفع كفاءة العمل. ويجب عليهم ان يثنوا على الاعضاء السباقين، وان يشجعوا المتأخرين منهم على ان يحذوا حذوهم.

ويواجه الحزب مشكلة جديدة في الظروف الحالية تتمثل في التأكد من ان كافة الجهود تبذل من اجل بناء المجتمع المنشود. وعليه فإن جميع تنظيمات الحزب – من المستوى المتوسط وحتى القواعد الشعبية، يجب ان تكرس جهدا اعظم ووقتا اطول من اجل قيادة العمل لبناء تراث اشتراكي وايديولوجية اشتراكية. كما يجب عليها ان تستكشف طرقا فعالة، وان تتبع سياسات ونظم فعالة في جميع المجالات. ان العمل السياسي والايديولوجي هو ضمانة لنجاح كافة الفعاليات الاقتصادية وغيرها. ونحن مدعوون الآن لأن نكيف هذا العمل مع متطلبات المرحلة الجديدة، من خلال استكشاف امكانيات جديدة. وعلى كوادر الحزب، اياً كانت مهنهم، ان يساعدوا في حل المشاكل المتعلقة مباشرة بالشعب. وعلى القادة ان يقوموا بزيارات ميدانية للعمال

والفلاحين والمثقفين بشكل دوري ومنظم. وعليهم ان يستطلعوا اراء الناس حول افضل السبل لتصحيح المسائل الايديولوجية والتنظيمة المتعلقة بعملهم. وعلينا ان نؤلف فريقا من العمال السياسين والايديولوجيين، وان نهتم بهم ونساعدهم في حل المشاكل التي تعترضهم في عملهم، وان نحثهم في نفس الوقت على ان يقوموا بتحسين فكرهم السياسي ومهاراتهم على الدوام. ويجب ان نحثهم على خدمة الشعب بحماس من خلال تأدية العمل بكفاءة، وذلك لكي يكسبوا ثقة الشعب، ولكي يؤدوا دورهم على اكمل وجه. ان قرار الحزب هذا قد جاء لتوضيح مسائل معينة، ولتشكيل المبادىء الموجهة للبناء الجديد في ظل ظروف تاريخية جديدة. وعلى جميع تنظيمات الحزب، والدوائر التابعة لها، والمؤسسات والمناطق، وان تطبق هذه المبادىء في ظل ظروف ملائمة.

ومن جهتها فإن اللجنة المركزية للحزب سوف تعمل على تقوية قيادتها، وان تضمن توجه هذه القيادة نحو هذه الاهداف بمجملها. ان جيش الشعب الصيني، الذي يعتبر السد المنيع في الدفاع عن الوطن الام، والذي يشكل القوة الرئيسية في مجال بناء الوطن، ان هذا الجيش يتمتع بدرجة عالية من الوعي السياسي والاخلاق الحميدة، كما يتمتع بدرجة عالية من التنظيم والانضباط. والجيش له تأثير اخلاقي على مجموع الامة. وعلى الجيش ان يتابع رفع كفاءة افراده الأيديولوجية، وان يأخذ دوره الحيوي في سبيل بناء المجتمع المنشود. ولهذا الغرض فإن اللجنة الفكرية التابعة للجنة المركزية للحزب يجب ان ترسم الخطط الكفيلة بتحقيق اهداف هذا القرار. واللجنة المركزية تدعو كافة تنظيمات الحزب والرفاق من اجل دراسة ومناقشة هذا القرار، وذلك من اجل الوصول الى فهم اعمق له، ومن اجل الوصول الى اتفاق على طريقة تنفيذه. وبهذا يمكننا ان نعمل بكفاءة اكبر لتحقيق طموحاتنا العظيمة، في بناء مجتمع اشتراكي متقدم ثقافياً وايديولوجياً ومادياً، ومن اجل القيام باصلاح شامل للصين.

العلاقات الخارجية للصين خلال الـ ٣٥ سنة الماضية.

دراسة اعدتها وزارة الشؤون والعلاقات الخارجية في جمهورية الصين الشعبية

قبل ٣٥ عاماً، قام الشعب الصيني وبقيادة الحزب الشيوعي الصيني بخوض نضال عسير وطويل الأمد، تمخض عنه فوز عارم لثورة الشعب الديمقراطية وارتفع بعدها علم جمهورية الصين الشعبية ذو الخمسة نجوم ليحلق في سماء الشرق وليجتذب انتباه العالم بأسره.

وقد اعتمدت الصين الجديدة مبادىء الوطنية والاممية كمبادىء اساسية في علاقاتها مع الدول الأخرى. وفي علاقات الصين الخارجية، فإن الجمهورية اتبعت وما زالت تتبع سياسة منسقة ملتزمة بعدة مبادىء وهي تبحث دائما عن الأرضية المشتركة مع الاطراف الأخرى بغض النظر عن الفروقات والتي تحتفظ بها الصين لنفسها. وهي تعارض ايضا القوى التعسفية الوحشية وتعامل الأخرين بالانصاف. وتتمسك الصين بحزم بسيادتها واستقلالها وتدعم باستمرار حركات الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والسيطرة التعسفية والاستعمار، وتعمل باستمرار لتوطيد السلام العالمي ولتطوير علاقاتها وتعاونها وصداقاتها مع البلاد الاخرى، مستندة بذلك على المبادىء الخمسة للتعايش السلمي.

وخلال ال ٣٥ سنة الماضية، قمنا بترسيخ صورة الصين الجديدة، صورة ملؤها الكبرياء والعظمة. كسبنا خلالها تأييداً خارجياً متزايداً لجهودنا لتنمية الاقتصاد الصيني الاشتراكي، وساهمنا بمسيرة السلام العالمية الرفيعة والمعنية بتقدم وازدهار البشرية جمعاء.

- ١ -

وما ان تأسست الصين الجديدة، حتى قامت بكسر الطوق وازلة السياسة المذلة والمخزية شبه الاقطاعية وشبه الاستعمارية التي سادت في الصين السابقة وامتدت لفترة قرن او اكثر من الزمان.

والصين لا تحتمل وبأي شكل من الاشكال اي تدخل بأستقلالها وسيادتها، ولا ترتبط مع القوى العظمى، وترفض ان ترزح تحت اي ضغوط تمارس عليها من قبل هذه القوى الكبرى.

لقد برهن تاريخ الصين خلال ال ٣٥ سنة الماضية على ان شعب الصين استطاع الوقوف على قدميه والاعتماد على نفسه.

وخلال الايام الاولى لنشأة الصين الجديدة، قمنا بإتباع تعليمات الرئيس ماوتسي تونغ التي تقول: «قوموا بأنشاء مطبخكم الخاص، رتبوا ونظفوا منازلكم قبل ان تستدعوا الضيوف، أحرقوا واقطعوا العلاقات الدبلوماسية التي اسستها حكومة الكومنتانغ، لا تعترفوا بأي معاهدات غير عادلة تم التوقيع عليها في السابق، وأزيلوا تدريجياً مكاسب الاستعمار وقواته المتبقية في بلدنا».

وبعد عملية التأسيس مباشرة، قامت الصين الجديدة بإتباع الطريق الاشتراكي بعزم وتصميم، ووقفت في علاقاتها الخارجية إلى جانب الدول الاشتراكية، وكان امل الصين هو أن تؤسس علاقة قوية ومتينة مع الاتحاد السوفيتي. وخلال فترة وجيزة تطورت علاقات متينة بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي عدة مجالات أخرى. كنا ننظر دائما بالاعجاب الى الاتحاد السوفيتي ودعمه ومساعدته لنا خلال الأيام الاولى لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

وعندما تكثفت الاتصالات بين البلدين، تجلت لنا شوفينية الدولة الكبرى التي مارسها الاتحاد السوفيتي. وقد اشار الرئيس ماوتسي تونج ورئيس الوزراء تشو ان لاي في احيان عديدة الى اننا يجب ان لا نعتمد على الاتحاد السوفيتي، وبنفس الوقت، كنا لا نستطيع ان نتوقف عن انتقاد بعض ممارسات الاتحاد السوفيتي. وعندما قام الرفيق ليوتشاوتشي بزيارة الى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٦، اشار بصراحة الى زعماء اللجنة المركزية للحزب السوفيتي الشيوعي الحاكم حول الشوفينية التي اظهرها الاتحاد السوفيتي تجاه الدول الاشتراكية الأخرى.

وقد أشار الرفيق ليوتشاوتشي الى ضرورة الاعتراف بمبادىء السيادة والمساواة التي تحكم العلاقات بين الدول الاشتراكية والاحزاب الشيوعية الأخرى. ولكن الاتحاد السوفيتي لم يغير نظرته وطريقته الشوفينية على الاطلاق وضلّت العلاقات الصينية- السوفيتية، وصار الاتحاد السوفيتي يهدد الصين ويعاملها بطريقة غير عادلة، ويطلب منها

ان تتخذ مواقف في علاقاتها الخارجية لتتناسب مع احتياجات سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية. وفي عام ١٩٥٨، قام الاتحاد السوفيتي بأصدار طلبات تؤذي وتسيء الى سيادة الصين، ولكن الصين لم تلتزم بها وتخلت عنها.

وقال الرئيس ماو حينئذ للسفير السوفيتي المعين لدى الصين ب.ف. يودين انه اذا اراد الاتحاد السوفيتي ان تبقى الصين تحت سيطرته فإنه «لن يستطيع ذلك، ولا حتى قيد أنملة».

وعبر بعض زعماء الاتحاد السوفيتي عن استيائهم في عدم «اطاعة الصين لهم». ومع قرب موعد انتهاء عقد الخمسينات، قام الاتحاد السوفيتي بممارسة عدة ضغوطات من عدة جوانب مثل الغاء العقود، وسحب الخبراء وارغام الصين على دفع ديونها، وتنظيم اعتداءات ضد الصين في بعض الاجتماعات العالمية، وحشد قوات على طول الحدود الصينية السوفيتية، واشعال اضطرابات بهدف زيادة الضغوطات العسكرية والتهديدات الأخرى على الصين. وبالنسبة للقوى العظمى الأخرى، فإن الصين أيضا لم ترضخ قط لضغوطاتها. وبعد مرور فترة وجيزة على تأسيس الصين اشتعلت نيران الحرب الكورية. وأدى عدم الاكتراث الى نصائحنا الصارمة ان قامت القوات الأمريكية بقطع خط العرض رقم ٣٨ وتابعت مسيرها الى نهر يالو.

ومع قيامها بهذه الحملة العسكرية على كوريا، زادت الولايات المتحدة الامريكية من تدخلها العسكري في حرب الهند الصينية وركزت قواتها العسكرية في تايوان بهدف تحويل ارض تايوان الصينية الى حاملة طائرات غير قابلة للغرق لدولة امريكا. بالاضافة الى هذه التهديدات العسكرية المباشرة لدولتنا عن طريق كوريا وتايوان والحرب في الهند- الصينية، فرضت الولايات المتحدة حصار وعزلة على الصين الجديدة بهدف خنقها اقتصاديا مع انه لم يمض على تأسيس جمهوريتنا الشعبية كثيراً، وبقيت اعمال اخرى يتوجب إنجازها، قررنا ان ندخل في الحرب لرد الاعتداء الامريكي لنساعد كوريا ولنحرس وطننا ولندافع عن الوطن الأم. وبالاشتراك مع قوات جيش كوريا الشعبية، قام متطوعو الصين الشعبية بهزم ودحر القوات الامريكية وارغامها على التراجع الى الخط ٣٨، وتم بعد ذلك التوقيع على معاهدة هدنة بين الطرفين.

وبفضل الجهود المشتركة بين الصين وعدد من الدول الأخرى، فإن مؤتمر جنيف الذي عقد عام ١٩٥٤، استطاع التخلص من جميع العقد التي وضعتها امريكا وتم التوصل الى اتفاقية لحفظ السلام في الهند الصينية.

بالنسبة الى مسألة تايوان، التزمنا بمبادئنا، وتحفظنا على النضال، حيث ان الحق كان بجانبنا، وبالنتيجة ازدادت سلبية الدور الامريكي وقد ساهم الحصار الامريكي على الصين بمساعدتنا على التخلص من تأثير «الاستغلال الشبه استعماري» على الاقتصاد الصيني وللأسراع في عملية بناء اقتصادنا المستقل.

وبازدياد قوة الصين تدريجياً، اخذت تلعب دور مهما في محيط العلاقات والشؤون الدولية العالمية وارغمت الولايات المتحدة على تغيير سياستها تجاه الصين بطريقة تدريجية. وقد عملت زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين عام ١٩٧٠ على فتح صفحة جديدة للعلاقات الصينية الامريكية، حيث قال الرئيس نيكسون عندئذ:« كانت افكاري قريبة جداً من افكار ومواقف جون فوستر دولس، ولكنني الأن مؤمن بأن العلاقات بين امريكا والصين الجديدة سوف تتغير». وكان ضرورياً لنا (الصين) ان نواكب التيار وإلا غرقنا، حيث قنعنا بأن علاقات افضل بين امريكا والصين هي لصالح جميع البلدان. وقتها قال الرئيس نيكسون للرئيس ماو انه جاء الى الصين بناءاً على رغبة امريكا. وبناءاً على ما جاء في البيان المشترك الصيني/الامريكي الذي صدر في شنغهاي في شهر فبراير من عام ١٩٧٢، فإن الجانب الامريكي صرح بأن كل شيء حول مضيق تايوان هو للصين وان تايوان جزء من الصين وان الولايات المتحدة لا تتحدى هذا الوضع.

وبعد زيارة الرئيس الامريكي هذه، عقدت الصين عدة جولات من المباحثات مع الولايات المتحدة حول تطبيع العلاقات الصينية- الامريكية. وفي نهاية عام ١٩٧٨، قامت ادارة الرئيس كارتر بالاعتراف بأن حكومة الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة بالصين. واعترفت ايضاً بأنه لا يوجد الا صين واحدة، وان تايوان هي جزء من الصين. وعندها قامت الصين بتأسيس علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. ولكن الولايات المتحدة لم تتوقف كلياً عن أخذ مواقف مؤذية تجاه سيادة الصين، ولذلك قمنا بمعارضة الولايات المتحدة لتدخلها بشؤوننا الداخلية ولأنها نظرت الى تايوان على انها جزء مستقل سياسيا عن الصين. وفي ١٨ آب أغسطس عام ١٩٨٢، قامت الحكومتان الصينية والأمريكية بإصدار بيان مشترك يتعلق ببيع الأسلحة الامريكية لتايوان، حيث

وعدت امريكا بخفض مبيعاتها من السلاح لتايوان حتى تتوقف نهائياً عن ذلك.

وقد برهن بيان شنغهاي المشترك عام ١٩٧٨ بخصوص قيام علاقات دبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة، وبيان ١٧ آب عام ١٩٨٢ برهن هذان البيانان على التقدم المرحلي لنضال الصين الجديده لحفظ سيادتها ووحدة الاراضي الصينية. نحن عازمون على ان نرى اهداف النضال تتحقق بأكملها. وخلال السنوات ال ٣٥ الماضية قامت الصين بعرض مواقفها المبدئية وارادتها التي لا تقهر من خلال وضع سياستها المستقلة موضع التنفيذ مع المحافظة على مصالح الدولة الرئيسية. ويتذكر الناس جميعهم انه عندما كانت العلاقات الصينية- الروسية تتدهور بشكل سريع، وبنفس الوقت كانت العلاقة الصينية- الامريكية متوترة كان علينا ان نقاوم القوتين العظمتين. وكنا عندئذ غير خائفين. ولم تتغلب علينا هذه المصاعب، وكما قال رئيس الوزراء شوان لاي في حزيران في عام ١٩٦٥ الى ضيف افريقي:«لقد حاول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كليهما ان يطمسونا وان يضغطوا علينا بآن واحد... ولكن لحد معين، فإن هذه الضغوطات كانت لصالحه، لقد وضعنا على المحك واجتزنا هذا الاختبار»

وقد اعتقد البعض في الاتحاد السوفيتي خلال فترة من الوقت ان الصين لن تستطيع القيام بتطوير اقتصادها والتعامل مع الولايات المتحدة إلا عن طريق الاعتماد على الاتحاد السوفيتي الذي كان يستطيع وقتها الضغط على الصين لتقع تحت سيطرته. وبعد مرور فترة من الزمن، اعتقد بعض الامريكيين ايضا انه حتى يتسنى للصين ان تقوم بتنفيذ برامج الاصلاحات الاربعة وان تتعامل مع الاتحاد السوفيتي.. كان على الصين ان تطلب المساعدة من الولايات المتحدة الامريكية، وان تقبل بمطالب قد تمس استقلال الصين وتؤثر على شؤونه الداخلية. ولكن هذه الافكار الطموحة من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لم تصب شيئاً.. وبرهنت الحقائق ان لا احد بمقدوره ان يرهب الصين او يستأسد عليها.

وكما قال الرفيق دونغ زياو بينغ: «لا تستطيع اي دولة خارجية مهما كانت ان ترغم الصين على ان تصبح ذيلاً لها أو ان ترغمها على ابتلاع العلقم المر الذي يؤذي مصالح الصين».

— ٢ —

ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ، فإن شعب الصين ساند شعوب العالم الثالث في نضالها ضد الامبريالية والاستعمار والهيمنة ، واكملت الصين واجباتها لتسير الاوضاع العالمية لصالح السلام العالمي والمصالح الرئيسية للشعوب في كافة الاقطار .

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية ، تبين ان نمو حركات التمرد في اسيا ، افريقيا وامريكا اللاتينية كان لها شأن كبير ، وأخذت تلعب دوراً بارزاً في تغيير وجه المجتمع الدولي وميزان القوى العالمية والدولية . وقد جرب الشعب الصيني ألم القهر والعبودية من الخارج ، ولذلك ، فنحن نتعاطف مع الشعوب والبلاد المقهورة ، وندعم بدينامية حركات نضالهم لنيل الاستقلال وللحفاظ عليه ولن نتخلى عن واجباتنا العالمية من اجل مصالحنا السريعة .

ولقد اعطت الصين اشكالاً كثيرة من الدعم لشعب فيتنام في نضاله لتحقيق الاستقلال ، وقد هدر شعب البلدين دماءهم معاً . وفي عام ١٩٧١ ، وخلال زيارة الرئيس الامريكي كيسنجر الاولى الى الصين ، اعرب الرئيس عن رغبته في ان تقوم الصين بمساعدة الولايات المتحدة لوضع نهاية لحرب فيتنام ، وقال ان مساعدة كهذه من شأنها ان تساهم في تسريع عملية تحسين العلاقات بين الصين وامريكا . ولكن رئيس الوزراء زو قال للرئيس الامريكي بصراحة ان الحل الوحيد يكمن بأن تقوم الولايات المتحدة بسحب قواتها ، وإلّا ، فما دامت الحرب مستمرة ، فإن الصين لن تنفك عن مساعدة فيتنام ليوم واحد ، بل انها مستعدة لتوسيع رقعة الحرب التحريرية الدائرة .

وفي شهر سبتمبر عام ١٩٧٥ ، وعندما قام الرفيق لي دوان ، السكرتير العام لحزب فيتنام الشيوعي بزيارة للصين قال للرئيس ماو انه لولا مساعدة ومساندة الصين القوية لما كتب النجاح والنصر لفيتنام . « نحن نعلم دائماً ان الصين هي الدولة الوحيدة القادرة على تزويدنا مباشرة بالمساعدات العاجلة التي نطلبها في الحالات العسيرة » .

ولكننا اندهشنا بعد انتصار الفيتنام في حرب الرفض ضد الولايات المتحدة الامريكية عندما اظهرت السلطات الفيتنامية ميولها التوسعية ، وفي عام ١٩٧٨ ذهبوا الى حد احتلال كمبوديا . وفي الوقت نفسه ، اطلقت فيتنام العنان لحملة مسعورة ضد الصين . حيث قامت بطرد عدد كبير من المواطنين الصينيين من فيتنام ، وقامت بإفتعال عمليات

عسكرية استفزازية على حدود الصين . وفي الوقت ذاته ايضاً ، قام الاتحاد السوفيتي بمساعدة فيتنام على احتلال كمبوديا ، ثم بعثت بقواتها الى افغنستان . من هنا ، نرى حادثتي اعتداء تقعان حول الصين لتؤثرا على سيادة واستقلال هاتين الدولتين ، لتهدد السلام والاستقرار في أسيا والعالم ، وتهدد أمن الصين ذاتها . شعب الصين لا يستطيع ان يتغاضى عن هاتين الحادثتين حيث اننا ندعم بحزم كمبوديا وافغانستان في نضالهم ضد التعسف بالطريقة نفسها التي دعمنا بها حرب استقلال الشعب الفيتنامي في السابق .

ولقد قمنا دائما بمساندة الجزائر في حربها للاستقلال علماً بأن كثيراً من الفرنسيين وقتئذٍ ظنوا بأن دعم الصين للجزائر سيؤثر على العلاقات الصينية — الفرنسية . وجاء مسؤول فرنسي مرموق في زيارة رسمية الى بكين وقال : ان فرنسا غير مستعدة ان تقيم أية علاقات دبلوماسية مع الصين ما دامت الحرب الجزائرية — الفرنسية مشتعلة . ولكن الرئيس ماو والنائب الأول لرئيس الوزراء تشن يي رد على ذلك القول قائلاً : « نستطيع تأجيل قيام العلاقات الدبلوماسية ما بين فرنسا والصين ، ولكننا لا نستطيع التوقف عن تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للجزائر حتى تحصل هذه البلاد على النصر الكامل في نضالها للاستقلال » .

أن نضال الشعوب في البلدان العديدة للدفاع عن استقلالها السياسي ليس بالأمر السهل ، وعندما تقع هذه الشعوب في مآزق صعبة ، فإن الشعب الصيني يقف دائما جنباً الى جنب معها وبحزم . وعقب اندلاع حرب السويس عام ١٩٥٦ ، صرحت الحكومة الصينية بأنها لا تستطيع ان تقف مكتوفة الايدي تجاه ما يجري . ولترى بالتدريج ان سيادة مصر ووحدة اراضيها تعاني من التعدي عليها ، وقالت انها ستفعل كل ما بوسعها لتدعم نضال مصر بالاضافة الى ارسالها لاحتياطي من المؤن والمواد الى مصر . وفي اذار ١٩٧٠ ، وقع انقلاب في بنوم بنه بينما كان الأمير سيهانوك في زيارة خارج البلاد ، وبصفته رئيس دولة كمبوديا . وبعد هذا الانقلاب ، جاء الأمير الى بكين قادماً من موسكو ، ورحب به الشعب الصيني على اساس انه ما زال رئيس دولة كمبوديا . واعترفنا في الوقت ذاته بالحكومة الملكية للاتحاد الوطني الكمبودي والتي اسستها وقادتها جبهة كمبوديا الوطنية الموحدة ، وقد تعهدت الصين بالاستمرار في تقديم الدعم وبحزم حتى تربح الجهة كفاحها ضد الولايات المتحدة . وخلال الأزمنة الغابرة ، كانت شعوب موزمبيق ، زمبابوي وانغولا تناضل من اجل استقلالها السياسي .

اما اليوم، فإن شعب ناميبيا يناضل من اجل استقلاله السياسي. لقد بدأت جميع هذه الشعوب مسيراتها النضاليه عندما اتسعت فجوة القوة العسكرية بينهم وبين اعدائهم. وكنا نزودهم دائما بدعم ايجابي لمساندتهم في حركات نضالهم. كنا دائماً ولا زلنا نقدم دعم مطلق الى شعب فلسطين في معاركه البطولية ليستّعيد حقوقه الوطنية المسلوبة. وفي عام ١٩٨٤، قام السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بزيارة الى الصين، حيث لقى ترحيباً حاراً من الشعب الصيني، كذلك فاننا نقوم ايضاً بدعم شعوب امريكا اللاتينية لنيل استقلالها والتحرر من التعسف والتدخل الخارجي في شؤونها، لقد قوبلت الحكومة الصينية وشعب الصين بالتقدير والثناء من دول العالم عامة ومن دول العالم الثالث وشعوبها خاصة لما قامت به. لكن البعض القليل من حكام دول العالم الثالث لم يعتبروا أن الصين «صديق اصيل يعتمد عليه». ولكن مع ذلك، فإننا سنظل نؤمن بالنضال لحماية السلام والعدل وانه يتوجب على شعوب الدول المختلفة ان تدعم بعضها بعضاً. وان ننسى فلن ننسى ابداً، بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية كيف قمنا بشق طريقنا بجدية وجدارة ولمدة طويلة لنحصل على مقعدنا الشرعي في هيئة الأمم المتحدة. وقد نجحنا في ذلك عام ١٩٧١ وبعد مساعدة قيمة قدمتها لنا دول العالم الثالث ودول اخرى تساند العدالة العالمية. يتوجب على بلدان العالم الثالث ان لا تسعى فقط الى تأمين وحماية استقلالها السياسي، بل عليها ايضا ان تقوم بتقوية اقتصادياتها الوطنية حتي يقوم الاستقلال الاقتصادي بتعزيز الاستقلال السياسي ويقويه. ولكن في احيان عديده، منعت هذه الدول من انجاز هذه المهمة نتيجة للمقاومة من قبل النظام الاقتصادي العالمي. ولسنين طويلة مضت، واجهت دول العالم الثالث كفاح مرير لتأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد، وقد لعبت الصين دوراً بارزاً في هذا المجال، حيث قام الرئيس زهو بينغ بقيادة وفد دولة الصين الى الجلسة السادسة للهيئة العامة للأمم المتحدة، والتي ركزت مناقشاتها على البحث في مسألة وضع الأسس لنظام اقتصادي عالمي جديد.

وقد حضر رئيس الوزراء زهو بينغ عندئذ مؤتمر التنمية والتعاون الدولي الذي عقد في كنكون بالمكسيك عام ١٩٨١. ولقد قدمنا عدة مقترحات عمل الى مؤتمر كنكون تهدف جميعها الى اصلاح النظام الاقتصادي العالمي الحالي بطريقة معقولة وعادلة، مبنية على اسس العدالة والمنفعة المتبادلة. نحن نؤمن بأن قادة العالم الثالث من ذوي

النفوذ والبصيرة عليهم ان ينظروا نظرة أبعد ليدركوا ان تحسين الاوضاع الاقتصادية للدول النامية له آثار ايجابية على الاوضاع الاقتصادية لدول العالم المتقدمة ومن شأن ذلك ان يرفع المستوى الاقتصادي للدول النامية وان يؤثر بالنتيجة على اوضاع الاقتصاد العالمي، وان يعمق العلاقات والتعاون بين دول الشمال ودول الجنوب، وان يعمق العلاقات الطيبة بين دول العالم المختلفة. هذه القضية ليست فقط مسألة اقتصادية ملحة وعاجلة وانما هي مسألة سياسية مهمة ذات أبعاد استراتيجية.

لذلك، فمن الطبيعي ان يكون تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد مسألة عسيرة وشاقة تحتاج الى جهود متواصلة. ومع ذلك، فإنه يلاحظ على دول عديده من بلدان العالم النامي عامة والبلدان الأقل نمواً خاصة، انها تعاني من قضايا ومشاكل اقتصادية ضاغطة تحتاج الى حلول سريعة. وتؤكد الصين بدورها على الحاجة الملحة لتأسيس علاقات قوية بين هاتين الفئتين من الدول النامية، حيث انه يجب ان لا ننتظر حتى يؤسس نظام اقتصادي عالمي جديد بل علينا ان نبدأ بمعالجة هذه الاوضاع الصعبة التي تعاني منها الدول النامية، والتي نأمل بدورنا ان تحل. نؤكد نحن ايضاً على أهمية تعميق التعاون مع وبين دول الشمال ودول الجنوب، ونعتبر ذلك خطوة مهمة، ليس فقط على صعيد تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد وانما لزيادة فعالية الحوار ما بين دول الشمال ودول الجنوب. ان التعاون ما بين دول الشمال ودول الجنوب من شأنه ان يساعد جميع الجهات وان يعطي مشاكل دول العالم الأقل نمواً أولوية قصوى ومعاملة تفضيلية.

وتكرس الصين جهودها لتقوية التعاون الاقتصادي مع دول العالم الثالث عن طريق قنوات مختلفة. وبعد مرور فترة وجيزة على تأسيس جمهورية الصين الشعبية، بدأنا بتزويد عدد من الدول النامية بما نستطيع من مساعدات اقتصادية. وفي مستهل حديثة عن المبادىء الثمانية الاساسية التي تنتهجها الصين في عملية تزويد الدول بالمساعدات الخارجية، قال رئيس الوزراء زهو: «ان الصين لم ولن تنظر ابداً هذا النوع من المساعدات على انها هبة مالية، ولكن على انها طريقة لتقوية المنفعة المتبادلة». واضاف يقول انه في اطار تقديم الصين للمساعدات الخارجية للدول الأخرى، فإن الصين «تحترم بشدة سيادة هذه الدول ولا تربط هذه المنح بأي شروط او تسأل عن اي مكاسب. حيث ان هدف هذه المساعدات الخارجية هو مساعدة الدول على السير في طريق الاعتماد على الذات وعلى تحقيق مبدأ التنمية المستقلة، وليس بهدف اخضاع هذه

الدول المتلقية للمساعدات لسيطرة الصين». وتأكيداً على الاهمية التي اولتها الصين لاحداث تغيير في اقتصاد دول العالم الثالث، بالاضافة إلى أماني الصين لتقوية علاقاتها مع هذه الدول، قام الرئيس زهو بزيارة ١١ دولة افريقية منذ نهاية ١٩٨٢ الى بداية عام ١٩٨٣. واثناء تواجده في هذه البلاد قام بتوضيح اربعة اسس ستعتمدها الصين كمبادىء لزيادة التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بينها وبين هذه الدول. وتهتم هذه الأسس في المقام الأول على «المساواة، والمنفعة المتبادلة والتأكيد على الحلول العملية على اختلاف انواعها وقيام تعاون للمنفعة المتبادلة والتقدم». هذه النقاط مهمة جداً ومكملة للمبادىء الثمانية التي سبق ذكرها قبل قليل على انها اسس تقديم المساعدات الخارجية.

إن حركة دول عدم الانحياز، ودول مجموعة الـ ٧٧، والمؤسسات الاسيوية والافريقية والأمريكية اللاتينية المختلفة، لعبت جميعها دوراً بارزاً في حركات النضال والكفاح التي قامت بها دول العالم الثالث لتقوية اقتصادها وسياساتها المستقلة. ونحن ندعم بشدة جميع هذه المساعي الرامية الى توحيد جهود دول العالم الثالث وحماية مصالح الدول النامية.

ان الزخم التاريخي لحركات التحرر الوطنية التي تلت فترة الحرب ما زالت تندفع الى الامام. وكما في السابق، فإن الشعب الصيني يقف بحزم الى جانب شعوب دول العالم الثالث ويناضل معهم جنبا الى جنب.

— ٣ —

منذ ٣٥ عاماً ونحن نبذل جهوداً جبارة لتحقيق التعايش السلمي بين الدول، وقد أدت جميع هذه الجهود الى نتائج ايجابية.

عند تأسيس الصين الجديدة، اعلنا للعالم اننا «مستعدون لاقامة علاقات دبلوماسية مع اي دولة وفقا لمبادىء المساواة، والمنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل لسيادة الدول»، وبالوقت ذاته بدأنا بنشاط لتحريك العلاقات الودية العالمية على مستوى اتصالات الشعوب مع بعضها.

وفي نهاية عام ١٩٥٣، اقترح رئيس الوزراء الأول زهو على الوفد الهندي الذي أتى

للتفاوض حول العلاقات بين مناطق التبت التابعة للصين وللهند، خمسة مبادىء لتحديد العلاقات بين الصين والهند. المبادىء الخمسة وكما اعلنها رئيس الوزراء الأول تنص على الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة اراضي البلدين، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في شؤون البلدين الداخلية، والمساواة والمنفعة العامة والتعايش السلمي بين البلدين. ودفعت هذه المبادىء في اتفاقية «التعامل والتجارة بين منطقة التبت والهند والصين» والتي وقعت في نيسان من عام ١٩٥٤.

وفي حزيران من عام ١٩٥٤، زار الرئيس زهو الهند وبورما، واكد رؤوساء وزارات كلا البلدين (الهند والصين) في بلاغيهما المشترك ان المبادىء الخمسة للتعايش المشترك بين البلدين يجب تطبيقهما في علاقاتهما ببعضهما وفي علاقاتهما مع الدول الاسيوية الأخرى ومع بلاد أخرى في العالم. لو طبقت هذه المبادىء ليس فقط بين عدد من البلاد ،وانما على مستوى العلاقات الدولية عامة، فإنها سوف تشكل اسس ثابتة للسلام والأمن العالمي المنشود. وذكر ايضاً في البلاغ المشترك بين رئيس وزراء الصين ورئيس وزراء بورما ان هذه المبادىء الخمسة للتعايش السلمي يجب النظر اليهاعلى انها المبادىء التي تسيِّر العلاقات بين الصين وبورما وبين كافة دول العالم.

وفي نيسان من عام ١٩٥٥، عقد المؤتمر الآسيوي الافريقي والذي حمل في طياته ابعاداً تاريخية في باندونغ بأندونيسيا. وبعد جهود مختلفة قام بها عدد من الوفود المشاركة، تبنى المؤتمر بياناً رسمياً «لتعزيز السلام والتعاون العالمي». وأرست ايضاً مبادىء ميثاق باندونغ ذي النقاط العشر والذي اقتبس فحواه من الخمسة مبادىء التي ذكرناها سابقاً.

وفي الأول من نوفمبر من عام ١٩٥٦، وبعد قيام الاحداث البلغارية .البولندية، اصدرت الحكومة الصينية بياناً خاصاً عن العلاقات بين الدول الاشتراكية شددت فيه على ضرورة ان تبني البلاد الاشتراكية اسس العلاقات فيما بينها على المبادىء الخمسة السالفة الذكر. وبعبارة أخرى، يمكن تطبيق هذه المبادىء ليس فقط بين البلاد ذات الانظمة الاجتماعية المتماثلة، وانما ايضاً بين البلاد ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة.

وبعد مرور ٣٠ عاماً مضطرباً، اجتازت الصين اختبارات هذا العالم واصبحت هذه المبادىء الخمسة قواعد مقررة للعلاقات الدولية معترفاً بها عالمياً. واظهرت الخبرة أنه

في حال الالتزام بالمبادىء الخمسة ، يمكن للبلاد ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ان تصبح دول صديقة تتمتع بحسن الجوار . ولكن اذا لم تطبق هذه المبادىء الخمسة ، فإن البلاد ذات الانظمة الاجتماعية نفسها قد تصل الى نقطة صدام حاد ومواجهة بين بعضها البعض .

بارشادات المبادىء الخمسة للتعايش السلمي ، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع ١٢٩ بلداً ، وأنشأت علاقات على المستوى القنصلي مع عدد من الدول الأخرى . ولقد انضمت الصين الى اكثر من ٣٠٠ منظمة عالمية ، وطورت علاقاتها على المستوى العالمي وعلى المستوى الشعبي . من خلال التنسيق المشترك ، التعاون المتبادل وتقوية العلاقات الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف وعلى مستوى التبادل بين الأفراد ، فإن علاقات الصين الخارجية تزداد باستمرار سعة وعمقاً .

وتكرس الصين نفسها لتقوية التضامن والتعاون بينها وبين الدول الأخرى في العالم الثالث ، وتضع ثقلاً خاصاً على تطور علاقات حسن الجوار مع دول قريبة إليها من الناحية الجغرافية ، لأن هذه العلاقات لها مغزى اساسي ، ليس فقط على أمن الصين وانما على السلام في جميع مناطق آسيا والمحيط الهادي ، لقد قامت الصين بتسوية وحل مشاكل تراكمت بالسابق بينها وبين عدد من الدول المجاورة لها ، ووقعت معاهدات لحماية حدود الدول وحسمت المسألة التي تحدد أسس أزدواج الجنسية لجميع الصينيين المقيمين خارج بلادهم . وبفضل اعمال الصين الجيدة ، فإننا استطعنا ان نزيل بالتدريج عدم تسامح بعض البلاد المجاورة تجاه بلدنا ذات البليون نسمة . واشار السكرتير العام السيد هو ياو بنغ بوضوح إلى «أننا نؤمن دائماً بأنه لا يمكن تصدير الثورات وانما تتم الثورة من خلال الاختيار الحر للشعوب » .

إن الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية قريبان من بعضهما أتم الاقتراب ، واصبحا صديقين حميمين من خلال الكفاح المشترك ضد الاعتداء الاجنبي ، ومن خلال دعمهما لبعضهما البعض في عملية البناء الاشتراكي . ان علاقات الصين الودية مع دول مجاورة مثل الباكستان ، بنغلادش ، ونيبال وبورما تنمو يوماً بعد يوم . وتتعاون الصين بفعالية مع البلدان الاسيوية ، والتي تتعاون معها لحفظ وصيانة السلام في جنوب شرقي آسيا . لقد اظهرت العلاقات الصينية الهندية تحسناً ملموساً ، بالرغم من عدد من النكسات السابقة . ولكي نحل مشكلة الوضع المحزن بين الصين وفيتنام ، نأمل ان تقوم فيتنام

بتغيير موقفها من سياسة احتلال كمبوديا ومعارضة الصين لذلك . ان الصين مستعدة ان تعقد محادثات مع فيتنام وان تحسن العلاقات الثنائية بينها وبين فيتنام ، ولكن على شرط ان تأخذ فيتنام قراراً بسحب قواتها من كمبوديا ، وان تقوم بتنفيذ ذلك . وتتمتع الصين واليابان بعلاقات حميمة منذ اكثر من ألفي سنة ، مع انه مرت فترة مشؤومة خلال هذه الحقبة من التاريخ . لقد قام الشعب الصيني منذ قيام الصين الجديدة بجهود كبيرة لتحويل العداء الى صداقة ، وقد قوبلت جهودنا بردود فعل ايجابية وحارة من الصناعيين في دولة اليابان ، ومن العناصر الاشتراكية المتحمسة ومن جماهير الشعب الياباني . إننا نعتز بذكرى جميع هؤلاء الرواد الذين قدموا بتبرعات ثمينة للحفاظ على علاقات حسن الجوار الجيدة بين البلدين . وفي عام ١٩٧٢ ، اقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين بفضل الجهود والاتصالات على المستوى الغير حكومي بين الشعبين ، واعترفت اليابان باعتدائها العسكري على الصين . على أية حال ، فإن الصين لم تطلب تعويضات عن خسائر الحرب لأنها ارادت تقوية اواصر الصداقة بين الشعبين .

وفي عام ١٩٧٨ وقعت الصين واليابان معاهدة سلام وصداقة ، ومن خلال تبادل الزيارات بين قادة البلدين ، توصل الطرفان الى تأسيس اربعة مبادىء لتكون بمثابة الموجه للعلاقات الصينية – اليابانية وهي «السلام والصداقة ، المساواة والمنفعة المتبادلة ، والثقة المتبادلة والاستقرار الطويل الأمد» . ان الطاقات العظيمة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدين تستغل بصورة تدريجية . إن قادة البلدين ينظرون الى المستقبل ، ومثالاً على ذلك ، قاموا بتأسيس لجنة القرن الحادي والعشرين للصداقة الصينية – اليابانية ، وقاموا بدعوة ٣٫٠٠٠ صديق ياباني لزيارة الصين للإعراب عن رغبة الصين بقيام روابط صداقة بين الشعبين وعلى مستوى الاجيال .

ترتبط الصين مع دول المجموعة الاوروبية بمصالح مشتركة تنبع من أهمية حماية السلام العالمي وتطوير التعاون الاقتصادي العالمي . إن صداقة الصين القوية مع رومانيا ويوغوسلافيا تتطور تدريجياً ، وهي قائمة على مبادىء المساواة . اما علاقاتنا مع البلدان الاشتراكية الأخرى من شرق اوروبا فهي بتحسن يوماً بعد يوم ، ونتمنى بحرارة ان تتطور علاقاتنا وعلى نطاق اكبر مع جميع بلدان شرق اوروبا . لقد قمنا بتطوير علاقات صداقة تدريجية ومبنية على التعاون مع دول في اوروبا الغربية واسسنا علاقات رسمية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

لقد قامت جهود مشتركة لتقوية المشاورات السياسية والتعاون الاقتصادي بين الصين وأوروبا الغربية كما ان الاتصالات المباشرة بين زعماء البلدين آخذة بالازدياد التدريجي .

ان زيارة رئيس الوزراء زهو زيانغ الاخيرة الى دول في اوروبا الغربية خلقت صيغة ومرحلة جديدة لتطوير التعاون المبني على الصداقة بين الصين وهذه الدول. إضافة على ذلك، فإن العلاقات الثنائية بين الصين ودول مثل كندا، واستراليا ونيوزيلندا تطورت وبشكل ملموس وعلى كافة الاصعدة. وليس هناك أدنى شك في ان لدى الصين تصورات واسعة النطاق لتوسيع سبل التعاون مع عدد كبير من الدول المتقدمة في الغرب .

ستحاول الصين تحسين علاقاتها مع القوتين العظميين بالرغم من معارضة الصين لسياساتهما القهرية، حيث ان الصين لن تتخلى على موقفها ضد القهر من أجل تحسين علاقاتها مع اي كان . منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة لوحظ تحسن ملموس بتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية بين هاتين الدولتين. إن تبادل الزيارات بين زعماء البلدين ساعد على تطوير التفاهم المتبادل. ان العلاقات الصينية الامريكية قد تتطور بسرعة منتظمة وبطريقة طويلة الامد إذا اتبعت السلطات الامريكية اسس الاحترام لسيادة الصين ووحدة اراضيها وعدم التدخل بشؤون الصين الداخلية – مثل مسألة تايوان – وان تتمسك بوعدها وان تطبق بشدة الشروط التي ورد في البيانات الثلاثة التي سبق ذكرها .

والصين تتجاور مع الاتحاد السوفياتي، وخلال السنوات القليلة الماضية تطورت العلاقات الثقافية والاقتصادية بين البلدين. ونأمل بشدة بأن تتحسن العلاقات الصينية السوفياتية. إذا قام الاتحاد السوفياتي باتباع اجراءات عملية تدريجية لازالة « العوائق الثلاث » التي تعيق قيام البلدين بتطبيع علاقاتهما على صعيد قيام تعاون بناء مبني على التساوي والمنفعة المتبادلة بين هاتين الدولتين المتجاورتين فإن العلاقات بين البلدين ستسير على الطريق الصحيح .

ولكي نحافظ على التعايش السلمي بين بلدان العالم فمن الضروري معارضة برامج سباق التسلح عامة وسباق التسلح النووي خاصة وتخفيف حدة التوتر العالمي لكي نقلل في زيادة خطر اندلاع حرب عالمية جديدة. إن الصين رائدة من رواد الدعوة الى نزع سباق التسلح. وفي عام ١٩٧٣، وعندما حصل اول لقاء بين رؤوساء الصين والولايات

المتحدة قال رئيس الوزراء زهو الى الرئيس نيكسون : « ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يتنافسان مع بعضهما البعض لبناء قوتهما التسلحية ولذلك، فإن الاسلحة لدى الطرفين ستزيد. واذا حاول اي بلد من البلدين ان يتفوق على الاخر عسكريا، فلن يتوقف سباق التسلح، عندئذ، ماذا سيكون عليه مستقبل العالم؟ ان صناعة الكثير من الاسلحة النووية هو اسراف لا يستفاد منه. فلماذا نبدد القوى البشرية والثروات المالية على هذا النحو ».

وكان الرئيس يحدوه الامل في امكانية قيام الولايات المتحدة بالتوصل الى اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي لوقف سباق التسلح وبصورة جدية. وقد اشار الى ان التوصل الى اتفاق كهذا من شأنه ان يساعد الطرفين والعالم بأسره. وبعد ذلك بفترة، وعندما بدأت الصين بتقديم اقتراحاتها لوقف سباق التسلح، ركزت الصين على ضرورة ان تقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدور القدوة للتخفيف وبصورة شديدة من سباقهما للتسلح .

لقد قررت الصين دائما ان تستعين بمواردها لغايات بناء السلام. وقبل ٢٠ سنة، أخبر نائب رئيس الوزراء تشن يي اصدقاء اجانب ان الصين تقدر مبادىء الكونفوشية والتي تعطي اولوية « للاكتفاء الغذائي » عوضا عن « القوة العسكرية » . وفي معرض حديثة عن معارضة الصين لسباق التسلح، وذلك خلال زيارته الى اوروبا الغربية في أيار من عام ١٩٨٤، قال رئيس الوزراء زهو زيانغ « نحن الآن منهمكون ببناء اقتصادي واسع النطاق يهدف الى تغيير تخلف الدولة وتحسين ورفع مستوى معيشة السكان. نحن لا نستطيع ولن نورط انفسنا في مسابقات وخيمة ومؤذية لا تجلب لنا النفع » . نحن نقف وقفة حازمة لمنع وازالة خراب الاسلحة النووية، والكيميائية والبيولوجية وأسلحة الفضاء، بالاضافة الى التخفيف من استعمال الاسلحة التقليدية. إن الصين بلد ذو قدرات نووية، ولكن وسائلها النووية المحدودة لن تستعمل إلا لغايات الدفاع. وعندما فجرت الصين اول قنبلة نووية، اوضحت انها لن تكون تحت اي ظرف الدولة البادئة باستعمال الاسلحة النووية. وبعدها قمنا بوضع تعهد غير مشروط بأن لا نستعمل الاسلحة النووية ضد بلدان لا تملك اسلحة نووية. ولقد قدمنا اقتراحا بضرورة عقد اجتماع ذي تمثيل عالمي وتحضره جميع الدول النووية للبحث المشترك في مسألة الحد من الأسلحة النووية، وذلك بعد ان تم الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على وقف التجارب على الاسلحة النووية وتصنيعها وتحسينها، وعلى ضرورة التوقف التام عن انتاج جميع انواع الاسلحة النووية

والعربات النووية. وعندئذ، وبناء على التقيد بالاتفاقية العالمية لوقف التسلح النووي، فإننا سنلتزم بوعودنا للتخفيف من الاسلحة النووية. نحن نعارض وبشدة «الاحتكار النووي» ولن نوقع على اية اتفاقية لوقف انتشار الاسلحة النووية، ولكننا نشجع او نقوم بتأييد نشر الاسلحة النووية او نساعد دول أخرى لتطوير الاسلحة النووية.

— ٤ —

خلال ال ٣٥ سنة الماضية، ازدادت حدة الاضطراب في العالم...تكررت حروب صغيرة النطاق وازدادت التناقضات بين الشرق والغرب وبين الجنوب والشمال. ويواجه العالم الحالي مشكلتين تكمنان في المحافظة على السلام العالمي وعلى دعم التطور والتقدم. وهاتان المشكلتان مترابطتان ومتجانستان. «التطور والتحسن والتقدم بسلام» هي رغبة قوية لدى الشعب الصيني. ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، كرست جهود ضخمة لبناء الدولة، حيث ان الشعب الصيني بحاجة الى بنية عالمية مستقرة وسليمة. اننا بالتأكيد لا نريد ان نرى ثمار جهودنا واعمالنا الشاقة تضيع نتيجة أية حرب، وخاصة عندما نحقق التحديث الاشتراكي. ليس هناك ادنى شك في ان مسألة «التطور بسلام» هي رغبة مشتركة لجميع شعوب العالم. ونحن نسعى دائما الى تحقيق هذه الرغبة، ونعتبر هذا الهدف من اركان سياستنا الخارجية، ولذلك كافحنا باستمرار وسوف نواصل ذلك في المستقبل.

ومع ان الصين بلد عريق، إلا ان الصين الجديدة حديثة النشء. ان هذا البلد الاشتراكي النامي بحاجة الى خبرات متراكمة في مجال سياسته وشؤونه الخارجية. وبرغم نجاح الصين الجديدة في شؤونها الخارجية فقد وقعت بعض الاخطاء في هذه الشؤون كان لا مفر من حدوثها بسبب الوضع العالمي المضطرب والمتفجر خلال ال ٣٥ سنة الماضية عامة وتدخل ايديولوجية «التطرف اليساري» خلال تفاقم واشتداد «الثورة الثقافية».

وبعد انعقاد الجلسة الثالثة المكملة للجنة العامة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني جمعنا الخبرة السابقة والدروس المستفادة من مجالات سياستنا الخارجية السابقة، وبروح الواقعية، اخذنا بعين الاعتبار الوضع العالمي والتغيرات التي طرأت على

كل دولة، واتخذنا اجراءات مؤقتة ضرورية وتحسينية لعدد من السياسات التي قمنا بصياغتها لتلائم وبصورة احسن الوضع العالمي ولتعين الصين على تطبيق مبادىء سياسة الصين الخارجية بطريقة اكثر نجاحاً. وبعد مرور سنوات على جهودنا هذه، شهدنا بداية جديدة في ميدان سياسة الصين الخارجية.

سوف نرفع راية الاستقلال لترفرف عالية، وسوف نقرر ردود فعلنا بالنسبة الى الوقائع العالمية بطريقة تناسب صحة او خطأ الحدث، ونحن نعارض وبشدة اية اعمال تحمل الصفة الاستعمارية او الامبريالية او القهرية بغض النظر عن الطرف المرتكب وايا كانت الدول الموجهة اليها مثل هذه الاعمال. لن نلجأ الى صيغة «التساوي عن بعد» مع اخذ اعتبار القوتين العظميين ولن نقوم «بلعبة الاوراق». ونتمنى ان نرى تخفيف حدة التأزم بين القوتين العظميين، حيث ان مثل هذا الانفراج سيكون لصالح سلام العالم.

سنقوم وبوضوح اكثر، بتطبيق وتعزيز التعاون بين الصين ودول العالم الثالث، وسنعتبر ذلك بمثابة نقطة تحول في علاقاتنا الخارجية، والتي تهدف الى تحسين وتطبيق سياستنا التي تهدف الى تكوين اصدقاء، والتي تعمل من أجل تطوير العلاقات بين الدول المختلفة. ولقد قمنا بزيادة تعزيز اواصر الصداقة التي تربطنا مع بلدان تعايشنا معها لمدة طويلة في جو من التفاهم. اما بالنسبة لتلك البلاد التي لا زال لنا خلافات معها، فسوف نعمل ما بوسعنا لنصل الى حلول عن طريق التشاور، حتى تتحسن هذه العلاقات. نحن نؤمن بأن لأية دولة الحق في تطوير علاقاتها مع اية دولة تريد، وان تتقبل اي دعم يتناسب مع حاجاتها ومصالحها. هذه الامور يجب ان لا تؤثر على الصين في محاولاتها المستمرة لتطوير علاقاتها مع هذه الدول. لقد اشتركنا بنشاطات عالمية متعددة الاطراف وفي مجالات كثيرة لتعزيز التفاهم والتعاون الودي بين شعوب الارض. وقد احترمنا انظمة وشرائع المنظمات الدولية وسددنا كافة التزاماتنا تجاهها.

لم نقم فقط برسم سياسة الانفتاح الاقتصادي مع دول العالم الخارجي، ولكننا طبقنا هذه السياسة، وربطنا اقتصاد الصين واعمارها الداخلي مع اقتصاديات الدول الاخرى، ودللنا على أهمية تبادل وترابط الاقتصاد والتكنولوجيا بيننا وبين هذه الدول. إن السياسات المتناسقة والمتعاقبة والتي طبقت لتحسين استعمالات القروض الخارجية، لاستيراد التكنولوجيا ولزيادة حجم التجارة الخارجية قد اعطت نتائج ايجابية. إن تأسيس مناطق

اقتصادية خاصة هي خطوة مهمة على طريق تطبيق سياسة الانفتاح على العالم الخارجي. إن التجارب التي جرت خلال السنوات الماضية اثبتت ان الدور الذي لعبته المناطق الاقتصاديةالخاصة في زيادة تعاون الصين الاقتصادي والتكنولوجي مع الدول الاخرى يجب ان ينظر اليه على انه نقله جيدة، ولذلك يتوجب عدم التقليل من اهمية هذه التجارب .

منذ مدة وجيزة، قررنا فتح ١٤ مدينة ساحلية و جزيرة هجنان، حيث سنقوم بتطبيق بعض من الخبرات التي اكتسبناها والتي صيغت لتلائم المناطق الاقتصادية الخاصة، وسنعطي اولوية في المعاملة من ناحية الضرائب والتسويق الى رجال الاعمال الاجانب الذين يؤسسون اعمال تجارية هناك. ان هذا القرار يحمل في طياته اهمية بالغة، ونحن مصرون على متابعة طريق وسياسة الانفتاح الاقتصادي الخارجي.

خلال السنوات ال ٣٥ الماضية، نظر الصينيون الى توحيد «الأراضي الأم» على انها مهمة مقدسة، ولم يتوانوا عن تقديم أية جهود لتحقيق ذلك في مجال العلاقات الخارجية لدولتهم مع بقية العالم. بالنسبة الى قضية «تايوان»، فإن الصين تعارض وبشدة سياسة الولايات المتحدة التخريبية المعتدية على سيادة الصين ووحدة اراضيها والتدخل في شؤونها الداخلية. لقد عقدت الصين محادثات مع بريطانيا حول مسألة هونغ كونغ حتى تستطيع الصين ان تمارس سيادتها على هذه المنطقة في عام ١٩٩٧، ولكي تستطيع المحافظة على استقرار وازدهار هونغ كونغ خلال المرحلة الانتقالية وبعد عام ١٩٩٧. لقد اقترحت الصين فكرة «بلد واحد ونظامان مختلفان» والتي تحفظ بشدة سيادة الصين ووحدة اراضيها وتعطي أهمية كاملة الى وضع هونغ كونغ الحالي وترضي مصالح جميع الجهات ذات العلاقة. ان الحل الملائم لمسألة هونغ كونغ عن طريق تطبيق سياسة «بلد واحد ونظامان مختلفان» هو أمر ذو أهمية قصوى على طريق تسوية قضيتنا الرئيسية لتوحيد وطننا الأم العظيم.

وبمناسبة احتفالنا بعيد تأسيس جمهورية الصين الشعبية الـ ٣٥، فإننا نعتز باستقرار بلدنا في المجال السياسي والتطور الاقتصادي السريع الذي تشهده بلادنا. إن ازدهار البلاد قد خلق ظروفاً لصالحنا في عملية خلق امكانيات جديدة على جبهة الشؤون الخارجية للصين، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن نجاح الكفاح الدولي للصين

الجديد في الخلافات الدولية قد ساعدنا لزيادة حماس الحسّ بالوطنية لدى الشعب الصيني بعدما تجلى له نجاح الخطة العظيمة ذات الأربعة نقاط لتحديث الصين. عبر الصراعات الدولية والداخلية التي تكمل بعضها البعض، فإن الشعب الصيني يعمل بجد للتعجيل في عملية بناء بلدهم الاشتراكي العظيم وصيانة السلام العالمي وليدعموا عملية تقدم البشرية جمعاء.

البيان الختامي

عمان ١٨ - ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٦

عقد حوار عربي صيني في عمان ١٨-١٩/١٠/١٩٨٦ بين منتدى الفكر العربي برئاسة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ومركز الدراسات الدولية في جمهورية الصين الشعبية برئاسة البرفسور هوان زيانج. وقد اشترك في الحوار نحو ٣٠ من المفكرين العرب والصينيين حيث قاموا بتقييم واف للعلاقات العربية الصينية في الماضي والحاضر والمستقبل في نطاق العالم الثالث والنظام الدولي الراهن. وقد اعتمدت المناقشات والمشاورات على عدد من اوراق العمل المعدة لهذا الغرض.

اجمع المشاركون على ان الحوار العربي الصيني كان مفيدا جدا لتعزيز الصداقة والتفهم المتبادل بين الصين والعالم العربي وزيادة التعاون العربي الصيني في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

وقد ناقش المنتدون القضايا الدولية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك ولاحظوا ان معظم وجهات النظر تلقى الاجماع وقد قدم الطرفان اوراقا ودراسات حول تجربتهم في البناء الاقتصادي، واتفقوا على امكانية استفادة كل طرف من تجربة الطرف الاخر.

وقد اكد المشاركون بأن على الامة العربية والصين ان يتخذوا كل الاجراءات الممكنة للمحافظة على السلم العالمي وتحقيق السلام والعدل والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

وحول العلاقات الثنائية، اتفق الجانبان على ضرورة تكرار اللقاءات والحوارات العربية الصينية حول تعزيز وسائل التعاون العملي في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمجالات الاخرى. ولهذا السبب فقد وافق الجانبان على اعداد تقارير تفصيلية لحكوماتهم وللمؤسسات المتخصصة في بلدان الجانبين.

وباسم مركز الدراسات الدولية الصيني قدم الوفد الصيني دعوة الى اعضاء منتدى الفكر العربي لاقامة حوار مماثل في وقت ملائم خلال السنة القادمة. وقد قبل المنتدى هذه الدعوة على ان يحدد موعدها عن طريق المراسلات في وقت لاحق.

وقد اعرب الوفد الصيني عن شكره الخاص الى صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي عهد الاردن لرعايته ومشاركته القيمة في الحوار العربي الصيني . كما اعرب الوفد عن امتنانه للاستقبال الحار والضيافة التي قوبل بها الوفد الصيني في عمان .

ملحق (١)

المشاركون في ندوة الحوار العربي الصيني

المشاركون العرب

سمو الامير الحسن	ولي عهد المملكة الاردنية الهاشمية ورئيس مجلس أمناء منتدى الفكر العربي
الدكتور انطوان زحلان	مستشار – لندن
الدكتور جواد العناني	مدير عام مركز جواد العناني للدراسات الاقتصادية والتكنولوجية ووزير سابق للتجارة والصناعة – الأردن
الاستاذ زهير خوري	رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك الاسكان/الاردن
الدكتور سعد الدين ابراهيم	الامين العام لمنتدى الفكر العربي – الاردن
الدكتور سمير امين	مدير برنامج استراتيجيات لمستقبل افريقيا/اليونيتار دكار– السينغال
الدكتور صالح الزعبي	المدير العام لمركز الدراسات الاستراتيجية/الجامعة الاردنية
الدكتور صبحي العتيبي	المدير العام للمركز الاردني للمعلومات والدراسات الاردن
الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الجامعة الاردنية– الاردن
الدكتور عدنان بدران	استاذ في جامعة العلوم والتكنولوجيا/ اربد – الاردن
الاستاذ علي عيسى	مدير قسم المعلومات والمطبوعات/ مؤسسة الضمان الاجتماعي الاردن
الاستاذ علي غندور	رئيس مجلس ادارة – ومدير عام الخطوط الملكية الاردنية – عالية
الدكتور غسان سلامة	استاذ علوم سياسية في الجامعة الامريكية – بيروت

الدكتور محمد السيد سعيد	مركز الدراسات الاستراتيجية/الاهرام– القاهرة
الدكتور مخلص العلمي	مستشار في البنك العربي الافريقي – الاردن
الاستاذ مهدي العبيدي	الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الاردن
الدكتور هاشم بهبهاني	استاذ علوم سياسية – جامعة الكويت – الكويت.

المشاركون الصيني

البروفسور خوان تسيانغ	مدير عام مركز الدراسات الدولية في جمهورية الصين الشعبية
الاستاذ وان جوان	رئيس قسم الابحاث في مركز الدراسات الدولية
الاستاذ تشن تشوند	نائب مدير معهد دراسات افريقيا وغرب اسيا
السيدة لوهايتشنج	السكرتير الاول لقسم غرب آسيا وشمال افريقيا بوزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية
السيد جوجيان	مساعد باحث في معهد العلاقات الدولية المعاصرة
اعضاء السفارة الصينية في عمان	**مساعد باحث في معهد العلاقات الدولية المعاصرة**
سعادة الاستاذ تشان تشن	سفير جمهورية الصين الشعبية في الاردن
الاستاذ تشن تشونون	الملحق التجاري
الاستاذ يانغ شانتشون	سكرتير اول
الاستاذ شي يانتشن	سكرتير اول
الاستاذ تشانغ هايفن	سكرتير ثالث
الاستاذ وانغ تسانفن	سكرتير ثالث

ملحق (٢)

برنامج العمل*

السبت في ١٨ تشرين أول اكتوبر ١٩٨٦

٣٠ر٩– ٣٠ر١٠ صباحاً	**الجلسة الافتتاحية**
	– **كلمة الافتتاح**– سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم.
	– كلمة البروفسور خوان تسيانغ – المدير العام لمركز الدراسات الدولية في جمهورية الصين الشعبية.
٣٠ر١٠ – ٠٠ر١١	استراحة
جلسة العمل الأولى	– رئيس الجلسة : سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم
	البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية
٠٠ر١١ – ١١٣٠	وجهة نظر صينية : السيدة لو هايتشنج
٣٠ر١١ – ٠٠ر١٢	وجهة نظر عربية : الدكتور هاشم بهبهاني
٠٠ر١٢ – ٣٠ر١	مناقشة عامة
٠٠ر٢	حفل غذاء
جلسة العمل الثانية	– رئيس الجلسة : الاستاذ وان جوان
٠٠ر٥ – ٣٠ر٧	**دروس وخبرات من تجارب التنمية في الصين والدول العربية**
٠٠ر٥ – ٤٠ر٥	– نظرة مقارنة عامة : الدكتور سمير امين
٤٠ر٥ – ٢٠ر٦	الرد الصيني : الدكتور خوان تسيانغ
٢٠ر٦ – ٣٠ر٦	استراحة
٣٠ر٦ – ٣٠ر٧	مناقشة عامة

* عقدت جميع جلسات العمل في مقر الامانة العامة للمنتدى

الأحد في ١٩ تشرين أول / اكتوبر ١٩٨٦

جلسة العمل الثالثة	– رئيس الجلسة : الدكتور عدنان بدران
٩ر٣٠ – ١ر٠٠	**البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الصينية في الحاضر والمستقبل**
٩ر٣٠ – ١٠ر٠٠	وجهة نظر صينية : الاستاذ تشن تشوند
١٠ر٠٠ – ١٠ر٣٠	وجهة نظر عربية : الدكتور جواد العناني
١٠ر٣٠ – ١١ر٠٠	استراحة
١١ر٠٠ – ١ر٠٠	مناقشة عامة
١ر٠٠	حفل غداء
جلسة العمل الرابعة	رئيس الجلسة : البروفيسور خوان تسيانغ
٥ر٠٠ – ٦ر٣٠	الجلسة الختامية
٨ر٠٠	حفل عشاء

الاثنين في ٢٠ تشرين أول / اكتوبر ١٩٨٦

رحلة إلى جرش

صدر عن الأمانة العامة لمنتدى الفكر العربي المطبوعات التالية :–

سلسلة الحوارات العربية

١ – تجسير الفجوة بين صانعي القرار والمفكرين العرب .... ٢ ديناران
٢ – تجربة مجلس التعاون الخليجي ، خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية .... ٢ ديناران
٣ – التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها .... ٣ دنانير
٤ – العائدون من حقول النفط .... ٢ ديناران
٥ – القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء .... ٢ ديناران
٦ – الأمن الغذائي العربي .... ٤ دنانير
٧ – تحديات الامن القومي العربي في العقد القادم .... ١,٥ دينار
٨ – التصحر – تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية الدولية .... ١ دينار
٩ – المجاعة – تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية الدولية .... ١ دينار
١٠ – امكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية .... ١,٥ دينار

سلسلة الحوارات الدولية

بالإنجليزية

1 - Europe and the Arab World .... IJ.D.
2 - America and the Middle East .... IJ.D.
3 - Palestine, Fundamentalism and Liberalism .... IJ.D.
4 - Europe and the Security of the Middle East .... 2J.D.

بالفرنسية

1 - L'Europe et le Monde Arabe .... J.D.

منتدى الفكر العربي

تأسس منتدى الفكر العربي بواسطة نخبة من المفكرين وصنّاع القرارالعرب، عام ١٩٨١، في اعقاب مؤتمر القمة الحادي عشر. وهو يهدف إلى بحث وتشخيص الحالة الراهنة في الوطن العربي واستشراف مستقبله، وذلك بصياغة الحلول العملية والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حر للحوار المفضي الى بلورة فكر عربي معاصر ونظرة عربية عملية نحو قضايا الوحدة والتنمية والامن القومي والتحرر والتقدم. وقد اتخذ عمان – الأردن مقراً لامانته العامة.

هذا الكتاب

العلاقات العربية الصينية قديمة قدم التاريخ، وقد استمدت حياة جديدة في العصر الحديث وخاصة منذ مؤتمر باندونج واللقاء التاريخي بين جمال عبد الناصر وشو ان لاي، والمواقف المبدئية التي وقفتها الصين من القضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين.

ولما كانت الصين اكبر دولة في العالم يسكنها ربع البشرية. وتحتل مقعداً دائماً في مجلس الامن الدولي كواحدة من الدول الخمس الكبرى، فان منتدى الفكر العربي أخذ على عاتقه اجراء أول حوار فكري عربي – صيني في عمان، كان يتميز بالصراحة والتعاطف، ولم يتجنب اثارة اكثر القضايا حساسية والوصول بها إلى نتائج متبلورة تضمن تعزيز التفاهم وبناء الجسور الاقتصادية والسياسية والحضارية بين الاقليمين الهامين في جنوب شرق آسيا وجنوب غربها بما يخدم المصالح المتبادلة وينسق المواقف الرئيسية من القضايا التي تواجهها الامتان العريقتان العربية والصينية.

السعر
5 دولار امريكي